جـــــامعة زيان عاشور –الجلفة-
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية إتجاه إفريقيا

دراسة حالة" نيجيريا "

مـــــــذكرة معدة لنيل شهـــــــادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
- رعاش صورية

إشراف الأستاذ:
- رافع أمبارك

أعضاء لجنة المناقشة

د	- بن غربي ميلود	رئيسا
أ	- رافع امبارك	مشرفا ومقررا
أ	- معقافي أسامة	عضوا

السنة الجامعية *2018/2017*

جـــــامعة زيان عاشور –الجلفة-
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا

دراسة حالة" نيجيريا "

مـــــــذكرة معدة لنيل شهـــــــادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:

- رعاش صورية

السنة الجامعية 2017/2018

جـــــامعة زيان عاشور –الجلفة-
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا

دراسة حالة" نيجيريا "

مـــــــذكرة معدة لنيل شهـــــــادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
- رعاش صورية

إشراف الأستاذ:
- رافع أمبارك

السنة الجامعية 2017/2018

جـــــامعة زيان عاشور –الجلفة-
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية إتجاه إفريقيا

دراسة حالة" نيجيريا "

مـــــــذكرة معدة لنيل شهـــــــادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
- رعاش صورية

إشراف الأستاذ:
- رافع أمبارك

أعضاء لجنة المناقشة

أ - .....رئيسا
أ - .....مشرفا ومقررا
أ - .....عضوا

السنة الجامعية *2017/2018*

التشكرات

الحمد لله رب العالمين نشكره
و نحمده تعالى أتقدم بجزيل الشكر
لكل من ساهم في هذا العمل
من قريب أو بعيد
و أخص بالذكر المشرف الذي ساعدني
بكل ما يملك من معلومات
حفظه الله
و كل الطاقم التربوي و الإدارة

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل

إلي الوالدين العزيزين

إلى الإخوة والأخوات

إلى أبنائي

و إلى كل من ساهم في هذا العمل من بعيد أو قريب

إلى الأستاذ المشرف وإلي كل الأهل و الأصدقاء

و كافة الأساتذة و إلي جميع الزملاء

رعاش صورية

مـــــــقدمة

مقدمـــــــة

عندما نتحدث عن الصين فإننا لا ننطلق من كون هدا البلد يضم خُمس سكان المعمورة ،وكيف كان يعتبر في الماضي اكبر قوة اقتصادية في العالم، فقط لأن الصين كانت و لا زالت تشتهر بتقنياتها المتطورة و برقي تنظيماتها الإدارية ،ففي القرن التاسع عشر انغمر هذا البلد الغني و المتطور فجأة في بحر من الفقر المدقع وقام الغرب و روسيا و اليابان باستباحة أراضيه و نهب خيراته ،و قد كان القرن 19 عشر قرن إذلال للصين ،لازالت تداعياته وويلاته حية في نفوس جميع الصينيين إلى يومنا هذا.

وفي القرن العشرين شهدت الصين نهضتها الكبرى على يد زعيمها "ماوتسي تونغ"، بغض النظر عما شهده عهده من أخطاء سياسية . بيد أن الصين بدأت تتعافى تدريجيا منذ إصلاحات "ونج هياد بنج" عام 1978 من خلال برنامج التحديثات الأربعة، حيث أخد اقتصاد الصين يسجل أعلى نسب نمو في العالم. و يبلغ حجم الإقتصاد الصين حاليا ضعف حجم إقتصاد روسيا و الهند سوية ويتفوق على الإقتصاد الياباني من حيث القوة الشرائية ، وإذا ما استمرت الصين على تطورها ستصل في عام 2020 إلى مستوى الناتج القومي الأمريكي من حيث القوة الشرائية، لذا من المتوقع أن تشهد أسواق العالم خلال العقود القليلة المقبلة ظهور قوة اقتصادية جبارة تتفوق على جميع الدول الأسيوية مجتمعة .

ومن جهة أخرى فإن قوة الصين المتسارعة في النمو ستجعلها من جديد قبلة أنظار المتواجدين في الخارج وجاذبة لكفاءتهم .

إن عودة الصين كقوة عالمية منافسة سيكون من شأنه إعادة صياغة العلاقات الدولية على مستوى العالم بصورة عامة وعلى مستوى قارة أسيا بصورة خاصة. أظهرت النهضة التي حققتها الصين في العقود الأخيرة العجز المتزايد للغرب ففي الوقت الحالي الذي انشغل فيه الرئيس الأمريكي بإذاعة أخباره عبر نشرات

الأخبار على مدار 24 ساعة و بإطلاق تغريدا ته اللاذعة ضد خصومه الكثيرين شرع الرئيس الصيني من خلال المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي في رسم خريطة طريق لبلاده للثلاثين عاما المقبلة .

إن الصين تسير بشجاعة واضحة للأمام فقد وضعت الصين نصب عينيها هدف اقتحام أحدث تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وإحياء طريق الحرير في إطار المرحلة المقبلة من العولمة.

الاشكالية :

- ما دور البعد الاقتصادي في توجيه سياسة الصين الخارجية تجاه دول إفريقيا عموما ونيجيريا خصوصا كدراسة حالة؟

الاسئلة الفرعية :

1- ماهي أهم المحددات الرئيسية التي تعتمدها الصين في السياسة الخارجية ؟

2- كيف نجحت الصين بسياستها الخارجية بفرض نفوذها في دول إفريقيا ؟

3- كيف ضمت الصين دولة نيجيريا في سياستها الخارجية إلى إمبراطوريتها الاقتصادية ؟

الفرضيات :

1- ظهور الصين كقوة صاعدة، ومكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي .

2- التوجه النفوذ الاقتصادي الصيني نحوى إفريقيا.

3- استغلال الموارد الطبيعية كالطاقة لسد احتياجات الصين لهذا المورد في نيجيريا .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من جانبين أساسيين :

أولا : الجانب النظري العلمي

ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها أن الدراسة تسعى للكشف عن أسباب و دوافع الصين للتوجه نحو القارة الإفريقية لاستغلال الموارد الطبيعية كالطاقة ، ورصد تحركاتها وفق مؤشرات موضوعية وسلوك واستيراتيجية تعاملها مع الدول الإفريقية عامة ونيجيريا خاصة لتحقيق مصالحها بالطرق الدبلوماسية و السلمية.

ثانيا : الجانب العملي

سوف نركز دراستنا على الملامح العامة للسياسة الخارجية الصينية و سوف نناقش الأهداف ، المحددات ، و أدوات السياسة الخارجية الصينية ثم ستدخل الدراسة في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ونحاول الإجابة على التساؤل الذي يتمحور على السياسة الخارجية الصينية حول القوة الناعمة فقط أم أنها تعتمد على قوة أخرى ؟ .

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تشير الى مدى معرفة ملامح توجهات الصين الخارجية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة في سبيل تحقيق الإكتفاء الاستيراتيجي لها ، و البحث عن أسواق جديدة قي ظل مفهوم العولمة و الانفتاح الحر .

وتسعي الدراسة الى معرفة الظروف و المتغيرات التي سوف تسهم في المعرفة نحو الدور التي تلعبه جمهورية الصين الشعبية في تحقيق مصالحها في القارة الإفريقية .

إن أهمية الدراسة لهذا الموضوع تكمن أساسا في أهمية المتغيرات الدولية و ما لها من انعكاسات على واقع العلاقات الدولية مستقبلا وأيضا من خلال استعراض

الصين في النهوض و الإبداع الحضاري يشجع ذلك على إجراء بحوث و دراسات خاصة في الواقع نيجيريا .

وأيضا قلة الدراسات و الأبحاث العربية التي تتناول قضايا الصين و مكانتها المستقبلية في بنية النظام الدولي للقرن 21.

التعرف على مدى الاهتمام بالجانب الاقتصادي و جعله كقوة اقتصادية تجعل الدول و خاصة دول العالم الثالث للنهوض و الخروج من التبعية الاقتصادية .

أهداف الدراسة :

تتلخص اختيار الموضوع في أسباب ذاتية و أسباب موضوعية أسباب ذاتية .

أسباب الذاتية :

تكمن في الرغبة و الميول الشخصي في دراسة مواضيع تتعلق بالسياسة الخارجية، وخاصة السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول الإفريقية .

أسباب موضوعية :

تقديم إطار تحليلي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا عامة، و نيجيريا خاصة. تعتبر الصين الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية و الأولى من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي و تمثل ثاني أكبر اقتصاد عالميا من حيث القوة الشرائية ، والصين مترشحة للتفوق على الإقتصاد الأمريكي عام 2020 إذا ما استمر نموها الإقتصادي على نفس الوتيرة .

المتغيرات التي تقف في طريق الصين نحو توجهها العالمي نقص الطاقة التي تعاني منه الصين و هذا ما دفعها مؤخرا إلى رفع نسبة استيراد البترول من المملكة العربية السعودية بـ 38%.

التلوث البيئي بسبب اعتماد الصين المفرط على الفحم الحجري كمصدر من مصادر الطاقة .

الدراسات السابقة :

هنالك بعض الدراسات المنشورة التي ناقشت الموضوع،حيث تناولت ذلك من خلال دراسات متخصصة أو جزئية تعرضت لها هذه الدراسات من خلال تناول وضعية النظام الدولي الجديد و ظهور فواعل تتحكم في هذا النظام خلال فترة ما بعد الحرب الباردة و التغيرات التي حدثت في مطلع التسعينات وأثرها في التنافس الدولي ، و ظهور الصين كقوة صاعدة وخاصة في القارة الإفريقية مستعرضة في ذلك الأبعاد و الأساليب للاستحواذ هذه القارة خاصة من الجانب الاقتصادي .

تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات نظر لأهميته البحثية في حقل السياسة الخارجية و العلاقات الدولية خاصة الإفريقية منها كدراسة حالة نيجيريا

تهدف الصين إلى البحث عن القوة أو المصلحة لتحقيق طموحاتها على الساحة الدولية وخصوصا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية.

ويستعرض الباحث دراسات دولية و إقليمية،ذات علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية،استخدم الدارسون فيها مناهج مختلفة منها المنهج التحليلي و الوصفي،و المنهج الإحصائي و المنهج التاريخي ،و فيما يلي عرض لهذه الدراسات :

- السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015 حيث تطرقت الدراسة الى الصين بمعدلات نموها الأعلى في العالم ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي ، و مؤسساتها العسكرية المتجهة نحوى التحديث، و كثافتها السكانية العالية ، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير ، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، و قد أدركت الصين في وقت مبكر أهمية القارة الإفريقية بالنسبة إليها .

- الواقعية الجديدة و النهوض الصيني –البروفيسور جون مير شايمر John J.Mearsheimer ، و الذي يؤكد في مقاله National Interest بدورية نشر

في الثامن من ابريل 2014 ، في الفصل الختامي من كتابه "تراجيديا سياسات القوى العظمى " ، أن الصعود الصيني من شانه أن يغير من هذا الموقف ـ لأن هذة التنمية لديها القدرة على إحداث تعيير جذري في هيكلية النظام الدولي . فإذا إستمر الاقتصاد الصيني في نموه المطرد في العقود القادمة ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه من جديد ، منافسا قويا ، و سيعود كذلك الحديث عن سياسات القوى العظمى إلا أنه سيظل السؤال مفتوحا حول مدى قدرة الاقتصاد الصيني على تحقيق قدر من الإستمرارية لهذا المعدل المذهل من النمو،أو حتى المتواضع، لكن إذا كان هؤلاء المتفائلون بالصين على حق ، فإنه من المؤكد أن أهم تنمية جيوسياسية في القرن الحادي و العشرين تتمثل في تحول الصين الى دولة عظمى لها ثقلها في النظام الدولي . و هنا، يثور التساؤل : هل يمكن للصين ان تصعد بسلام ؟.

- Comment le Nigeria est devenu le nouvel eldorado de la Chine: هذا المقال يستهدف ماهو الجديد في العلاقات الإفريقية –الصينية و بالتحديد علاقة الصين بالنيجيريا.

تقسيم الدراسة :

قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول أساسية ، تناولنا فيها مايلي :

الفصل الأول : محددات السياسة الخارجية الصينية ، تناولنا المبحث الاول: المحددات الطبيعية البشرية ، قسم مطلبين : المطلب الأول : المحددات الجغرافية : حيث يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدول ، وهو الامرالذي أكدت عليه دراسات" ماكيندر" و" مارشال ماكلوهان" ، و المطلب الثاني تكلمنا على المحددات البشرية، فالصين هي أكبر دولة في العالم من حيث السكان ، هي متعددة القوميات .

اما في المبحث الثاني فتطرقنا الى المحددات الاقتصادية و العسكرية،وقسمناه الى مطلبين ، المطلب الاول تناولنا المحددات الاقتصادية ، حيث يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة ، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة،التي تحصى المليار مستهلك،خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ عام 1979، أما المطلب الثاني فتناول المحددات العسكرية، حيث تكلمنا على القوة العسكرية الصينية ، تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم .

و المبحث الثالث : تطرقنا فيه الى المحددات المجتمعية و الثقافية،و قسمناه الى مطلبين،المطلب الاول تناولنا المحددات التاريخية و المجتمعية ،فلقد أثر العامل التاريخي على السياسة الخارجية الصينية ، و قد لعبت التقاليد و الثقافة الصينية و الإرث التاريخي دورا مهما و كبيرا في توجيه سياستها الخارجية و خاصة علاقتها الدولية ، المطلب الثاني تناولنا المحددات الثقافية ، فالثقافة الصينية هي تعبير عن الانماط و الشخصية المنتشرة في المجتمع الصيني و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية .

فيما يخص الفصل الثاني : فتناولنا فيه السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا، حيث ان القارة الافريقية لها اهميتها الاستيراتيجية كموقع جيو بوليتيكي يمتد من المحيط الهندي الذي تطل عليه القوى الاسيوية و على راسها الصين .

تطرقنا في المبحث الاول الى الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية الافريقية، حيث دعمت الصين في خلال المراحل التاريخية الحركات التحررية في افريقيا ، و تعود الصداقة الصينية للدول الافريقية الى تاريخ قديم ، و لها علاقات وطيدة و متينة ، و قسم هذا المبحث الى مطلبين ، حيث تطرقنا في المطلب الأول : ميادين

السياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا ، اما المطلب الثاني : تناولنا فيه محددات التوجه الصيني تجاه افريقيا

اما المبحث الثاني : أسباب تحول السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا و اخذ مطلبين ، المطلب الاول : القارة الافريقية هدف الصين ، جاء الترحيب الافريقي بالشراكة الاقتصادية مع الصين نتيجة لبحث عن شريك اقتصادي و سياسي يحترم خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية ، المطلب الثاني : دوافع الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية فتكلمنا عن الدوافع الاقتصادية و التي نحن بصدد التعمق في البعد الاقتصادي للصين اتجاه القارة الافريقية ، و الدوافع السياسية .

أما في المبحث الثالث: تناولنا أهداف وأدوات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ،و قسم هذا المبحث الى مطلبين : المطلب الاول بعنوان أهداف السياسة الخارجية الصينية ، و اهم الركائز التي اعتمدتها الصين في القارة الافريقية ، اما المطلب الثاني : أدوات ووسائل السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ، حيث استخدم الصين وسائل اقتصادية و المتمثلة في التجارة و الاستثمار و المساعدات الاقتصادية ، الوسائل الاجتماعية و الوسائل العسكرية.

و قدمنا في الفصل الاخير دراسة حالة نيجيريا واخذت عنوان العلاقات الصينية النيجيرية ، حيث تناولنا في دراسة حالتنا هذه تحديد نوع العلاقة التي تربط بين الصين ونيجيريا من خلال تحديد تاريخ العلاقات بين الطرفين ، و اهم المراحل التاريخية التي مرا بها ، و تحديد أهمية كل طرف بالنسبة للاخر ، ففي المبحث الاول : قمنا بدراسة تاريخ العلاقات الصينية النيجيرية و قسم الى مطلبين ، المطلب الاول : العلاقات الصينية النيجيرية والتي بدأت كعلاقات ديبلوماسية منذ 1972. ثم تحولت الى الإتفاقات التجارية الثنائية بين البلدين .

المبحث الثاني : و الذي أعطينا له عنوان البعد الاقتصادي الصيني تجاه نيجيريا ، تميز بالدعم السياسي المتبادل بين الدولتين و البعد الاقتصادي لسياستي الصين و نيجيريا ، فالعامل الاقتصادي أو البعد الاقتصادي مهم جدا بالنسبة للصين تجاه نيجيريا ، فهو له اثر كبير على المبادلات التجارية و الاقتصادية ، المطلب الثاني تمثل في العلاقات الاقتصادية الصينية النيجيرية من حيث المبادلات التجارية بين البلدين و التعاون الصيني النيجيري في العديد من المشاريع ، حيث شهد العقد الماضي نمو غير مسبوق في الاتفاقات التجارية الثنائية بين البلدين .

و المبحث الاخير حاولنا فيه دراسة مستقبل العلاقات النيجيرية الصينية ، رغم ان نيجيريا دولة غنية بمواردها إلا ان الغاز و النفط هما اللذان يسيطران على حركة الاقتصاد ، وكانت نيجيريا و الصين قد بدأتا العلاقات الديبلوماسية في عام 1972، وقد خصصنا لهذا المبحث مطلبين ، المطلب الاول : استمرارية الوضع القائم للعلاقات الصينية النيجيرية ، و المطلب الثاني توطيد العلاقات المستقبلية بين الصين و نيجيريا في جميع المجالات خاصة في قطاع الطاقة و الموارد.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين لمعالجة الموضوع :

المنهج التاريخي : اعتمدنا على هذا المنهج من الجانب الاقتصادي للصين وكيف أنها عاشت عدة مراحل للنهوض باقتصادها رغم العوائق التي عاشتها في الماضي، و التاريخ يشهد على ذلك ، كما اعتمدنا بشكل بارز توضيح العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية و خصصنا كحالة العلاقات الصينية النيجيرية .

المنهج الوصفي التحليلي :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة اهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية و تحليل العلاقات بين الصين و افريقيا خاصة من الجانب الاقتصادي .

حيث يهدف الى التعرف على سياسة الصين الخارجية و هي دولة ذات قوة اقتصادية و عسكرية و مدى تأثير هذه السياسة في التفاعلات الدولية و الأحداث العالمية و المشكلات الدولية

منهج دراسة حالة :

هذا المنهج نسلط الضوء من خلاله على نيجيريا ، وهذا ما يتضح في الفصل الثالث كما تمت الاستعانة ببعض تقنيات المنهج الإحصائي والمخططات لإثراء الدراسة

الإطار النظري:

الواقعية الهجومية:

تقدم نظرية الواقعية الهجومية Offensive Réalism التي يسلط الكاتب جون مير شايمر الضوء عليها رؤى مهمة لتفسير الصعود الصيني ، و ينطلق في نظريته من افتراض مؤداه أنه إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو،فانها ستسعى للسيطرة على أسيا بالطريقة نفسها التي تسيطر بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي.

إن هذه النظرية لا تتعامل مع الوضع الحالي للصين في النظام الدولي ، ولاحتى مع مستقبلها القريب بقدر ما تتعاطى مع سلوكها على المدى البعيد، ومدى تنامي قوتها العسكرية و الاقتصادية ، بالإضافة إلى قدرتها على اجتذاب حلفاء جدد و تؤسس النظرية لفكرة ان كل الدول في النظام الدولي تسعى لامتلاك القوة من اجل

منافسة الدول الأخرى ، بل و يتمثل هدفها الأساسي ليس فقط في تعظيم قوتها ، بل منع الدول الأخرى المنافسة من امتلاك القوة .

النظرية الواقعية :

يرى الواقعيون أن الصين خرجت من الانعزال الحقيقي الذي كانت تعانيه و اصبحت أكثر اندماجا في المنظمات الدولية بقولهم ةان المشاركة المتنامية في المؤسسات الدولية لبست بالضرورة مؤشر قوي عنت سلوك الوضع القائم ، و ما يهم اكثر هو درجة الامتثال لقواعد اللعبة القائمة ، و الصين إحدى الدول القليلة التي تدافع عن المفهوم التقليدي المطلق للسيادة ، وهي تكافح كالقوة محافظة لاعادة تاكييد السيادة و الاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الانسان ، الحكم الذاتي و التدخل الانساني ، كما ان تحرك الصين نحو دعم التجارة الحرة و دخول منظمة التجارة العالمية أملته اعتبارات اقتصادية و خصوصا الوظيفية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية التهميش الحوار النيو واقعي النيو الليبرالي حول مضامين الصعود الصيني لدراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي

النظرية الليبرالية:

إن إتباع الصين للنهج الليبرالي و انفتاحها على السوق العالمية ، قد جعل منها قوة اقتصادية عظمى ، و ذلك بفضل ما توفر لها من استثمارات كبيرة و قدرة تصديرية –تنافسية هائلة. على الرغم من مركزية قرارها السياسي و عدم إيمانها بالديمقراطية .

تتعارض الأسس التي قام عليها نمو الصين غير المسبوق مع كل الدروس التي يلقيها خبراء المنظمات الدولية ، مثل البنك و الصندوق الدوليين و منظمة التجارة العالمية، و أكاديميون محترمون و استشاريون مرموقون وغيرهم . لم تتبع الصين

نصائح هذه المؤسسات الداعية الى حرية السوق المطلقة و الخصخصة والدولة النحيلة ... الخ ، بل لم تتبع أي نهج إيديولوجي ثابت ، بل اتبعت نهجا براغماتيا ، تقوده أهداف محددة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دون السياسية ، تثبت تجربة الصين . إن الطريق النمو ليس واحدا وأن النموذج الليبرالي المصمم في مخابر المؤسسات الغربية ، و المصممة وفق مصالح مصمميها و تجاربهم الناجحة ، ليس الوصفة الناجعة الوحيدة . بل ان معظم دول العالم تأخذ بالوصفة الليبرالية اليوم ، بينما غالبها لا يحقق أي نجاح يذكر .

لأنها استفادت من عوامل نجاح المجتمع الأوروبي التي درستها جيدا ، فهمت الصين لعبة السوق العالمية و الاقتصاد العالمي ، و أجادتها و أخضعت كل شئ لمصلحة النمو الاقتصادي ، فالاقتصاد "سلاح الصين الفعال " .

تتلخص التجربة الصينية في أنها اعتمدت نهج الإصلاح الاقتصادي ، من دون السياسي ، و منحت مرونة اكبر للشركات الاقتصادية ، و أدخلت المنافسة و المصلحة المادية للفاعلين الاقتصاديين .

الاطار المفاهمي:

القوة الناعمة: Soft Power

لابد من الإشارة إلى أن مفهوم القوة استخدم للمرة الأولى في عام 1990 من قبل المفكر الأمريكي جوزيف ناي Joseph Ney، من جامعة هارفارد و قد ألف كتاب القوة الناعمة و هو وسيلة النجاح في السياسة الدولية وقد كان جوزيف ناي مساعدا لوزير الدفاع في حكومة بيل كلينتون و رئيس مجلس المخابرات الوطني، ويشير هذا المفهوم الذي صاغه ناي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى . فضلا عن أنها برنامج سياسي يتضمن القدرة على تحديد أولويات

الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب و الثقافة و القيم السياسية و المؤسسات المجتمعية ، و هي مفاهيم تدخل ضمن إطار القيم المجردة .

و من خلال القوة الناعمة يمكن لدولة ما اختراق دول أخرى عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات دون اللجوء ،إلى القوة الصلبة ،و التي يمكن التعرف عليها من خلال استخدامها في إطار السياسة العالمية ، من خلال دفع عدة دول إلى تبني النموذج الذي تمثله سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا . و في هذا المجال تكون القوة الناعمة بمثابة أداة لترغيب الدول إلى تبني نماذج قيمية بإرادتها دون اللجوء إلى أساليب التهديد ، و هذا يعني أن عنصر الإقناع يمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم القوة الناعمة .

إن مفهوم الإقناع ضمن إطار القوة الناعمة لا يعني مجرد مفهوم لفظي ينطوي على عنصر التغير الشكلي ، و إنما قد يتطلب تغير قيم كان الإنسان يعتنقها في السابق و يدافع عنها ، و هذا يعني تغير سلوكه من حال إلى أخر من خلال عناصر جذب يقتنع بها . و هذه القيم تمثل العلاقات التاريخية و الثقافية بين الدول داخل وخارج إطار السياسات الحكومية من خلال اعتماد أسلوب الترويج الذاتي للدولة و الأمة .

ووفقا لجوزيف ناي فإن كل دولة تحتوي على عناصر أساسية تمثل مصادر رئيسية للقوة الناعمة و هي :

- الثقافة
- القيم السياسية للبلاد
- السياسات الحكومية و السياسة الخارجية (الحكم الرشيد، طبيعة النظام السياسي التفاعل الدولي النشيط ، مراكز البحوث و الدراسات ، وسائل الإعلام و الدعاية ، الماركة الوطنية ،....الخ).

قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول حاول خلالها التفصيل في مفهوم القوة الناعمة التي تعمل جنبا إلى جنب مع القوة الصلبة العسكرية لتقوية مصالح أمريكا في كل أرجاء العالم ، وقد وصف ناي القوة الناعمة بالقدرة على الجذب و الضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع ، حيث يرى أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها ، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة و مؤسسات الدولة ، و يرى ناي ان القوة الناعمة المتعددة لا بد و إن تكون جزئا من أي سياسة خارجية فعالة ، و أكثر من كونها القدرة على التأثير و الإقناع ، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي قد يقود إلى الإقناع و التقليد ، و تيسير الجهود من اجل الوصول إلى القيادة الدولية .

فيما يتعلق بعناصر القوة الناعمة التي تتمتع بها الصين و على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي فان نجاح اقتصادها السياسي في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف خلال العقود الأخيرة قد جعل الصين نموذجا جذابا بالنسبة لكثير من الدول النامية و مع ذلك تظل الطريق طويلة أمام القوة الناعمة للصين .

فالصين ليس لديها صناعة ثقافية مثل هوليود ، و جامعاتها متخلفة عن نظيراتها الأمريكية ، كما أنها لا تزال تفتقد لوجود الكثير من المنظمات الغير حكومية التي لها تأثير كبير في القوة الناعمة الأمريكية .

فالقوة الناعمة هي أهم استيراتيجية تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى ويمكن تعريف مفهوم القوة الناعمة كالأتي :

(هي القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين عن طريق جعل الهدف جذابا بالنسبة للإطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف ضدهم او إكراههم بشكل قسري على القيام بفعل يقود الى تحقيق هذا الهدف).

الاعتماد المتبادل: Interdépendance

نشير في البداية أن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة ، حيث ينبئنا التاريخ أن المجتمعات و الشعوب لم نكن أبدا معزولة عن بعضها البعض ، بل كانت تعرف حالة من التعامل و الاتصال بين بعضها البعض ، و أنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية و منكفئة بنفسها عن الآخرين ، إذ هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها . لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليه الآن ، إذ لعب التقدم التقني و التطور النوعي في وسائل النقل و الاتصالات دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الإعتماد المتبادل خاصة في المجال الاقتصادي إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات من القرن نفسه .

يعتقد أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات ، و لكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء روبرت كيوهين و جوزيف ناي ، من خلال كتابهما العلاقات الغير وطنية و السياسة العالمية 1971 ، والذي عد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين ، و لقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة من المفكرين الليبراليين الذين رفضوا مقولات الواقعية و توظيفيها لطبيعة و هيكلة السياسة الدولية ، خاصة فكرة مركزية الدولة . هذا الكتاب حفز العديد من المنظرين الليبيراليين على تقديم أعمال تنظيرية و تأصيلية و تطبيقية تدعم الأطروحات الأساسية لـنظرية الإعتماد المتبادل ، و على رأس هؤلاء نجد ستانلي هوفمان ، ريتشاد مانسباش ، بيل فيرجسون ، دونالد لامتر ، و غيرهم .

لا يثير الإعتماد المتبادل جدلا كبيرا في تعريفه و تحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية ، بحيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال

العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما لا يثير جدلا حول وجوده والإعتراف بذلك ، فحتى الواقعيون الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية .ولكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية وفي مضامينها، وكذا بإمكانية أن يكون عاملا حافزا و دافعا إلى السلم الدولي .

يعرفه جوزيف ناي بأنه موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين و بينهم . و نجد عند ناي و كيوهين تعريفا أخر للاعتماد المتبادل المعقد الفارق في الدرجة و الكثافة حيث يقولان بأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم و الإعتماد المتبادل هو علاقة تأثير و تأثر بين طرفين أو أكثر ، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد)، و الإعتماد المتبادل محركاته إقتصادية بحتة ، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية و العسكرية لصالح الأبعاد الإقتصادية،ومن ورائها الاجتماعية.

- **السياسة الخارجية:**نظرا لتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين لمفهوم السياسة الخارجية الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها ، فالتعريف اي يقدمه جيمس روزنو James Rosenau ، حيث يخرج المفهوم عن بعده التحريدي نسبيا و يقارب الواقع الملموس و البعد العملي للظاهرة فيقول بأن : "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات او تلتزم بإتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية او لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " و في مستوى اخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي ، وقد تكون هذه السلوكية –التي تأخذ أشكالا مختلفة –موجهة نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول

كالمنظمات الدولية و حركات التحرر ، او نحو قضية معينة .و من جهته يقدم محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة ، و بالتالي :

" يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ". وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا ، لابد أن يأخذ بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين محددات السياسة الخارجية و أهدافها و توجهاتها و أدوارها و كذا الوسائل التي تنفذ بها،أي بين الاتجاهات و الالتزامات الدولية و قدرات و حوافز الفعل .و لتخفيف حدة هذا التعقيد فإننا يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها : كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها الى سلوك فعل خارجي .

- **العلاقات الدولية**:تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية و العلاقات بين الدول وقد ساد منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 ، إن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول ، و ذلك تحت إطار المسلمة القائلة بأن الكل هومجموع أجزائه،غير ان التفاعلات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات،الأمر الذي أدى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول ، وهذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرناها .

- **الثقافة الصينية** : تتوضح جاذبية الثقافة الصينية Hanyu من خلال زيادة الراغبين في اجتياز امتحان و زيادة نسبة الطلاب الملتحقيين بالتعليم الصيني Shuipin Kaoshi

ولذا تسعى الصين الى إنشاء مراكز ثقافية صينية في الدول المختلفة ، و أيضا تسعى ليكون لها 1000 معهد كونفوشيسي بحلول 2020.

- **القيم السياسية** :تعترف الصين على المستوى الدولي باحترامها و اتباعها لمبادئ التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مما أدى لزيادة مكانتها في النظام الدولي باعتبارها دولة سلمية .
- **وسائل الإعلام** : حيث تمتلك الصين قناة شينخوا الصينية و التي تبث بعدة لغات، بالإضافة إلى قنوات الراديو ، و مواقع الانترنت .
- العلاقات الاقتصادية :حيث تقوم الصين بدعم الدول الفقيرة اقتصادي و تقديم المساعدات المالية و التنازل عن مبالغ هائلة من الديون و الاستثمار في البنى التحتية في بعض الدول مثل الدول الإفريقية .
- الدبلوماسية والاستيراتيجية: ترتبط كل من الدبلوماسية و الاستيراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة ، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك كينيث تومبسون kenneth Thompson بأن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية ، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها، كما انه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية.

أما الاستيراتيجية –كما عرفها الجنرال الفرنسي اندري بوفر André Beaufre- فتعني : أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة ، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام.

إذن للسياسة الخارجية وجهين،أولهما سلمي يقوم على الإقناع و التفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية و يأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية . و ثانيهما الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة ، و تختص به الدوائر الاستيراتيجية والعسكرية في الدولة ، و يأتي في المرتبة الثانية ، و عادة ما تلجا اليه الحكومات لحسم قضية معينة بغد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القصية من قضايا السياسة الخارجية ، وعليه فان فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي و الاستراتيجي لها .

- الاتفاقيات الثنائية :ينبغي إن يركز بناء النظام القانوني على المستوى الثنائي،على تحسين مضامين اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية، ويعمل على بناء شبكة لها ،فالهدف الأساسي من اتفاقيات الاستثمار الثنائية هو دفع الاستثمارات من خلال تحديد و امتلاك لوائح حمائية إلزامية ، فاستخدام اتفاقيات الاستثمار الثنائية من الممكن إن تحل مشاكل القوانين المحلية في الدول المصيفة للاستثمارات من خلال رفعها لمستوى القوانين الدولية، بالإضافة إلى إنها تزيد أيضا من استقرار ووضوح القوانين من خلال آلية تسوية المنازعات ، وقد وقعت الصين عن 127 اتفاقية 19ثنائية للاستثمار حتى الآن منذ إبرامها الاتفاقية من النوع ذاته مع الكونغو الديمقراطية في 15 أغسطس من عام 2011 ، وتحتل الصين المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد إبرامها بهذا النوع من الاتفاقيات ، وتعد اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين و

الخارج الطريقة الأكثر مباشرة وقوة لحماية و ضمان مصالح الاستثمارات الخارجية للمستثمرين الصينيين كما تعد أيضا المضمون والمحتوى الذي يحتاج إلى دراسات و تحسينات اكبر من الحكومة الصينية من الآن فصاعدا.

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية

تمهيد

مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين ، أخذ العالم يشهد صعود قوة سياسية و اقتصادية جديدة ،و هي الصين حيث أوضحت للعالم بأنها تمتلك المقومات لتكون قوة فاعلة دوليا و لها القدرة على تغيير موازين القوى في المستقبل و هناك مجموعة من العناصر و الأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع أن نطلق عليها قوة عظمى ، يرى هانز مورجانتو Hans Morganto مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي : العامل الجغرافي و الموارد الطبيعية و الطاقة الصناعية و الاستعداد العسكري و السكان و الشخصية القومية و نوعية الحكم و الروح المعنوية و نوعية الدبلوماسية ، و إذا لاحظنا النظام العالمي نرى بروز الدور الصيني على الساحة الدولية بشكل ملحوظ مستمدة قوتها من المحددات التي ذكرها هانز مورجانتو .

إن تغيير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة قيود كانت تكبلها ، و فتح أمامها هامشا واسعا و فرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا ربما كانت تعد في عهد القطبية الثنائية حكرا على القوتين العظمتين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا.[1]

تقف الصين، اليوم، على أعتاب مرحلة جديدة، بعد أن برزت مظاهر جديدة، وفرضت ضرورات التغيير. و تتجه الصين الآن، إلى تعديل نهجها الاقتصادي باتجاه الانفتاح أكثر على اقتصاد السوق ، و الانخراط في الاقتصاد العالمي ، لتصبح لاعبا رئيسيا ، وفق قواعد اقتصاد السوق الرأسمالي ، و ينعكس هذا في

[1]https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content,10/01/2015,20/05/2018,15.00.

خطتها الخمسية الثالثة عشرة 2016-2020 ستركز الصين ، في خطتها الخماسية هذه على توجهات جديدة هي :

1) الابتكار و البحث و التطوير
2) التنمية الخضراء و الحفاظ على البيئة
3) التنمية المنفتحة و إدماج الصين أكثر بالاقتصاد العالمي
4) /لتنمية عادلة التي تضمن وصول منافع التنمية إلى جميع السكان، لتقليص التفاوت،ستجد هذه الأسس انعكاساتها في تقليص دور الدولة ألتدخلي المباشر في الاقتصاد و الاستثمار و الإنتاج و توسيع دورها في الاستهلاك ، ومنح السوق مساحة اكبر، و تعهيد دور الابتكار إلى الشركات و السوق ، على ان توفر الحكومة المناخ المشجع و إنشاء صناديق دعم للبحث و التطوير RetD و زيادة مشاركة الاستثمار الأجنبي فيه .[2]

المبحث الأول: المحددات الجغرافية و البشرية

المقصود بالمحددات هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي و مدى فعالية و تأثير هذه العوامل على العلاقات العربية الصينية . و هذه المحددات ترتبط بمجموعة من عوامل القوة الذاتية الكامنة في الصين كدولة سواء من حيث القوة البشرية و الموارد الأولية أو الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية . كما يرتبط بمجموعة من العوامل الخارجية سواء في النظام الإقليمي أو الخارجي [3]

[2] www.alaraby.co.uk/amp//opinion,12/09/2015,13/04/2018,12:15.

[3] http ://democraicac.de/ ?p=35916,19/08/2016,15/02/2018,12.00

تلعب أوضاع الجغرافيا السياسية دورا مهما في تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما ، فهي تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة و ثقافتها و قيادتها ، وآلية صنع سياستها و تحديد اختياراتها و قراراتها . فتعتبر جغرافية الدولة من العوامل المهمة في تجديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة وأحد العوامل ذات الطابع المادي و الأكثر ثباتا و ديمومة في عناصر قوة الدولة ، حيث تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة أسيا ، و على الساحل الغربي من المحيط الهادي ، ولها ساحل طويل على المحيط الهادي. و تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا و انخفاضها شرقا ، و تحتل مساحة المناطق الجبلية ثلثي مجمل مساحة البلاد . حيث تمثل الجبال 33.3 %، الهضاب 26% ، الأحواض 18.8 %، السهول 12%، التلال 9.9، . و تبدو تضاريس الصين كسلم ينحدر من الغرب إلى الشرق بصورة رئيسية .

المطلب الأول : المحددات الجغرافية

تعتبر الصين من أعرق الدول في العالم بأسره و التي بقيت محافظة على خصوصيتها عبر التاريخ الإنساني بأكمله وحتى الوقت الحالي ، و تعد بكين العاصمة الرسمية للصين. و تعد الصين أكبر دول العالم من حيث عدد السكان , إذ يبلغ عدد سكانها ما يزيد على المليار و ثلاثمائة ألف نسمة في مساحة تقارب التسعة ملايين و نصف كم ^{2}.

يحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد . تتألف الصين من أكثر من 22 مقاطعة و خمس مناطق ذاتية الحكم , أربع بلديات تدار مباشرة (بكين و تيانجين و شانغهاي و تشونغتيشينغ) و اثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما هونغ كونغ و ماكاو .عاصمة البلاد هي بكين .[4]

[4] https://www.politics-ds.com,12/06/2014,15/05/2018,16:00.

الموقع و المساحة للصين :

تقع الصين في قارة أسيا ، و بالتحديد في الجزء الشمالي الشرقي ، إذ تشترك الصين بحدودها مع أربع عشرة دولة وهي : منغوليا من الشمال ، و روسيا من الشمال الشرقي ، أما من الشرق فتحدها كوريا الشمالية ، و من الشمال الغربي كازاخستان و طاجاكستان ، أما من حدودها الغربية فتوجد أفغانستان و الباكستان و الهند و نيبال و سيكيم و بوتان ، و تشترك بحدودها مع كل من بورما و لاوس و الفيتنام من الجنوب ، أما من جهة الشرق فيوجد بحر الصين الشرقي و الذي توجد بعده اليابان و الكوريتان ، و يوجد في جنوبها أيضا بحر الصين الجنوبي .

و تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، و بين خطي طول 74°و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة.و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق أسيا ، و للصين عمق إستراتيجي كبير ، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا ، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي ، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم ’ و من الشرق إلى الغرب 6468 كم . و تبلغ طول الحدود الصينية 22 ألف و 800 كيلو متر .تمتد البلاد على مساحة 9.6 مليون كيلو متر مربع (3.7 مليون ميل مربع)و مساحة البحار في الصين تبلغ أربعة ملايين و سبعمائة و ثلاثون ألف كيلو متر مربع، وطول الخط الساحلي يبلغ 18 ألف كيلو متر ، أراضي الصين في الشرق و الجنوب تطل،كلا من بحر بوهاي و البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي و بحر الصين الجنوبي ، و بحر بوهاي يعتبر بحر داخلي للصين ،أما البحر الأصفر الشرقي و بحر الصين الجنوبي فهم على حدود المحيط الهادي .

والصين بلد متعدد الجبال فتبلغ مساحة المنطقة الجبلية (و تشمل الأراضي الجبلية و التلال و الهضاب) نسبة ثلثي المساحة الكلية للدولة ،أما الأحواض و الأراضي المنبسطة فتبلغ فقط ثلث مساحة الدولة الكلية ، أما التضاريس الجغرافية فهي مرتفعة من ناحية الغرب و منخفضة من ناحية الشرق ، تتوزع في شكل متدرج ، و أعلى درجة فيها هضبة التبت ، فترتفع بأكثر من 4000 متر فوق مستوى سطح البحر ، و يطلق عليها" سقف العالم"أما التدرج الثاني هو التدرج فيتجه من هضبة التبت إلى الشمال و الشرق ، و يتكون من هضبة منغوليا الداخلية و هضبة اللوس (الرواسب الطفلية) ، و هضبة يو ننان – قويتشو و حوض تاريم، حوض جونجار ، حوض ستشوان ، وترتفع عن مستوى سطح البحر من 1000 إلى 2000 متر أما التدرج الثالث فيبدأ من جبال هيجينان الكبرى و سلسة جبال تايشينج ، و جبل ووشان وجبل قمم الجليد وصولا إلى الخط الساحلي للبحر، و معظمها هضاب تقل عن 200 متر مستوى سطح البحر ، أما الدرجة الرابعة فهي مناطق بحرية ضحلة ، ليصل عمقها إلى 200 متر[5] .

و الأنهار متعددة جدا بداخل حدود الصين ، و تبلغ مساحتها من 1000 كم ^{2} ، وهي تتعدى 1500 نهر ، و نهر اليانجستي هو أكبر نهرفي الصين ، و يبلغ طوله حوالي 6300 كيلو متر ، و هو ثالث أطول نهر على مستوى العالم بعد نهر النيل في قارة إفريقيا و نهر الأمازون و في أمريكا الجنوبية و النهر الاصفر هو ثاني أطول أنهار الصين ، و يبلغ طوله حوالي 5464 كيلو متر ، و يعد كلا من نهر اليانجستي و النهر الاصفر هما منبع الحضارة الصينية ، فأغلبية الصين تقع في المنطقة الشمالية المعتدلة ، و درجة حرارة تكون معتدلة، و الفصول الأربعة واضحة و مناسبة للعيش و الاستقرار فيها.[6]

[5]الموسوعة العربية العالمية،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،،الرياض،الجزء 15،1999،ص 265-266.
[6]وودي لي سوي،الاقتصاد الصيني،دار النشر الصينية عبر القارات،2010،ص4

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة او (silk road) في العالم سواء البرية ، كطريق الحرير البحرية بإطلالها على المحيط الهادي ، و بحر الصين الجنوبي و البحر الأصفر ، و مضيق فرموزا .

وبالنظر لإمتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية ، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

الثروات الطبيعية:

إن امتلاك الصين للموارد و الثروات الطبيعية ، يضاعف من أهميتها الإقليمية والعالمية ، ففي نهاية عام 2009 بلغت الأراضي الزراعية في الصين 122 مليون هكتار سها الشمال الشرقي (سهل منشوريا) و سهل شمال الصين و سهل الحوض الأسهل لنهر الياتجسي و دلتا و نهر اللؤلؤة ، و حوض ستشوان كل هذه المناطق هي أكبر تجمع للأراضي الزراعية في الصين و سهل الشمال الشرقي و الذي تبلغ مساحته أكثر من 350 ألف كم2 وهو أكبر سهل في الصين فمعظمه أراضي خصبة ، و هي أراضي ثرية بالقمح و الأرز و الذرة الصفراء و فول الصويا و الدرة الرفيعة الحمراء و الكتان و البنجر ، و معظم سهل شمال الصين هو الأخر أراضي ذات تربة بنية ، كما إن طبقات تربتها عميقة ، و المحاصيل الزراعية فيها تشمل القمح و الذرة الصفراء و الارز عير مقشر و القطن وغيرها من المحاصيل الأخرى و التضاريس الجغرافية لسهل الحوض الأسفل لنهر اليانجستي،والأنهار والبحيرات موزعة مثل نجوم السماء أو حجارة الشطرنج ، و هي منطقة هامة لإنتاج القمح و اسماك المياه العذبة،و يطلق عليه"ا بلد سمك الارز" وهي أراضي غنية بأوراق الشاي و دودة الحرير ، أما الأراضي في حوض ستشوان فهي أراضي ذات تربة بنفسجية ، وتتمتع بمناخ دافئ ورطب ، وإنتاجها من المحاصيل الزراعية متوافر على مدار الفصول الأربعة ، فهي غنية بالأرز و اللفت و قصب

السكر ، و يطلق عليها" بلاد الخيرات"، ودلتا نهرا للؤلؤ أرض زاخرة بالأرز فيمكن أن يتم حصادها من مرتين إلى ثلاث مرات في العام الواحد ، وتبلغ مساحة العابات في الصين 174 مليون و 910 ألف هكتار ، و الأراضي العشبية 400 مليون هكتار و الأراضي العشبية الطبيعية منتشرة في كل أرجاء البلاد ، و بالنظر إلى مناطق الإدارات و المقاطعات ،فنجد أن مساحة الأراضي العشبية في منطقة الحكم الذاتي هي الأكبر ،فتبلغ مساحة المنطقة بالكامل 70 مليون و846 ألف و 800 هكتار ، و تشكل 40.21% من نسبة الأراضي العشبية في الدولة ، و على التوالي نجد من الأسفل منطقة الحكم الذاتي في منغوليا الداخلية ، ومنطقة شينجيانج الويغورية الذاتية الحكم ، و مقاطعة تشينغهاي ، مساحة الأراضي العشبية بالمقاطعات و المناطق الأربعة الأولى تشكل 60.64% من إجمالي الأراضي العشبية فيها أكثر من 10 مليون هكتار هي مقاطعة ستشوان، ومقاطعة قانسو ، ومقاطعة يوننان .

أما المدن الساحلية ، فبامتلاكها لقواعد اقتصادية هامة ، استطاعت أن تستقطب استثمارات أجنبية هائلة ، وذلك لسهولة النقل البحري و التصدير،لمرونة نشاطات التجارة الخارجية بها ، حتى أصبحت من أكثر مناطق الصين حيوية و انفتاح على العالم ، كما تعد الصين المصدر الأول عالميا للملح البحري و ذلك لشاسعة حدودها البحرية .

أما الموارد الطبيعية،فتحتل الصين المركزالثالث عالميا من حيث مجمل احتياطاتها من جميع أنواع المعادن المعروفة في العالم ، إذ تمتلك 151 معدنا قد تم تحديد احتياطها ، إذ ساعد توفر الصين على كميات كبيرة و متنوعة من هذه المعادن غلى تطوير قطاعها ، الذي عرف تطورات هائلة خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت سنة 1978.فقد عرف هذا القطاع تقدما كبيرا، و يتجلى ذلك من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، بحيث لم يهبط عن مستوى

80% في معظم السنوات الأخيرة ، و يدعم ذلك بنسبة ادخار عالية تصل إلى حوالي 30% ،هذا تزامنا مع تطور ملحوظ في مؤشرات التجارة الخارجية .[7]

تعد الصين أولى دول العالم المنتجة للفحم،إذ بلغ إنتاجها سنة 2000 حوالي 1170 مليون طن ، كما تمتلك الصين مجموعة من حقول النفط ترتكز أساسا في إقليم" سيكيانغ"البري و حقولا بحرية قرب سواحل" شنغهاي "كما يعد حقل" داكينغ "أكبر حقل للنفط في الصين ، كما تطل على بحر الصين الجنوبي و هي منطقة متنازع عليها ، يعتقد أنها تحتوي على احتياطات كبيرة من البترول و الغاز الطبيعي .

يعد النفط من أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للصين ، خصوصا بعد عام 1993 ، حيث و منذ ذلك التاريخ سجلت الصين عجز في إنتاجها المحلي من النفط و الغاز مقارنة باستهلاكها له ، و ذلك راجع لمعدلات النمو الهائلة لاقتصادها و بالتالي أصبحت من أكبر الدول المستوردة له ، ونظرا للاحتياجات الصين الهائلة للطاقة من جهة و من جهة أخرى لضخامة إمكاناتها و تنوع مواردها و حاجتها لتسويقها ، الشئ الذي دفعها إلى الاتجاه نحو وضع إستراتيجية جديدة في سياستها الخارجية و التي تعرف" بدبلوماسية الصين الناعمة" ، و هذا ما جعلها تتجه نحو إفريقيا و تقيم لها علاقات متميزة مع معظم دولها .[8]

المطلب الثاني: المحددات البشرية

يلعب العامل السكاني دورا مهما و مؤثرا في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بقوة الدولة سياسيا واقتصاديا و عسكريا.

[7] وليد عبد الحي"التحولات البنيوية في السياسة الصينية"**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** الصادرة بالجزائر،العدد 02،1996،ص83

[8]نفس المرجع السابق،ص 6-7

سكان الصين:

تعد الصين من أكثر بلدان العالم سكانا ،حيث بلغ عدد سكانها لعام 2017 مليار و 387 مليون و 890 ألف أي 1.387.890.894 نسمة و هي بهذا الرقم تكون قد تخطت كل من الهند التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث تعداد السكان و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة ، وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لان تكون سوقا واسعة ، تستوعب السلع المحلية و العالمية .

فالصين هي إحدى الدول العالمية كثافة سكانية في العالم . و يوجد في الصين 56 قومية بين إجمالي عدد السكان في 31 مقاطعة و منطقة ذاتية الحكم . استطاعت الصين خلق طبقة وسطى يعتد بها . و لذا يصعب إغفال واقع الزيادة السكانية الصينية حيث تزيد بمعدل 3.2% سنويا هو ما يعكس تداعيات على الطلب على الغداء التي باتت إحدى أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه النمو السكاني في الصين بما يؤثر على سياستها الخارجية في هذا الشأن .

و يتوزع عدد السكان في الصين حسب المناطق الأكثر كثافة،إذ يبلغ عدد سكان منطقة "هونغ كهونغ" الإدارية الخاصة 6 مليون 930 ألف نسمة و سكان منطقة "مكاو" الإدارية الخاصة 530 ألف نسمة و سكان منطقة "تايوان " 23 مليون نسمة .

و قد تغير اليوم مفهوم العلاقة بين قيمة التقدم التكنولوجي و الزيادة في عدد السكان، فقد ساء الاعتقاد في الماضي بأن الفارق بين المستوى التكنولوجي البريطاني و الصيني مثلا يعوض عن الفارق في عدد السكان بين بريطانيا و الصين ، أما الآن تغير هذا الاعتقاد بعد أن انفتحت إمكانيات التقدم التكنولوجي أمام الصين ، كما أن قوة العامل البشري في السياسة الخارجية للدولة و تتحكم فيها مجموعة من المعايير و النوعية و التي من بينها التجانس العرقي و الديني ،و نسبة ودرجة التعليم في المجتمع و مدى كفاءة و فعالية اليد العاملة المتوفرة ، فتوزيع

السكان في الصين ليس متوازنا ، فالمناطق الساحلية الشرقية كثيفة السكان و المناطق الغربية قليلة ' و الأرياف كثيرة السكان و المدن قليلة .

تعد الصين دولة متعددة القوميات ،إذ يتركب المجتمع الصيني من عدد كبير من المجموعات الاثنية و اللغوية المختلفة ، التي تزيد عن 56 قومية تتقدمهم قومية "الهان" اكبر المجموعات العرقية و هي الكتلة المسيطرة من الشعب الصيني حيث يشكلون 91.6 % ومن الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية والثقافة الصينية نذكر:"الهوي"والتي ينحدر إفرادها من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام في القرن السابع ميلادي ، و يتمركزون في المنطقة" شينغهاي"بالاضافة إلى أقلية" المانشوش"و يرجع أصلهم إلى المحاربين الذين غزوا البلاد في القرن السابع عشر ميلادي وهم الذين أسسوا حكم سلالة" تشينلغ "،بالإضافة إلى التبتيون والويغور المسلمون .

إن هذا التنوع في تركيبة الصين العرقية و الثقافية ، لا يعني عدم الانسحاب داخل المجتمع الصيني ، بل العكس فإن الروح القومية هي العامل الذي يتفق عليه جميع الصينيين ، الذين تجمعهم كذلك عناصر التاريخ و الجغرافيا و المصير المشترك ، و انصهار مختلف الثقافات بمرور الزمن في إطار ثقافي مميز ، فمن الغريب أن الصينيين يكتبون اللغة بطريقة واحدة و لكن اللغة الأكثر انتشارا في الصين هي اللغة التي يتحدث بها الصينيون" الهان "و المعروفة بلغة" الماندري"ن أو" بوتونغوا" أي اللغة العامة و تعتبر اللغة الأكثر انتشارا في العالم من حيث عدد المستعملين.

أدى العدد الهائل للسكان \إلى زيادة احتياجات الصين من الطاقة ، الشيء الذي دفعها إلى ربط علاقات وطيدة مع الدول الإفريقية من جهة لإيجاد و خلق سوق

للعمالة الصينية هناك ، ومن جهة أخرى إيجاد مصادر جديدة للطاقة و على رأسها النفط و الغاز لتغطية احتياجاتها الداخلية .

و منذ تحقيق سياسة الإصلاح و الانفتاح عام 1978، و مع تطبيق سياسة تحديد النسل بحذافيرها، بدا معدل الإنجاب بين سكان الصين في الانخفاض المستمر ، فانخفاض معدل الزيادة السكانية الصينية على مستوى العالم من عام 1980 و التي كانت 22.2% لتصل في عام إلى 20.1 كما أنها أنهت الشكل التقليدي من كثرة المواليد و قلة الوفيات ، و الزيادة الطبيعية.[9]

أما شانغهاى أكبر مدن الصين من حيث عدد السكان ، حيث يبلغون حوالي ثلاثة وعشرين مليون نسمة و هي عاصمة الصين الاقتصادية ، فتقع في الجزء الشرقي من الصين على بحر الصين الشرقي ، و ذلك جعل منها مرفأ تجاريا مهما على مستوى العالم بأسره ، و ليس على مستوى الصين فقط ، و هو ما جعلها تشتهر بالصناعة و التجارة في العالم .

المبحث الثاني : المحددات الاقتصادية و العسكرية:

في ظل التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي في العقدين الأخيرين ، تسعى الصين ، وهي الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم2 من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها ،لان يكون لها عمق و امتداد حيويان يحميان حدودهما و يحاكيان طموحها، و يحميانها استراتيجيا.

لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، و المحافظة على طابعها الصيني الخاص، و هو ما عرف

[9] بوضياف كريمة،**"استراتجية الصينية في الافريقية"**مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،ص30

بالتجربة الصينية، و إيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها و اللازمة لإنجاحها ' لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي.

ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي و الاقتصادي ، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور و بلورة معالم الدور عالميا ، في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية و على المصالح وفتح الأسواق ، بعد إن كلن للايدولوجيا في معظم مراحل القرن الماضي، دور مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول و في رسم بنية التحالفات و التوازنات على المسرح الدولي [10] . إن أي سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكن إن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها ، حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية ، فلكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لابد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية و عدم تبعية الدولة و تنويع لقاعدتها الإنتاجية،تنطلق السياسة الخارجية الصينية من خلال صعودا لقوتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية ، مما يؤهلها لان تكون قوة عالمية فاعلة .

المطلب الأول : المحددات الاقتصادية :

ظهرت الصين كقوة اقتصادية تحرز تقدما هائلا و سريعا ، انتقل بها من مستويات متأخرة نسبيا إلى بؤرة الاهتمام العالمي ، و مع استمرار نموها البالغ السرعة لنحو ربع قرن أصبحت الصين بالفعل الدولة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم الاقتصاد العالمي .[11] إن الفترة التي امتدت من تاريخ تولي الحزب الشيوعي الصيني للحكم بقيادة "ماوتسي تونغ" عام 1949 و

[10] http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content,10/04/2013,16/03/2018,14:00.

[11] هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين،2018، الاصدار 51، ص505.

إلى هذه و تعتبر مرحلة امتداد تصاعدية لقوة و انتشار النموذج الصيني التجاري و الصناعي[12]

مراحل تنمية الاقتصاد الصيني :

لقد مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949 ، و تميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني و نموه لينجح في السيطرة على جزء لا ياستهان به من الاقتصاد الدولي و الوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية و ذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية و السياسية العظمى ، و لعل من أبرز تلك المراحل :[13]

أولا – المرحلة الاولى : مرحلة التطبيق الاشتراكي (1949-1978)

في الأول من تشرين الأول عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية ، و خلال الأعوام القليلة التالية لذلك التاريخ و لغاية عام 1956 كانت السياسة الاقتصادية المتبعة على وفق النموذج السوفيتي و قد أشار ماو تسي تونغ Mao Tse Tung في تقريره إلى المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الصيني في نيسان 1954 إلى أن النظام الذي قام في روسيا كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي بما أفضى دكتاتورية البروليتيريا و نظام الحزب الواحد ، و بالنسبة لتطور الصين التاريخي فانه سيفضي إلى شكل مبتكر من تنظيم السلطة مختلف عن النظام الروسي و هو دولة الديمقراطية الجديدة بتحالف عدة طبقات و هي الطبقة العاملة و الفلاحين و برجوازية المدن الصغيرة و البرجوازية الوطنية ، فاتحدت قيادة

[12] محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2014، الاصدار 24، ص150.

[13] https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history,15/04/2012,12/03/2018,12:12.

الطبقة العاملة و الحزب الشيوعي لتنظيم الدولة ، و قد نصت المادة السادسة من الدستور الصيني الصادر في 20-9-1954 على إن (قطاع الدولة هو القطاع الاشتراكي للاقتصاد القائم على الملكية العامة ، وهو القوة الموجهة للاقتصاد الوطني و الأساس المادي للإصلاح الاشتراكي الذي تضطلع به الدولة ..) وعلى إن (الدولة تدير بواسطة التصاميم الاقتصادية المخططة تطور الاقتصاد الوطني و تنظمه كما تزيد باطراد من القوى المنتجة كي ترفع المستوى المادي و الثقافي لحياة الشعب و تقويم دعائم الاستقلال و امن البلاد).

لقد كانت أولى المهام للنظام الاقتصادي في الصين خلال الأعوام الأولى التي تلت ثورة 1949 هي تحسين أداء القطاع الزراعي و بما يخدم الغالبية من الفلاحين ، وعليه فقد تم الشروع بإصلاح نظام الأرض و أعيد توزيع وسائل الإنتاج بين الأثرياء و الفقراء في الريف، حتى كانت الملكية العامة في عام 1959 قد بدأت بالتوسع بشكل كبير إلى درجة إنها غطت كل القطاع الحديث من الاقتصاد و الصناعة و النقل و الخدمات ، و بلغت الأموال الموظفة في الصناعة الثقيلة خلال فترة 1950-1957 نحو 21.3 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الصينية البالغة نحو 25 مليار دولار .

أما على مستوى التجارة الخارجية فيلاحظ إن الاتحاد السوفيتي (السابق) كان يحتل المرتبة الأولى في تجارة الصين الخارجية و بواقع 58% و 57% خلال العامين 1954 و 1955 على التوالي من إجمالي التجارة الخارجية للصين ، و يعزى ذلك إلى الصلات السياسية و الإيديولوجية التي تميزت بها العلاقات بين الجانبين خلال التي سبقن تدهور هذه العلاقات.

ومنذ العام 1958 قررت الصين توسيع الإجراءات ألامركزية كاإستراتيجية لتنمية الصناعة الصغيرة في الريف ، و قد عرفت هذه الخطوة أو السياسة باسم

(القفزة العظيمة إلى إمام) – Great Leap Forward و التي تعد بداية التخلي عن النموذج السوفيتي إذ كانت تبغي تعميق الجهود التصنيعية من خلال إقامة صناعة حديثة متطورة من الناحية التقنية و تعتمد على كثافة رأس المال إلى جانب صناعات تقليدية صغيرة الحجم تعتمد على كثافة الأيدي العاملة في الريف ، و قد قامت السلطات الصينية بتعبئة كل السكان لتحقيق أهداف هذه المرحلة أو الطور من التنمية الاقتصادية في الصين ، كما إن تنمية التكنولوجيات المناسبة و الضرورية للصناعة في الريف كانت مرتبطة أيضا بإكمال و إنضاج مفهوم الكوميونات COMMUNE في الريف الصيني.

ثانيا –المرحلة الثانية :مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1979-1993

بعد بروز المعضلات التي واجهت عملية التحول الاشتراكي و غيرها من العوامل، كلها قادت إلى إن يدفع الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ Ding Xiao Bing راية الإصلاح و الذي لخص فلسفتها بقوله : (لا يهم إذا كان القط رماديا او اسود ، المهم إن يلتهم الفئران ،وان المهم ليس الاشتراكية أو الرأسمالية لكن المهم هو زيادة الإنتاج و تحقيق الرخاء الاقتصادي و من ثم رفاهية الشعب) ، و ذلك لتصحيح الأخطاء التي وقعت في الماضي و إحداث تحول تاريخي و تحديث الاقتصاد وفقا لظروف الصين إلى جانب سياسة الانفتاح على جميع دول العالم بشكل شامل و تنمية التجارة الخارجية ، و استيراد الأموال و التقنيات المتقدمة و التجارب الإدارية ، و توسيع التعاون الاقتصادي الخارجي.

يمكن تقسيم الإصلاح الاقتصادي في الصين خلال عقد الثمانينيات إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : 1979-1984:

وقد انصب الإصلاح في هذه الفترة على التخلي قدر الإمكان عن القوة في اتخاذ القرارات و التخفيف إلى حد ما من كثر الإجراءات الإدارية ، ففي الريف منحت العوائل الأرض لاستغلالها لمدة 15 عاما ثم تملك لهم بعد ذلك ، و هو الأمر الذي حفز الفلاحين على زيادة الإنتاج و العمل بشكل أفضل ، أما في المدن فان التركيز انصب على توسيع المشاريع الصناعية و على عنصر الربح و مشاركة العاملين فيه ، و اتخذت إجراءات لتوسيع الامركزية في اتخاذ القرار ، و قد أدى هذا الانفتاح الجزئي الى خلق حالة من الانتعاش الاقتصادي ، إذ ارتفع معدل النمو الصناعي من 10%عام 1983 الى 14% و 8% في عامي 1984و 1985 على التوالي و على الرغم من الاقتصاد الصيني قد حقق معدل نمو سنوي مقداره 7.1 % خلال الفترة 1979-1983 إلا أن عجز الميزانية المتراكم قدر بـ 16 بليون دولار باستثناء القروض الداخلية و الخارجية و قد بلغت نسبة المؤسسات التي تحقق خسائر 15.8% من إجمالي المؤسسات و قدرت خسائرها بـ 1.3 مليار دولار .

المرحلة الثانية : 1984-1987:

وتم في هذه المرحلة اتخاذ الإجراءات الإصلاحية التي لم تقتصر على الإنتاج فحسب بل و اشتملت أيضا على توزيع الدخل و التخطيط الاقتصادي و الأسعار و التجارة الخارجية و الضرائب و النظام النقدي و المالي ،أي إن الدولة حاولت إعطاء مجالا أوسع لفاعلية السوق كي تؤمن دورا مهما في الاقتصاد الوطني ،مما أدى انخفاض حجم التخصيصات التي تقدمها الدولة من 256 بليون دولار إلى 20 بليون دولار، و قد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة بنظام السعر المزدوج The Double Trade Price System ، وقد اتخذت بعض المشاريع إجراءات

اقتصادية نجحت إلى حد ما في تخطيط أسعار المواد الأولية و تحقيق الإرباح ، مما أدى إلى توجيه الموارد للاستثمار في القطاع الصناعي و الإستفادة من الإمكانيات التي وفرتها الدول للاستفادة من الطاقة و المواد الأولية و المواد نصف المصنعة و تبعا لزيادة حجم الاستثمار فقد ازداد حجم الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما إن الإنتاج الصناعي قد ارتفع إلى الضعف مما عزز من حالة عدم الاستقرار في البناء الاقتصادي.

المرحلة الثالثة : بدأت في عام 1987:

في هذه المرحلة بدأت الصين حالة من الإصلاح الشامل لتطوير كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، وقد شهدت هذه المرحلة تفاقم ظاهرة التضخم الذي سبب حالة من الذعر فازداد حجم الطلب و صاحبه ارتفاع حجم الإنتاج الصناعي بمعدلات مضاعفة ، كما ازداد الدخل النقدي وخاصة في المدن ، لكن المستوى المعاشي الحقيقي، قد انخفض لشرائح اجتماعية واسعة مما أدى إلى خلق بيروقراطية زادت من حدة التذمر على مستوى الشرائح الاجتماعية الواسعة و ذات الدخل المحدود.

وعلى مستوى الإصلاحات الإدارية فيلاحظ إن الصين قد اتبعت عددا من الأنظمة التي تقع ضمن نطاق تخصيصية الإدارة يدعى النظام الأول منها بحركة الحصص العامة و الذي قدم مقترحة البنك الدولي عام 1984 ، و قد توقف العمل به في عام 1987، إما النظام الأخر فهو نظام المسؤولية عن الموجودات و قد جرى تطويره فيما بعد إلى نظام المسؤولية بموجب عقد Contract Responsability System ، و هذا النظام يتيح للمنشاءات حرية الإدارة مع الحفاظ على الملكية للدولة ، وبموجب هذا النظام تطبق التخصيصية Privatisation على مرحلتين ، في الاولى تطبق الاصلاحات لتحرير رأس

المال البشري أي تخصيصية الوظائف و بالأخص المواهب الإدارية و الفنية الضرورية لتحقيق الكفاءة ، و في المرحلة الثانية تطبق التخصيصية الجزئية لإنشاء نظام بتشغيل موجودات من قبل عدد من الشركات المساهمة ، فجوهر هاتين المرحلتين يقوم على ضرورة التخلي عن نظام التعيين البيروقراطي و عدم حصر تعيين المدراء بالأسلوب التقليدي للتنظيم الحزبي ، و لغاية 1990 كانت أكثر من 95 % من المنشاءات العامة تعمل حساب نظام المسؤولية بموجب عقد فكانت النتائج الأولى لهذا النظام مشجعة جدا إذ ازدادت في عام 1987 أرباح الصناعة بحوالي 10% عن العام السابق ، و ارتفعت الإنتاجية بنسبة 7.6 % للفترة نفسها ، ثم ارتفع الربح في الربع الأول من عام 1988 بنسبة 15.8 % وبشكل عام ازداد الربح بنسبة 30% في 15 اقليما ، جرى تنفيذ النظام الجديد فيها بشكل افضل نسبيا.

المرحلة الثالثة : مرحلة السوق الاشتراكي او اشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية:

في عام 1993 أجازت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني (قرارا لمعالجة القضايا المتعلقة بإقامة نظام الاقتصاد السوقي الاشتراكي) ،و قد حدد هذا القرار بوضوح الحلقات و المهمات الأساسية لبناء الاقتصاد السوقي الاشتراكي اذ تتضمن تغيير الآليات الإدارية لمؤسسات القطاع العام و بناء نظام حديث و علمي في الإدارة يستجيب لمطالب الاقتصاد السوقي و يحدد بوضوح حقوق الإنتاج الى جانب فصل المؤسسات عن إدارة الحكومة ، و بناء نظام سوقي مفتوح و موحد في أنحاء البلاد من أجل تحقيق الاندماج الوثيق بين أسواق المدن و الأرياف و إيجاد الروابط بين السوق الداخلية و السوق العالمية و دفع التركيب الممتاز للثروات و إصلاح نظام

تداول السلع زيادة تطوير سوق السلع و سوق الأوراق المالية و سوق اليد العاملة و سوق العقارات الثابتة و سوق التكنولوجيا و المعلومات وغيرها .

كما تضمن ذلك القرار أيضا تغيير مهمات الحكومة لإدارة الاقتصاد و بناء نظام كامل بشكل أساسي على التعديل و التحكم غير المباشرين من النظرة البعيدة من أجل ضمان سريان الاقتصاد الوطني بصورة صحيحة .

كما دعا القرار إلى بناء نظام التوزيع العادل لدخل الفرد و الضمانات الاجتماعية على أن يجب التمسك و بشكل أساسي بمبدأ (لكل بحسب ما يؤدي من عمل) في أثناء توزيع دخل الفرد ، و زيادة تعميق إصلاح النظام الاقتصادي الريفي .

وفيما يخص التجارة الخارجية فان القرار تضمن التعجيل لنظام التجارة الخارجية و زيادة توسيع الانفتاح على الخارج وتوسيع مجالات الانفتاح و توسيع حجم الاستثمارات و زيادة فتح السوق الداخلية للبلاد و تشجيع بناء المؤسسات الهادفة الى التصدير والاستفادة من تفوق الصين النسبي في الثروات و السوق في امتصاص الرأسمال الأجنبي و التكنولوجيا و كفاءات الموهوبين و خبرات الإدارة و لم يغفل القرار أهمية الجانب التكنولوجي فأكد على ضرورة اندماج العلوم و التكنولوجيا بالاقتصاد و اختيار المواضيع التقنية الحيوية الحاسمة في الاقتصاد الوطني الصيني من اجل دراستها بالجهود العلمية و التقنية الموحدة ، و أخيرا دعا القرار إلى تعزيز البناء القانوني من أجل َضمانة بناء نظام الاقتصاد السوقي الاشتراكي ، و ضرورة دمج سياسة الاصلاح بالتشريع بصورة وثيقة بهدف حماية نظام السوق و تعزيز التعديل و التحكم به.[14] بعد انضمام الصين إلى المؤسسات المالية و العلمية و التجارية و رفع القيود عن النشاطات الخاصة و

[14]محمد صالح حسام، التجربة التنموية للإقتصاد الصيني و آفاقها المستقبلية. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة الأنبار، 2014، المجلد 6، الاصدار 12، ص 286.

دعمها و تخفيض الضرائب على حركة الاستيراد و التصدير و القيام بالإصلاحات الإدارية و القانونية و التنظيمية التي حولت الصين من الدولة التي تدير القومي نمو بمعدل 23% ، من 253 مليار دولار عام 1983 الى 658 مليار دولار عام 1993 وواصل ارتفاعه عام 1997 الى 754 مليار ، و تحول الاقتصاد الصيني من العجز عام 1989 الذي وصل الى 478 مليون دولار الى فائض بحوالي 156 مليون دولار عام 1992 ، وقفزت الى المرتبة في الفترة من عام 1971-1975 كان معدل النمو 5%، ثم وصل خلال الفترة من عام الثانية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية عام 1990 . و بعدما كانت الصين بحاجة الى الطاقة الكهربائية أصبحت عام 1990 تنتج و فق النظرية الإيديولوجية الى الدول التي تدار وفق النظرية Functional Therory، اتسم الاقتصاد الصيني الذي كان يعتبر عجزة الفجوة الاستيراتيجية الاولى في ضعف الاقتدار الصيني بالاتي:

1981-1990 من حوالي 8.7 % ، ثم تزايد الى % 12 عام 1992 و الى 13% عام 1993 مسجلا اعلى نمو في العالم و مازال محافظ على هذا المعدل العالمي، و اسهمت الصناعة التحويلية بحوالي 44% من الناتج القومي ، و الزراعة 34% و شهد الناتج مايزيد عن حاجتها 9% ، تعاظمت الاستثمارات الاقليمية و خاصة من اليابان و هونك كونك و الاستثمارات الاوروبية و الامريكية في الصين و اختلت الصين المرتبة الثانية في مجال الاستثمار الذي ارتفع من 1258 مليون دولار عام 1984 الى 3487 مليون دولار عام 1990 ووصل الى 53 مليار دولار عام 2003 و اتسعت إعداد الشركات الصينية العاملة في جميع المضامين لتمتص البطالة و تحسن المعيشة للافراد و الجماعات بصورة عامة علما إن الاستثمار في الصين لم يكن له وجود قبل عام 1979 . وتمتلك الصين 404 مليار دولار من العملات الأجنبية بموجب إحصاء عام 2003 بعد ان ارتفعت

وارداتها من التجارة الدولية 1075 مليار دولار عام 2007 ، و تضاعف حجم تجارتها مع إفريقيا الى 32.17 مليار عام 2005 و استمر بالارتفاع حتى أصبح لشهر واجد و هو شهر مايو من عام 2010 عشرين مليار ، ومن أجل الوصول إلى منابع النفط و المساومة مع الدول المنتجة من خلال سلاح التجارة و الاقتصاد و الاستثمار و تعاظمت تجارتها مع دول مجلس تعاون الخليج العربي و بلغ حجم التجارة مع السعودية فقط عشرين مليار عام 2010 . توظيف العلاقات العسكرية الجيدة مع إيران الباحثة عن الدور الإقليمي المؤثر في تطوير التعاون في مجال النفط.

فقد تم توريد النفط الإيراني بقيمة 70-100 مليار دولار على مدى ثلاثين عام،إن معيار التغير نحو الأفضل في القوة الاقتصادية الصينية انعكس من خلال تجاوز الصين لازمة المالية الاقتصادية التي عصفت بدول الإقليم النمور الأسيوية الخمسة عام 1997 ، و كذلك الأزمة العالمية المالية التي ضربت الولايات المتحدة و أوروبا و معظم الاقتصاديات الرأسمالية في العالم عام 2008-2009 ، و دفع ذلك الباحثين إلى اعتبار مستقبل القوة الاقتصادية الصينية ستكون الأفضل في العالم و ستتفوق على الولايات المتحدة في هذا المجال عام 2027.

الصين هي صاحبة أسرع نمو إ اقتصادي في العالم، و لدى الصين اكبر احتياطي نقد أجنبي بالدولار الأمريكي، و هي اكبر منتج للفحم و الفولاذ و الاسمنت، و ثاني اكبر مستهلك للطاقة و ثالث اكبر مستورد للنفط. من المتوقع ان يكون الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2020 حوالي 4000 بليون دولار تقريبا بسعر الصرف الحالي .

تشير الإحصاءات إلى التراجع المستنير في الثقل النسبي للولايات المتحدة الأمريكية حيث هبوط نصيبها من الناتج العالمي و تراجع مساهماتها في

الصادرات العالمية مقابل ارتفاع نصيب الصين من الناتج العالمي و ارتفاع نسبة صادراتها .

حيث قد شهد الاقتصاد الصيني تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو طويل الأجل في الناتج المحلي الإجمالي ، مما ارتقى بمرتبة الصين بين اكبر اقتصاديات العالم ، كما تداعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية ، وعالية التقنية الذي اغرق الأسواق العالمية ووضع الصين وحدها في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للسلع متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ، كما أن الصين أصبحت نفسها عنصرا فعالا في التطوير التكنولوجي الصناعي و الزراعي و الدوائي و العسكري الذي يجري في العالم ، و ليس فقط دولة متلقية للتكنولوجيا من الدول الأخرى ، كما تعمل الصين على تنمية أسواقها الخارجية بصورة شديدة الفعالية .

يعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية هو تامين عناصر عملية التنمية بجانبها السياسي و الاقتصادي في الداخل بإعتبار أن هذا الاستمرار سيؤمن للصين استقرارها في الداخل و دورها العالمي في الخارج .

يعد اقتصاد الصين من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979 و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص و هو ما يعرف في الصين "سياسة المشي على ساقين " و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين . و قد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين الأولى مرحلة ما قبل الإصلاح التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949 حيث تبنت

الصين النموذج الستاليني ثم تحول بعد ذلك إلى نظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد المتبادل على الذات مع مركزية الصناعات .

وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال 1980 /2015 ،يُذكر أن الصين تحتل المرتبة الثانية اليوم بعد أمريكا من حيث مؤشر الناتج المحلي الاسمي. الرسم البياني التالي يُظهر نمو مؤشر GDP .

شكل رقم:01

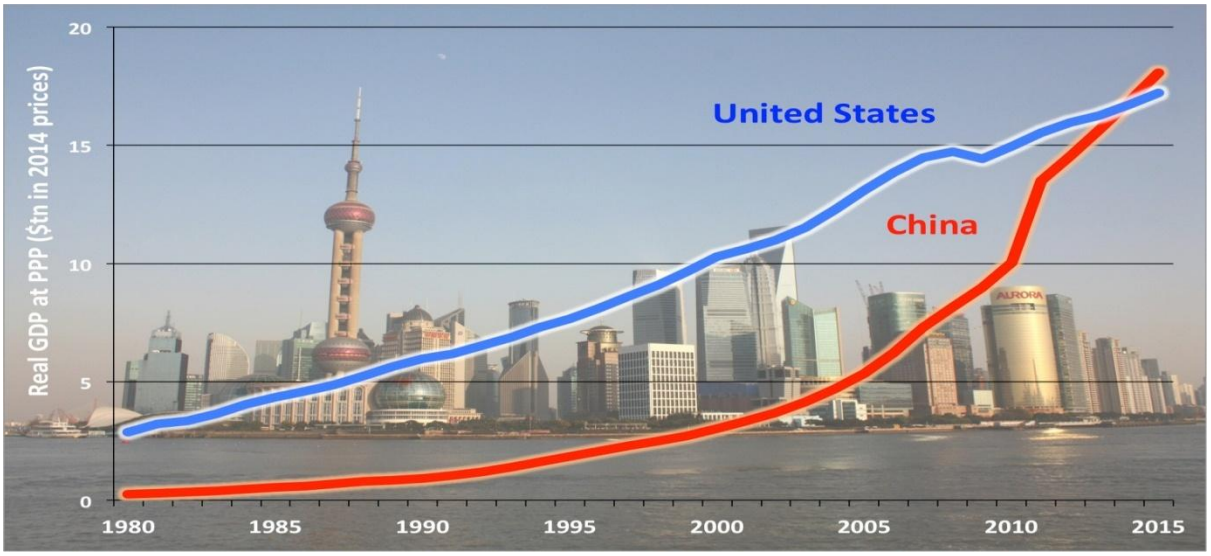

مقارنة بين التخطيط الاقتصادي الاستيراتيجي الصيني و الراسمالية في أمريكا[15]

يرمز هذا الجدول الى مقارنة بين التخطيط الاقتصادي الاستيراتيجي الصيني و الراسمالية في أمريكا بالغة الارقام و المؤشرات .

اذا الاقتصاد الصيني يحقق نموا يفوق التوقعات بالارقام و المؤشرات ، بينما تغرق واشنطن في الحروب ، الصين توسع استثمارها . حقائق و أرقام .

[15] Alwaght.com/ar/news/116294,17safer1439,15/01/2018,12 :00.

شكل رقم:02

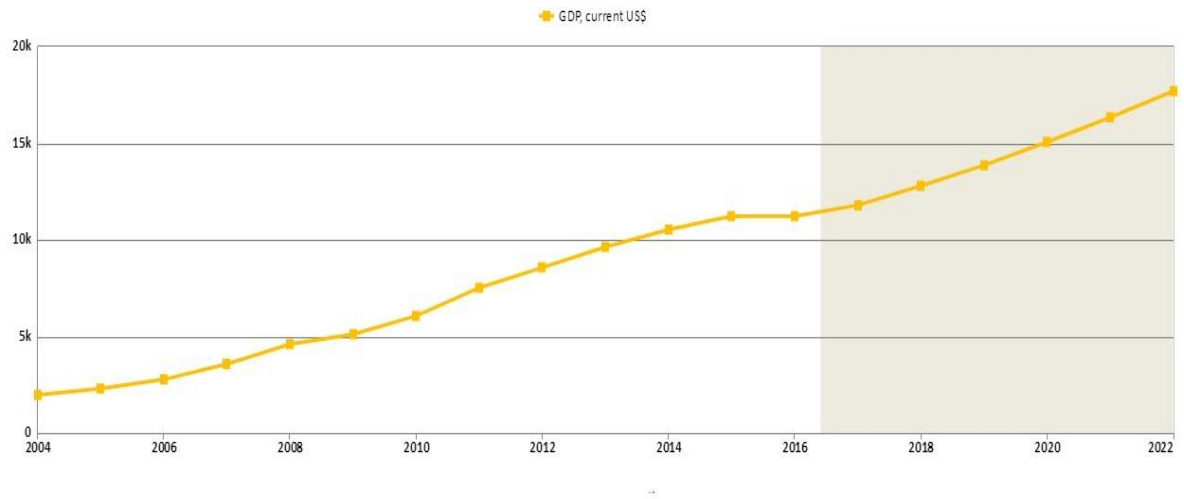

النمو الدائم لمؤشر الـGDP خلال السنوات الاخيرة[16]

يؤكد هذا الرسم البياني نحو النمو الدائم لمؤشر الـGDP خلال السنوات الأخيرة، والرسم التالي يؤكد أن الصين لا زالت في طور النمو الكبير والمتسارع، ومن المحتمل أن تتخطى الرقم المطلوب لعام 2017 والذي حدّدته ب6.5% ليصل إلى 6.9% أيضا.

الرسم البياني التالي يقايس بين مؤشرات الـGDP للستة أشهر الأولى من عام 2017 لأكبر 20 اقتصاد في العالم، والملاحظ أن الفارق شاسع بين الاقتصادين الأول والثاني (أمريكا والصين) وبقية الاقتصادات.

[16]IDEM

شكل رقم:03

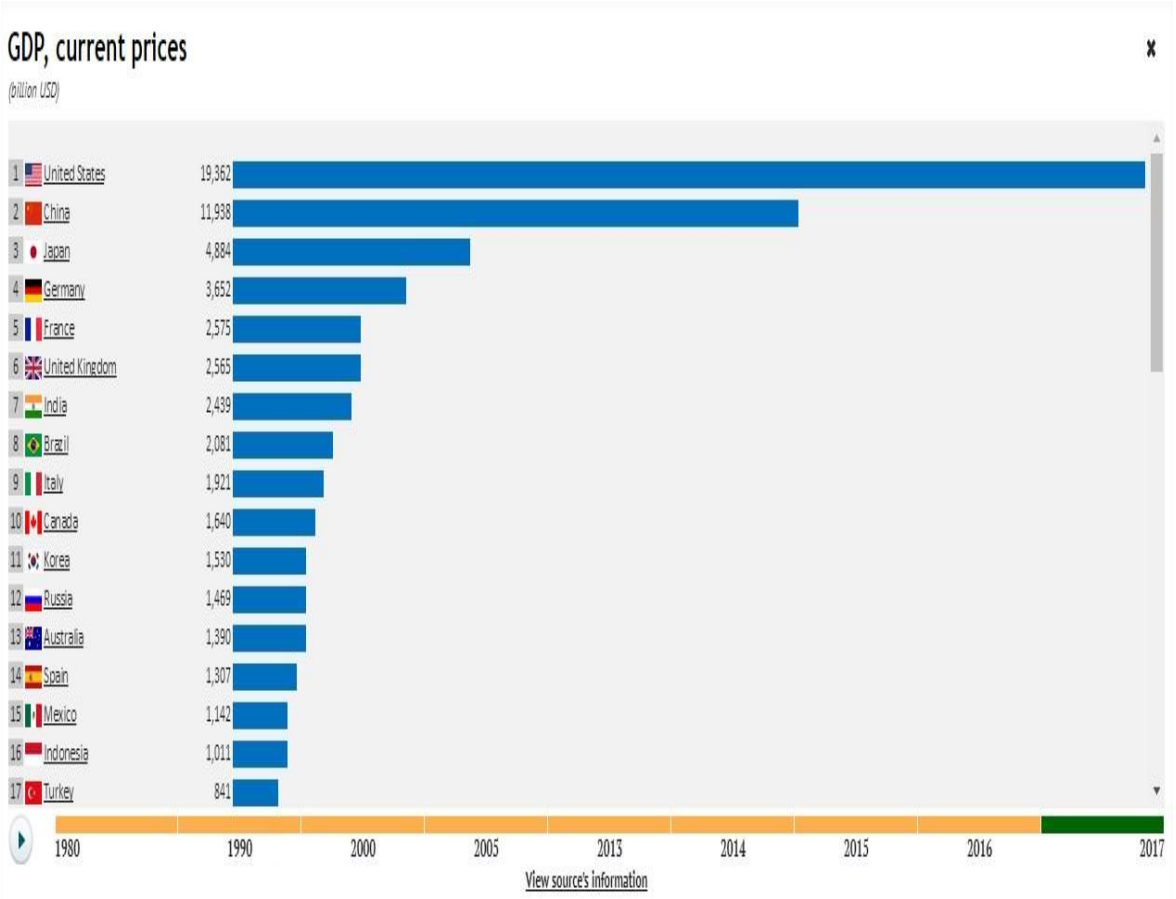

مؤشرات الـGDP للستة أشهر الأولى من عام 2017 لأكبر 20 اقتصاد في العالم[17]

وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للإستثمار الأجنبي حيث استقطبت في الفترة الممتدة مابين 1993 -1996 12.6% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم . لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين ، بالتوازي مع التوسع السريع ، للاقتصاد الصيني إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني .

[17] Alwaght.com/ar/news/116294,17safer1439,15/01/2018,12 :30

لا تحلو التطورات في الصين من إبهار العالم في بلد أصبح ورشته الإنتاجية بامتياز ، و تمكن من تطوير اقتصاده من خلال نمو بمعدل 10% سنويا في أول عقد من هذا القرن .

وحتى انخفاض معدل النمو إلى 7.4% حاليا لا يخلو من فوائد في استيعاب التقدم الذي حصل ومنع ارتفاع التضخم.

إن تطور أوضاع النفط و الغاز في الصين يكتسب أهمية خاصة ، اذ لم تتمكن هذه التطورات تصدق قبل عشرين سنة

ففي بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي كانت الصين مصدرا للنفط ، اذ أنتجت 2.774 مليون برميل باليوم في 1990 بينما استهلكت 2.32 مب/ ي . و في 2014 أنتجت 4.6 مب /ي بينما استهلكت 10.7 مب/ي بسبب التوسع الكبير و تحرير الاقتصاد و الزيادة في السكان .

ثاني مستهلك بعد أمريكا نمو مستمر في استهلاك الغاز ، لذا تصاعدت وتيرة استيراد النفط الذي لتبلغ 6.1 مب/ي و أصبحت الصين الدولة الثانية في استهلاكه بعد الولايات المتحدة الأمريكية في 2011 ، و الثانية في استيراده في 2009 و الأولى منذ 2013 بسبب نمو الاستهلاك و ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة و انخفاض استيرادها .

إن اعتماد الصين على الفحم بنسبة 66% من استهلاك الطاقة قد لا يتغير كثيرا في السنوات المقبلة، لكن سياسة الحاكمة تستهدف خفض النسبة إلى % 62 في 2020. لذا فان استهلاك النفط سوف يزداد بفعل النمو الاقتصادي و السكاني و نمو قطاع النقل والخزن الاستراتيجي.

وقد يتأثر النمو بفعل قيام الصين بإصلاح أسعار المنتجات النفطية لتتماشى مع السوق، إضافة إلى سعيها لرفع كفاءة الاستخدام و زيادة إنتاج الطاقات المتجددة. و

مع ذلك تقدر إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية ،إن الطلب على النفط في الصين سيصل إلى 18.5 و 20 مب/ي في 2035 و 2040 على التوالي،اما إنتاج الصين من حقولها التقليدية فربما يستقر أو ينخفض قليلا .

لكن وسائل الاستخلاص المدعم و المنافسة بين الشركات الصينية و الاستثمار في أماكن صعبة فنيا كفيل برفع إنتاج الصين 5.6 و 5.7 مب/ي قي الفترة نفسها . ويتفق المحللون على أن استيراد الصين سيبلغ 13 و 14 مب /ي في نفس الفترة. هذا الارتفاع غير المسبوق في الاستيراد جعل الصين تسعى للاستثمار أينما وجدت الفرصة في العالم ، حيث ارتفعت نسبة اعتمادها عليه من 30% في 2000 إلى 57 % في 2014 ، و استثمرت 73 مليار دولار في استكشاف و إنتاج النفط و الغاز في دول أخرى بين2011-2013.

وتقول وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج الصين من مساهماتها الدولية نما بشكل كبير من 1.36مب/ي بين 2010 و 2013 على التوالي حيث تمتد نشاطاتها إلى 42 بلدا حول العالم منها دول الشرق الوسط ، ومن الواضح أن الشرق الأوسط هو اكبر مزودي الصين بالنفط في 2014

تحتل الصين حاليا المرتبة 29 في مؤشر التنافسية العالمية ،حيث دخلت سبعة وثلاثون من الشركات الصينية قائمة غلوبال فورتشن 500 في عام 2009 (بكين وحدها فقط 29) .عند القياس باستخدام القيمة السوقية ، فان أربعة من أكبر عشرة شركات في العالم هي شركات الصينية ، منها الأولى عالميا شركة بترو تشاينا (أغلى شركة في العالم) ، و في المرتبة الثالثة البنك الصناعي و التجاري الصيني (أغلى البنوك في العالم نت حيث القيمة) و في المرتبة الخامسة تشاينا موبايل

(أكثر الشركات العالمية للاتصالات قيمة) وفي المرتبة السابعة تشاينا كونستركشن بانك .[18]

المطلب الثاني: المحددات العسكرية

عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية في دعم و تحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى ، و لن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب فلابد أن يكون مصحوبا بعناصر و أبعاد يأتي في مقدمها تطوير قدراتها النووية العسكرية و جيشها و إمكانياتها البشرية .

تعود جذور بناء الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتاج و أثناء الحرب ضد القوات اليابانية ، و جاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اذ بدأت الصين في أمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية في البر و الجو و البحر ، الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري ، و يتكون من ثلاث أركان أساسية هي:

جيش التحرير الشعبي :

و يعتبر الجيش النظامي فضلا عن قوات الاحتياط و المليشيات ، و يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2.3 مليون جندي ،في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800.000 جندي ، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من

[18] https//www.politics-dz.com/threads/ttur-alsini,10/05/2104,15/01/2018

حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر عدد جيشها بحوالي 1.5 مليون جندي و كذلك بالنسبة لروسيا أيضا.

و أما سلاح الجو فيضم ما يقارب من 1455 مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من ميج 21 و الميج 23 تعرف باسم جي 7 و تصنع الصين حاليا المقاتلة جي 10 و هي إحدى أكثر المقاتلات تطورا ، و تمتلك حاليا مائة مقاتلة من نوع" سيخوي 27"، و قد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة مقاتلة من طراز" سيخوي 30 " التي تنافس الشبح الأمريكية ، إذ تعتمد على السرعات العالية و لا يستطيع إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها ،كما بدأت الصين في وثيقة أصدرتها عام 2002 أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية ، و تنفيذ استيراتيجيتها في التنمية ، و تنفيذ سياسة دفاعية قوية ، و استكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الأغراض السلمية ، و الخوف من تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل ، و قد أثار قيام الصين في عام 2007 بتدمير القمر الصناعي الصيني(فنج يون 1 سي) المخصص لأبحاث الأحوال الجوية في الفضاء الخارجي إذ دمرته بصاروخ مضاد لأقمار الصناعية ، مخاوف اليابان و الولايات المتحدة و تايوان و روسيا و الاتحاد الأوروبي من خطر تطوير تلك القدرات و توجيهها ضد الأقمار الصناعية الأمريكية في الفضاء ، و بالرغم من تأكيد الصين الالتزام بالتجارب السلمية لتطوير أبحاث الفضاء الخارجي ، فإن برنامج الفضاء يقع تحت سيطرة جيش التحرير الصيني ، و يوفر له خبرة في الاتصالات و تكنولوجيا الصواريخ ، و قدرات الحرب صد الأقمار الصناعية ، و لم تكن هذه التطبيقات العسكرية للبرنامج الصيني خافية عن أعين اليابان و الهند اللتين عبرتا عن قلقهما البالغ من هذا الوضع ، ومن جانب أخر فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أن تطور الصين في الفضاء ، و الاعتماد العسكري الأمريكي عليه من ناحية أخرى ، قد يتسبب

باندلاع صراع مستقبلا في الفضاء بين الدولتين ، و قد تكون شرارته الخلاف حول جزيرة تايوان ، لذلك تعتزم الصين على بناء قاعدة دائمة لها على سطح القمر و قيامها بتطوير أنظمة التشويش و التعطيل لأنظمة تحديد المواقع و بناء و تصميم مركبات تعمل كجسم طفيلي لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية فضلا عن تدعيم إمكاناتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية المختلف.[19] الإنفاق العسكري:

اما فيما يخص الإنفاق العسكري ، فقد بلغت الأرقام الرسمية للموازنة الصينية(532 مليار يوان) اي(78 مليار دولار) في سنة 2010 ، و زاد الإنفاق العسكري الفعلي بنسبة 189% بين عامي 2001-2010 اي متوسط الزيادة السنوية بلغ 12.5% لذلك تمثل زيادة الإنفاق العسكري التي بلغت 3.8% في سنة 2010 تباطؤ شديد في معدل الزيادة تسارع بوتيرة عالية في العقد الأول من القرن الحالي مقارنة بثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي عندما شغلت برامج التحديث العسكرية المرتبة الأخيرة في سلم الأولويات بين برامج التحديثات الأربعة بعد الزراعة و الصناعة و العلم و التكنولوجيا ، لكن حصة الإنفاق العسكري الصيني من إجمالي الناتج المحلي تراوحت باستمرار بين 2.0% و 2.2% بين عامي 2001 و 2010.

واظهر تقرير ثاني في ذات السياق أعده المعهد الدولي للدراسات الاستيراتيجية، بعنوان (جيوش العالم 2013) اذ يذكر التقرير ان الصين احتلت المرتبة الثانية عالميا في حجم إنفاقها العسكري بنسبة 8.3% [20].

فإنها رفعت إنفاقها العسكري من نحو 13 مليار دولار علم 2000 الى نحو 130 مليار دولار إنفاق عام 2014 [21].

[19] هديل حربي، مرجع سبق ذكره، ص510.

[20] https//www.politics-dz.com/threads/ttur-alsini,10/05/2104,15/01/2018

ومن جانب أخر فقد أشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن تصاعد النمو الاقتصادي للصين قد يجعلها تحقق توازنا عسكريا مع الولايات المتحدة بحلول العام 2025 .

ولا يجب أن ننسى أيضا إن الصين تمتلك قدرات إضافية و هي القدرات النووية، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الرؤوس النووية الصينية يبلغ 400 رأس نووي منها 113 رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقاذفات الجوية و 125 رأس تستخدم كمقذوفات غير استيراتيجية ، و يعد هذا العدد قابل للزيادة مع تطور القدرات النووية ، اذ لم يقتصر الأمر على امتلاك السلاح النووي و إنما تعداه ليشمل تطوير وسائل الإيصال اللازمة لنقل الرؤوس النووية إلى أهدافها بسرعة و بدقة .

من ناحية أخرى فان الصين اندفعت في تطوير جيل ثان من الصواريخ البالستية نووية التسليح بعيدة المدى عابرة للقارات من نوع(دي اف -31 و دي اف-40) و الصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات(جاي ال -2) التي ستكون مزودة برزم رؤوس حربية متعددة ، وعليه واصلت بكين جهودها لتحسين دقتها بدمج بيانات الأقمار الصناعية التي تحدد المواقع على مستوى العالم و تزويد الرؤوس الحربية برزم توجيه طرفية مع إمكانية تطبيق ذلك في المستقبل على النظم العابرة للقارات و فيما يأتي بعض مؤشرات القوة العسكرية للصين مقارنة ببعض الدول الكبرى و هي كالأتي 3:

[21]خضر عباس عطوان، قحطان عدنان أحمد الجبوري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، 2016، المجلد 5، الاصدار 17، ص 937.

الشكل رقم 04

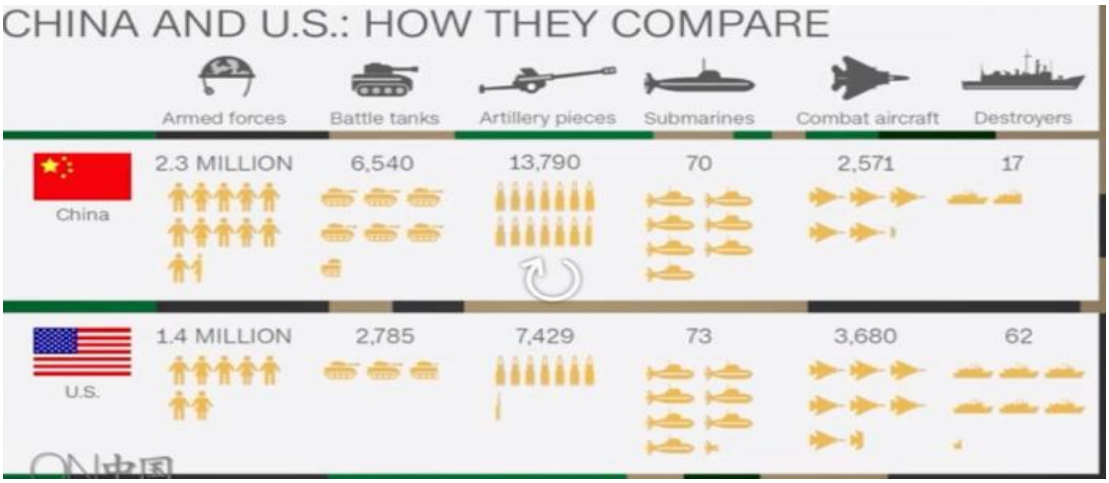

مقارنة بين الجيش الصيني والامريكي[22]

تمتلك الصين جنودا فاعلين أكثر من أي بلد أخر في العالم،وتبدو قواتها المقاتلة مقارنة مع الولايات المتحدة،لدى الصين جنود أكثر،وقطع مدفعية أكثر،لكنها أضعف من ناحية الاسلحة المتطورة ومازالت بكين تبني اسطولها من الغواصات النووية،المقاتلات الشبح،والصواريخ البالستية،ويعتقد أن صاروخ دونغ فينغ 21D يمكن تجهيز الغواصة جين برؤوس حربية نووية،تقول الصين أن ميزانية الدفاع لديها هذا العام بلغت 146 مليار دولار ،مايشكل 15% مما تنفقه الدول الكبرى على الجيوش والاسلحة،ولكنه فقط ربع ما تنفقه الولايات المتحدة على جيشها. وقد تعاظمت القوة العسكرية الصينية فترة الحرب الباردة و ما بعدها في المضامين التالية :

القوة الاستيراتيجية : الصين تشكل خامس قوة نووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية و المملكة المتحدة و فرنسا ، و بعد الانتشار الأفقي و ألعامودي للتسليح النووي الذي حيد هذا السلاح ، اتجهت الصين إلى عمليات التحديث العلمي و التكنولوجي لقواتها المسلحة و إلى خلط الصناعات المدنية

[22] Htts://arabic.cnn.com/world,2016/09/30,20/03/2018,11.00,

بالعسكرية و إلى تطوير القدرات الصاروخية وقدرات إيصال الصواريخ إلى المسافات البعيدة مع المحافظة

على دقة الإصابة و استطاعت أن تصنع صواريخ مداها إلى 2410 ميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا، و تمتلك شبكة من الصواريخ لمختلف المديات و التي لاقت إقبالا دوليا على شرائها منها طراز IRBM و طراز CSS2 ، و استطاعت امتلاك برنامج فضائي للأغراض المدنية و العسكرية مع قاعدة لإطلاق الأقمار الصناعية .

الأسلحة فوق التقليدية : و ركزت الصين على تطوير قدراتها الدفاعية في القوات البحرية و الجوية و البرية أكثر من تركيزها على القدرات الهجومية ، و بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1992 لتطوير تعاونها معها في المجال التصنيع العسكري الذي بدا عام 1980 و شمل التعاون طائرات (كفير) و دبابات (ميركافا) و تقنيات إلكترونية، إن اندفاع الصين نحو إسرائيل هو من اجل الحصول على التقنية العسكرية الحديثة الأمريكية و لكن من خلال إسرائيل بعد توقف التعاون العسكري مع الاتحاد السوفيتي و المنظومة الشيوعية ، و قد ازداد التعاون بينهما بعد زيارة الرئيس الصيني "جيانج زيمين" لإسرائيل عام 2000 حيث حصلت الصين على تزويد طائرات صينية بأجهزة رادار و استطلاع و إنذار متقدمة من نوع فالكون الشبيهة بالرادار الأمريكي (واكس) الذي يمكنه رصد 60 هدف على مسافة 250 ميل . وامتلكت الصين قوة علمية تكنولوجية لمحاكاة الصناعات العالمية العسكرية العالية التقنية في الغرب و روسيا الاتحادية عن بيع الطائرات الاستيراتيجية سو 35 إلى الصين إلا بصفقة كاملة خوفا من تقليدها و استنساخها . و ترتفع ميزانيات الإنفاق العسكري الصيني سنة بعد أخرى للحصول على التفوق العسكري الإقليمي فقد كانت عام 1997 بحدود 16.800 مليار

أصبحت عام 2006 بحدود 52.400 و تقدمت بالإنفاق على اليابان 41702 عام 2006 و على كوريا الجنوبية 23928 عام 2006 و على الهند 24014 عام 2006 و على روسيا الاتحادية 39800 عام 2006

الدور في حماية الأمن الدولي : توسع دورها في الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث أصبح لها رأي مؤثر فيها للعمل الجماعي الدولي وفق القانون النووي الدولي،و لها دور عملياتي في السياسة الدولية النووية من خلال التعاون مع إيران و كوريا الشمالية بعد إقامة تعاون نووي معها إثر إعلانها في أكتوبر 2008 عن وجود اتفاق بين الطرفين يسهل إشراف بكين على برنامج النووي الكوري و قد تعزز ا التعاون من خلال زيارة الرئيس الكوري الشمالي لبكين 2010/4/8 قبيل توقيع اتفاقية نووية جديدة بين موسكو وواشنطن في 2010/4/10 ، كما أنها تديم التعاون مع إيران لزيادة تدعيم دورها في الأمن الجماعي الدولي كدولة تمتلك القدرة على التأثير في الأنشطة النووية لكل من كوريا الشمالية و إيران و لمواجهة التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الهند و الذي توثق في اتفاقية 2008/6/28 . كما إن شاركت بفاعلية في إنشاء منظمة تعاون شنغهاي الأمنية عام 1996 مع الدول الحدودية لها كازاخستان – قيرغستان – روسيا الاتحادية – طاجيكستان وانضمت إليهم أوزبكستان عام 2001 لتخفيف ضغوطات الخصوم الجيوبوليتيكيين الذين توظفهم واشنطن للسيطرة على تمدد القوة الصينية.

يمثل العامل العسكري احد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية،و هو ما تمتلكه الدولة من قدرات و إمكانيات عسكرية تشمل تجهيز الجيوش و إعدادها و تدريبها و نوعية الأسلحة بكافة إشكالها التي تستخدمها الدولة لفظ أمنها ويمكن تقسيم القدرات العسكرية الى كمية وكيفية . وتملك الصين قدرات عسكرية هائلة جعلتها تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية . و تتبع الصين سياسة دفاعية من خلال العمل على تدعيم الدفاع الوطني و رفض العدوان و مواجهة

التدمير المسلح و الدفاع عن سيادة البلد .فمفهوم الصين هو الاعتماد على النفس كأساس للاستراتيجيات الدفاع و بالنسبة للاستيراتيجية العسكرية الصينية فقد ذكرت إحدى الدراسات إن الصين قد اعتمدت على الاستيراتيجية العسكرية الصينية في عام 1993 ، و تسعى الصين الآن لتطوير القوة العسكرية كأداة من أدوات الدولة ، حفاظا على السلامة الإقليمية و تحقيق الوحدة الوطنية .

أيضا من الأهداف الأمنية الصينية هو الأمن البحري ، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن الحقوق و المصالح البحرية ، فالصين في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية ، حيث تريد ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها وبالتالي الإنفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر لاسيما النفط .[23]

المبحث الثالث : المحددات المجتمعية و الثقافية

مند انتهاء الحرب الباردة. بدأ يتضح إن الصين تريد القيام بدور الدولة العظمى, غير أنها لا تزال في وضع متردد في بعض الساحات و لم تفعل أدواتها كاملة. نحاول أن نشرح بعض المحركات الكامنة وراء الإطار العام للسياسة الخارجية الصينية من خلال دراسة الثقافة الاستيراتيجية، يسعى هدا الإطار لإيضاح الأفكار التي تنتج من تاريخ دولة ما و ثقافتها و سردها المجتمعي ، فالدول تضع عادة أطرا عامة تكشف عن خياراتها المفضلة في السياسة الخارجية . ليست الثقافة الاستيراتيجية مسببة لسياسات معينة بل هي مساعدة لتحديد خيارات عامة وهي متممة لتفسيرات حول تأثير عوامل أخرى مثل توزيع القوى و معتقدات صناع القرار الشخصية ، و ظغوطات الدول الحليفة و ما إلى دلك و بالأخص ، يساعد

[23] نفس المرجع

إطار الثقافة الاستيراتيجية على فهم الشكل العام للسياسة الخارجية على المدى الطويل .

الظرف التاريخي للاهتمام الراهن بالصين

مند عقدين من الزمن على الأقل ، ازداد الاهتمام الأكاديمي والسياسي و العالمي بالسياسة الخارجية الصينية ، وهذا مرده عدة أسباب , فعلى الصعيد الاقتصادي ، ومع انتهاء الحرب الباردة و انخفاض مستوى التوتر العالمي في الحقبة الثانية منها في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ، توسعت رقعة اللعب و التبادل تحت لواء مبادئ الرأسمالية التجارية و أهمها انفتاح الأسواق على بعضها و ظهرت الصين قوة تجارية و بالأخص مصدرة لسلع تنافسية استفادت من سوق عمل داخلية مضبوطة قانونيا و ملائمة لإنتاج كم هائل ذي تكلفة منخفضة مقارنة مع دول صناعية عديدة و بالأخص في الشمال العالمي و في هذا الإطار ، مثلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية فهي حاولت ترسيخ شراكات موجودة تاريخيا (مثلا مع دول عديدة في الشرق الأوسط) إضافة إلى السعي الدؤوب وراء أسواق جديدة مثلا في القارة الإفريقية)

وعلى الصعيد الأمني ازداد الاهتمام بالصين مع ضعف المقدرات الروسية بعد الحرب الباردة و بروز الصين دولة ذات اقتصاد قوي فضلا عن الإنفاق الملحوظ على التسلح ، و المقدرات العسكرية النووية ، أضف إلى ذلك القوة السياسية المميزة بوصفها احد حاملي أداة النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي.

المطلب الأول : محدد التاريخ و التقاليد والثقافة :

يتمثل الدور الذي يمكن إن يلعبه عمق التمسك بالهوية الوطنية الصينية و الثقافية و الحضارة الصينية في بناء نظام التماسك الاجتماعي القائم على تذويب الفوارق

المتنافرة مابين الطبقات و الأعراق و الديانات و الفوارق مابين سكان المدن و الأرياف ، و قد انعكست التطورات العلمية و التكنولوجية و الاقتصادية على قوة تفاعل و تعاون هذه المفردات بالشكل الذي جعل التنافس مابين الأكثرية من إلهان ف الشمال و الأقليات في المنادين في الجنوب مع الأقليات الأخرى من الأعراق و الديانات الأخرى 55 قومية من الأقليات التي تشكل 6% من مجموع السكان تبتعد من المطالبات بالانفصال الى التنافس في النشاطات الاقتصادية بعد تمتعها بالحقوق المدنية و السياسة و الصلاحيات المحلية في إدارة شؤونها بعيدا عن المركزية و القولبة الإيديولوجية النمطية التي قتلت الإبداع و حرية التفكير . إن استقرار النظام الاجتماعي رسالة مهمة تعزيز المكانة للدولة في البيئتين الإقليمية و العالمية ، و جاء هذا الاستقرار مع تنامي دور الثقافة الصينية الموحدة في قوة نظام التماسك الاجتماعي فقد صرح الرئيس الصيني "جينتاو" في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في الخامس عشر من تشرين الأول 2007 "تعزيز الثقافة بوصفها جزء من القوة الناعمة لبلدنا و عامل لأهمية متنامية في التنافس في القوة الوطنية الشاملة " المرجع الصين وإدراك الذات في ظل المتغيرات الدولية

و يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية ، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية ، و درجت التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة ، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكلة ألقيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية .

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة ، أكبرها التي تمثل 93% أي الأغلبية HANS قومية (الهان) بينما تتوزع 7 %المتبقية على جماعات أثنية مختلفة (كالتبيتيين و المانشوس و اليوغروس و

الويغور) إضافة إلى جماعة (زونغ) ، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية .لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند او الاتحاد السوفيتي روسيا حاليا و يوغسلافيا سابقا و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا ، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته ، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل التبت و اقليم "كيسن جيانع " ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد ، إما من الجانب الديني فان اغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية ، مع وجود إقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية .

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد ، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة أسيا طيلة قرون ، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم مركز العالم وإنهم أصحاب اعرق حضارة في التاريخ .

قدمت الصين للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال أثارها باقية إلى اليوم ، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع مورثوها الثقافي و الحضاري الريق.

المطلب الثاني: المحددات الثقافية

أما العامل الثقافي ، فقد اعتمدت بكين عليه لخلق صورة ايجابية و بناءة عنها في افريقيا ، و ذلك لتسهيل تواجدها و تقريب الناس إليها . و لم تتردد بكين في توظيف العامل الثقافي قدر المستطاع من اجل تعميق علاقاتها مع الإفريقيين [24]

[24] www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21,24/12/2013,12/03/2018,16:00.

ظلت الثقافة الصينية منذ ما يزيد عن القرن موضوع نقاش دائم. لكن جزءا كبيرا من النقاش الدائر حول الثقافة الصينية، خاصة حول تعريف الثقافة الصينية، يعد نقاشا فضفاضا، و أحيانا براقا لكنه يجافي الحقيقة الموضوعية. كما إن البعض حينما يتحدثون عن مواضيع تخص الثقافة الصينية مثل "نشر الثقافة الصينية في العالم " أو" معاني الثقافة الصينية في العالم المعاصر "، غالبا ما يضيقون مفهوم الثقافة الصينية . فيحصرونها في ثقافة قومية الهان ، ثم يحصرون ثقافة الهان في الثقافة الكونفوشيوسية ، ثم يحصرون الأخيرة في الكونفوشيوسية الكلاسيكية،وهو ما يخلق سوء فهم للثقافة الصينية.

لذلك نظرا للتنوع العرقي الذي تتميز به الصين، و صعود مكانة الصين على الصعيد الدولي. نحتاج اليوم للنظر إلى الثقافة الصينية بروح عقلانية، تاريخية وواعية، و هذا من شانه إن يعزز التفاهم و التبادل بين مختلف القوميات الصينية ' و بين الثقافة الصينية و ثقافات العالم.[25]

بينما استطاعت الصناعات الصينية أن تغزو أسواق العالم ، فإن الثقافة الصينية ماتزال عاجزة عن تحقيق هذا الانتشار العالمي لأسباب عديدة أهمها صعوبة تعلم اللغة الصينية ، التي حالت دون انتشارها ، و هو ما جعل الترجمة عنها نادرة ، و حالت دون اتساع مجال انتشارها خارج محيطها ، كما كان الحال بالنسبة للثقافة الغربية التي انتشرت بقوة مع صعود المد الإستعماري الذي واكبه نشر لغاتها و ثقافاتها في البلدان المستعمرة .

[25] http://arabic.people.com.cn/n3/,10/12/2017,10/03/2018,18:30.

وقد يكون من أسباب عدم معرفتنا بالثقافة الصينية وبتاريخ تطورها و أهم رموزها و تحولاتها أيضا هو عدم الاهتمام الصيني بنشر تلك الثقافة بالقدر الذي تسعى فيه لإختراق أسواق العالم اقتصاديا وماليا.[26]

وفي الواقع،فإن مركز المسرح العالمي قد يبدأ منذ تأسيس الصين الجديدة ، لكنه تعالى بالفعل خلال الثلاثين سنة الأخيرة .كما أن الاتجاه الصيني المتغي، وأهمية الصين المتزايدة في العالم ، أصبح من الصعب تجاهل الصين في الشؤون العالمية، و هذه البيئة الدولية الجيدة هي مفيدة للتنمية الصينية ، في حين أن البيئة الخارجية غير المواتية تقيد التنمية في الصين ،و إذا نظرنا إلى الواقع ، فإن الثقافة الغربية لها تأثير كبير على الشرق \ن كما أن الثقافة الصينية واسعة و عميقة و شاركت في مجد أجدادهم ، لكن في القرون الأخيرة كانت مساهمة الصين العلمية في العالم أقل نوعا ما ، إلا أن الصين تسير بجد للإلتحاق بالركب ، و حتى تحقق ذلك ، فان تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة أمر ضروري للغاية يقضي إلى فهم العالم للصين فهما جيدا.[27]

[26] http://arabic.co.uk,15/08/2016,12/02/2018,12:30.
[27]http://arabic.people.com.cn/n3/,10/12/2017,10/03/2018,15:30

الفصل الثاني:السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا

تمهيد

لوحظ توجه العديد من البلدان النامية نحو الصين و خاصة الدول الافريقية بعد تداعيات احداث 11 سبتمبر 2001 و لربما انطلقت الصين من هذه النقطة اثناء تعاملها مع الدول الافريقية وفق نظرية ارتبطت بالفكر الاستيراتيجي و التي تنبأت دوما بانهيار القوة الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية و ظهور عالم متعدد الأقطاب يمثل النموذج البازغ في العلاقات الدولية .

وهنا نستطيع القول ان صانع القرار السياسي الصيني حاول ان يصوغ سياسته الخارجية بعيدا عن الاعتبارات الايدولوجية مفضلا عليها الاعتبارات المصلحية ، فالصين حين صاغت أهداف سياستها الخارجية كانت قد صاغتها حاجتها الاقتصادية و التي تعتمد الى حد كبير على الموارد الطبيعية و كيفية الحصول عليها ، و هذه الحاجة تاتي بسبب النمو الذي شهده الاقتصاد الصيني ، وهذا النمو اعتمد بشكل اساس على النفط ،مما أدى بالصين الى استعمال سياسة لها جذور تاريخية و مبادئ و اهداف ووسائل تتعامل من خلالها مع الدول الافريقية الغنية بالطاقة.

المبحث الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الصبنبة الافريقية

المطلب الاول : ميادين سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا

المطلب الثاني: محددات التوجه الصيني تجاه افريقيا

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الصينية الإفريقية

المطلب الأول : العلاقات الصينية الافريقية

المطلب الثاني: مبادئ العلاقات الصينية الافريقية

المبحث الثالث: أسباب تحول السياسة الخارجية تجاه افريقيا

المطلب الاول: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

أعطت الصين لسياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة و الفاعلية و الواقعية و التي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام والتنمية فعلى الرغم من العائق الجغرافي بين الصين وافريقيا و المتمثل في بعد المسافة ، في عقد الخمسينات قد شهد ترحيبا في أهداف الطرفين لاسيما و ان الصين الشعبية الوليدة منذ عام 1949 كانت تدرك انها لا تحظى بعلاقات جيدة مع العالم الغربي و الولايات المتحدة الأمريكية اذ كانت بحاجة للانضمام الى المجتمع الدولي و نشر اتجاهها الإيديولوجي، والمثل الذي يوضح ذلك التوجه عندما ساندت الصين و أيدت مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 و كذلك اعترافها المبكر باستقلال الجزائر. [1]

وقد أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية آبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في دول إفريقية مثل السودان(6), واستغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995م لتحظى باستثمارات نفطية, حتى اصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقاً لأرقام 2008م، كما قامت شركة «سينوبك» الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ألف وخمسمائة كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر, ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين.

وفي تشاد؛ حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في نجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو

[1] خلود محمد خميس، **السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية**، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24، الاصدار4، جامعة بغداد، 2013، ص1047

مبدأ (صين موحدة) الذي تتمسك به الصين وتضعه معياراً حاكماً لعلاقاتها الدولية.[2]

يذهب المعنيين بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول لا سيما الكبرى منها الى ان التمييز بين الاهداف الدائمة التى تسعى لتحقيقها ، و التي تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي ، و المصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع و المكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها ، و تشمل النواحي الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية و غيرها. و بقدر تعلق الأمر برؤية الصين لمصالحها ، فقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة في رؤيتها للتطورات العالمية إستنادا الى تحليل موضوعي لحقائق الواقع السياسي الاقليمي و العالمي ، و رؤية الصين لداتها و دورها في إطار هذا الواقع ، الامر الذي كان له تاثيره الواضح في حركة السياسة الخارجية الصينية .[3]

جاء الترحيب الافريقي بالشراكة الاقتصادية مع الصين نتيجة لبحث عن شريك اقتصادي و سياسي يحترم لهم خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية بعد ان عاش الافارقة ردحا من الزمن و هم يعانون خيبة امل جزاء الضربات الموجعة التي تلقوها من الاستعمار الغربي الذي حرم بلادهم حتى بعد الاستقلال من شراكة ثنائية ومن استغلال لموارد قارتهم

تمتاز العلاقات الصينية الإفريقية بالاتساع و العمق ، ترجع العلاقة في العصر الحديث الى الروابط المشتركة في 60 و 70 بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ضد الاستعمار الغربي .

بعدالحرب الباردة ، تطورت الاهتمامات الصينية الى مساع ذات صبغة براغماتية كالتجارة و الاستثمار و الطاقة و في السنوات الأخيرة اخذت بكين

[2] http://rawabetcenter.com/archives/934/amp09/05/2014.10/04/2018.13.30,

[3] سليم كاطع علي، م إنعام عبد الرضا سلطان، **العلاقات الأمريكية – الصينية: الواقع و الآفاق**، **مجلة قضايا سياسية**، الاصدار 43-44، جامعة النهرين، 2016،ص159

تنظر الى القارة الافريقية باعتبارها منطقة ذات اهمية اقتصادية و استيراتيجية كبيرة .

المبحث الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الصينية الافريقية

الحضور الصيني في إفريقيا ليس جديدا،كما ان إفريقيا ليست جديدة الحضور في الصين . فهناك تاريخ طويل من التواصل بين الصين و افريقيا يعود الى ماقبل الحرب العالمية الثانية ، كما كانت هناك علاقات حكومية بين الصين و افريقيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية .

زاد من قوة العلاقات الصينية الافريقية ماتقدمت به الصين من دعم لحركات رفض الاستعمار و الاستقلال السياسي في الدول النامية ، بما فيها إفريقيا . أضف إلى ذلك الاهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الافريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة و مازالت العلاقات الصينية الافريقية المعاصرة مميزة، بسبب اتساعها و عمقها و تعدد قطاعات التعاون و مستويات العلاقة التي تتسم بهيكلية متينة ، و لذلك فمن الطبيعي الاشارة الى تلك العلاقات بأنها شراكة استيراتيجية . و تستمر أنساق العلاقات الصينية الافريقية في التقدم بدافع من التيارات الاقتصادية و الجيوسياسية العالمية، وخاصة طموحات الصين و صعودها في السياسة الدولية .[4]

من الناحية الرسمية ، تبرر الصين اهتمامها بافريقيا و نشاطها فيها على أساس تاريخي ، حيث تستلهم سرديات التجارب المشتركة مثل خضوع المنطقتبن للاستعمار و النضال ضده، و بالصداقة التاريخية و التضامن إبان الحرب الباردة حركة عدم الانحياز ، و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة التي لها

[4] نفس المرجع

علاقة بالفقر و مشاكل التنمية و طبقا لسياسة الصين في إفريقيا للعام 2006 ، فإن مبادئ الصين التي تحكم علاقاتها بافريقيا[5]

تتمتع قارة افريقيا بمكانة استيراتيجية مهمة في الساحة الدولية نظرا لامكاناتها الاقتصادية لكثرة ما تزخر به من ثروات معدنية و مواد خام أولية ، و كذلك لموقعها الجيوستراتيجي المتميز . وتاتي الاهمية الجيوستراتيجية للقارة الافريقية من جوارها لمنابع النفط في الشرق الاوسط المادة الضرورية للدول الصناعية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا الغربية من ناحية ، و لاهمية طرق المواصلات البحرية التي تحيط بالقارة من ناحية أخرى ،والتي زادت من اهمية و دور القارة كموقع فاعل و مهم في الحسابات الاستيراتيجية للدول العظمى ،فضلا عن الاهمية الاقتصادية للقارة الافريقية ، كونها تشكل مخزونا هائلا من الخامات و المواد الطبيعية ، و قد إزدادت الاهمية الاستيراتيجية للقارة الافريقية في إطار العلاقات الدولية ، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى خلال القرن الماضي بهدف السيطرة على أجزاء القارة لاغراض شتى ، بعضها استيراتيجي ، و البعض الاخر إقتصادي.[6]

تتصاعد أهمية القارة الإفريقية في سياسة الصين الخارجية لاسيما تأكيدها على البعد الاقتصادي ، و تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها (ان وعي الصين بأهمية العامل الاقتصادي في تلبية متطلبات اقتصادها المتعطش للموارد الأولية و كأحد ضرورات بلوغ المكانة الدولية المتميزة ، دفعها الى التحري في القارة الإفريقية للحصول على ضالتها .

[5] Studies.aljazeera.net/ar/issues,10/12/2014,10/05/2018,11 :00.

[6] سليم كاطع علي،"الوجود الأمريكي في القارةالأفريقية بعد الحرب انباردة والتحذي انصيني الدستقبلي"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** الصادرة بـ مركز الدراسات الدولية الاستراتجية-جامعة بغداد-،العدد الثاني،المجلد الثالث،2014،ص226

ان طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية لم تكن وليدة الحقبة التي جاءت بعد الحرب الباردة بل انها تمتد الى حقبة الستينيات و السبعينيات و حتى الثمانينات من القرن المنصرم ، و قد استند صانع القرار السياسي الصيني اثناء تعامله مع دول القارة الافريقية على العديد من الركائز و الاولويات ، و التي كان على رأسها المصلحة الاقتصادية لاسيما بعد ان حقق الاقتصاد الصيني نموا كبيرا و بالتالي تحقيق مستويات عالية من التطور انعكست و بشكل ايجابي على الصناعة الصينية ، حيث اصبحت الصين من اكبر الاسواق العالمية لتوريد البضائع الى مختلف انحاء العالم و كذلك سوقا لتصريف المنتجات للدول ذات التعامل التجاري مع الصين ، و على هذا الاساس فان الصين اصبحت من الدول ذات التوجه الاقتصادي اتناء تعاملها و خصوصا مع الدول النامية و التي هي بحاجة للتعامل مع الصين اقتصاديا .[7]

المطلب الاول : ميادين سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا

تركزت سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا في ميدانين رئيسين ، أولهما،الحصول على الطاقة و الموارد الاولية ، و الثاني هو التجارة و الاستثمار:

- **الطاقة و الموارد الاولية :**

المؤكد أن جزء من واردات الصين تأتي من مصادر متوفرة في أفريقيا ، كما المؤكد أيضا أن الصين بحاجة الى كل منتج أساسي و خاصة الطاقة .فانطلاقا من تعزيز مفهوم أمن الطاقة ، سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة الى ضمان إمدادات النفط . و في هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساسي للطاقة كالاستكشاف و التنقيب في خارج

[7]. خلود محمد خميس، مرجع سبق ذكره،ص1063

الحدود الصينية ، و برزت الصين كبلد رئيسي مستهلك و مستورد في سوق النفط العالمي . ففي عام 2009 تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استهلاك الطاقة ، لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم ، و هي المرة الأولى التي تستطيع فيها أية دولة تجاوز الولايات المتحدة في هذا المجال منذ حوالي قرن من الزمان . و في عام 2010 و صلت واردات الصين من النفط الخام الى 4.1 مليون برميل يوميا ، وهو ما يعني أنها اضطرت للمرة الاولى في تاريخها الى استيراد 51.8% من حاجاتها من النفط من الخارج ، بالتوازي مع انخفاض إنتاجها المحلي من النفط بنسبة 0.5 % عما كان عليه في عام 2008 على الرغم من الجهود الحثيثة و الاستثمارات الكبيرة لزيادة الانتاج المحلي في ظل التوقعات المستقبلية التي تشير الى ارتفاع وارداتها النفطية من الخارج لتصل الى 25% عام 2020 ، و ازاء ذلك ، تحاول الصين تنويع مصادر حصولها على النفط و الموارد الاولية ، و قد نظرت الى قارة افريقيا بمساحتها الجغرافية الشاسعة و البالغة نحو 30 مليون كم مربع . على أنها خزان استيراتيجي لهذه الموارد. و تضم القارة الافريقية حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي المثبت ، و يتركز معظمه في ثلاث دول رئيسية منتجة هي(نيجيريا و الجزائر و ليبيا)، في حين تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية ، و يتوزع أكثر من 75 % من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا هي(نيجيريا و الجزائر ومصر) .[8]

و من هنا تعززت شراكة الصين التجارية مع الدول الافريقية ، خاصة النفطية منها .فمنذ فشل منطقة (آسيا –الباسفيك) بتوفير مصادر الطاقة بشكل وفير لسد حاجة الاقتصاد الصيني المتزايدة ، و كذلك بعد حرب العراق عام 2003 ،

[8] نفس المرجع السابق،نفس الصفحة

اندفعت مشاريع الطاقة الصينية الى افريقيا و اصبح العديد من الدول الافريقية على جدول الدبلوماسية النفطية الصينية .[9]

الموارد الطبيعية و الاولية :فان افريقيا تعد في هذا السياق "منجما ضخما" ينتج حوالي 80 % من بلاتين العالم ، و نحو 40% من الماسه ، و 20 % من ذهبه . فكما أن سياسة الصين في أفريقيا قد حققت نجاحات معتبرة ، مادفع بعض الباحثين بربط هذه السياسة بالنفط او الطاقة ، يرى آخرون أن الصين ذهبت الى افريقيا للحصول على الموارد الاولية ، من اجل زيادة النمو الاقتصادي . و يبدو ان الفرضيتين كلتاهما تحددان الصورة النهائية البرغماتية لسياسة الصين الافريقية . فإلى جانب الطاقة ، تبدو قائمة الواردات الصينية من افريقيا طويلة ، فالصين لا تستورد النفط من نيجيريا و السودان و اتغولا فقط ، فهي تشتري الحديد و البلاتنيوم من جنوب افريقيا ، و الخشب من الكاميرون و الكونغو و الغابون ، و القطن من المالي و بوركينا فاسو ، و المعادن النفيسة من غانا و بتسوانا و جنوب افريقيا و نيجيريا ، و الكاكاو من ساحل العاج ، والبن من كينيا ، و الاسماك من ناميبيا .

التجارة والاستثمار : يعد اهتمام الصين بعلاقاتها مع دول العالم الثالث و من بينها الافريقية ، من أهم تقاليد سياسة الصين الخارجية ، لاسيما بعد عام 1978 ووضع الديبلوماسية في خدمة الاقتصاد تطبيقا لسياسة الاقتصادية كهدف رئيسي لها منذ ذلك العام .وبعد أن كان هذا الاهتمام ذو الإصلاح و الانفتاح التي شجعها رئيس الوزراء الأسبق "دنك كسيا بنك" .و تعزز هذا الاتجاه أيضا عندما أعدت الحكومة الصينية مطلبي التحديث و التنمية لطابع سياسي و اقتصادي في حقبة الحرب

[9]بشير هادي،" سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا،الواقع وآفاق المستقبل" **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2015، الاصدار 52، ص259.

الباردة ، تحول في الآونة الأخيرة إلى اهتمام اقتصادي بالمقام الأول ، سعيا للاستفادة من موارد هذه الدول سواء الطاقة منها ، أو فرص الاستثمار .

و لقد تناولت اتفاقيات الصين مع افريقيا في القرن الحادي و العشرين الموارد الاقتصادية، و القروض المميزة و التعاون الزراعي ، و الاستثمار في البنى التحتية . و تشجيع استثمارات القطاع الخاص ، و دعم فكرة إنشاء مجلس الاعمال الصيني الافريقي المنعقد في بكين عام 2006 ، على تبني خطة فاعلة 2008-2009 في مجال الزراعة و التجارة و حقول البنى التحتية و العلوم و التكنولوجيا . ولقد بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين و افريقيا في عام 2005 نحو 39.47 مليار دولار ، و في عام 2006 بلغ 55.464 مليار دولار ، و في عام 2001 بلغ 73.311 دولار .وفي عام 2009 أصبحت الصين الشريك التجاري الاول لافريقيا و تعهدت أثناء مؤتمر منتدى التعاون الاقتصادي الافريقي الصيني الرابع ، بتقديم قروض تفضيلية للدول الافريقية . ثم توسعت التجارة بين الطرفين في الاعوام اللاحقة ، و يأتي هذا التوسع في إطار اهتمام الحكومة الصينية بالنشاط التجاري مع افريقيا ، و نشرها ما يسمى بـ (الورقة البيضاء) للتعاون الاقتصادي و التجاري مع الدول الافريقية ، و ذلك في عام 2010، ثم عززته في عام 2011، بتوقيع اتفاقيات إطار مع الاتحاد الافريقي و منظمات المجتمعات الاقتصادية المحلية "إكواس واياك ".

أمن الطاقة : تعد الطاقة مصدرا استراتيجيا مهما و أحد أشكال القدرات الشاملة للدول، و كذلك تأثيرها في الصراع و التعاون الدوليين ، كما كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردة و المصدرة . إذ تمثل قضية الطاقة إحدى قضايا العصر المهمة.

و الطلب الصيني للطاقة في تزايد مستمر ، وأصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة ، لذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على ـامين و ضمان تدفق الطاقة ، ويلعب تأمين الطاقة دورا كبيرا في صنع سياستها ، وإن الصين عبر التعاون الدولي في مجال أمن الطاقة ، التي يكون في وسعها تحسين بيئة أمنها الطاقوي فحسب ، وإنما تستطيع أيضا تعزيز قدرتها الذاتية و قابليتها في التصدي للأزمات في الطاقة ، وتحديد أهداف حماية أمنها الاقتصادي و أمنها الوطني .[10]

المطلب الثاني : محددات التوجه الصيني تجاه افريقيا

هناك العديد من المحددات التي وقفت أمام التوجه و التحرك الصيني نحو افريقيا و بالتالي فان تلك المحددات يمكن ان تعوق على المدى المستقبلي الصين من تنفيذ اهداف سياسته الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية ، و تلك المحددات يمكننا ان نحددها بنوعين وهي :

اولا :المحدد الامريكي: لقد وجدت الولايات المتحدة ان النمو الذي يشهده الاقتصاد الصيني بانه يشكل خطرا حقيقيا على مصالحها في القارة الافريقية ، فبدأت الولايات المتحدة تسخر وسائلها لمواجهة التحرك الصيني في القارة الافريقية محل التنافس بين الطرفين الامريكي و الصيني حيث يمكن الاشارة ال أهم أهداف الولايات المتحدة من توجهها لافريقيا و التي تجسدت في :

1.دفع عملية الاندماج الافريقي في الاقتصاد العالمي .

2.حماية المصالح الامريكية الحيوية و لاسيما الاعتبارات الامنية ،حيث تجسد الرد الامريكي و بشكل عملي اثناء الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي الاسبق (جورش بوش الابن) في عام 2000 فقد زار افريقيا مرتين اثناء ولايته ، فكان

[10] عدنان خلف البدلراني،أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية،مجلة دراسات دولية،تصدر عن مركز الدراسات الاستراتجية والدولية،جامعة بغداد،2016،الاصدار 66،ص 281

ثاني رئيس امريكي يفعل ذلك بعد الرئيس كلينتون . و بالتاكيد فان هذه الزيارة كانت تتعلق بمسألة التنافس الصيني للمصالح الامريكية في القارة الافريقية و التي على اساسها وضعت الولايات المتحدة وسائلها للحد من التوجه الصيني و كانت في مقدمة تلك الوسائل الاقتصادية ، خصوصا و ان الولايات المتحدة تعد من المستوردين الرئيسين للنفط الافريقي ، و بالتالي فان الصين سيكون منافسا للولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق وجود النفط و الموارد الطبيعية من الخامات الاخرى ، و بلا شك فإن هذا التصاعد الكبير و المتوقع في حجم الطلب الصيني على مصادر الطاقة سيكون له انعكاساته المهمة على صناعة النفط العالمية ، إذ تؤكد العديد من تقديرات هيئة الطاقة العالمية بأن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة الامريكية عام 2030.

فاليوم تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من افريقيا لاسيما من (الجزائر ،تشاد ، انجولا ، السودان ، نيجيريا ، الجابون ، غينيا الاستوائية) وهذا مادلت عليه العديد من الاجراءات التي قامت بها الصين من خلال عقد الصفقات و العقود بين الشركات الصينية و الدول الافريقية كشركة (صينيوبيك)و شركة(بترو شينا) و التي قامت عام 2003 بتوقيع عقد مع الحكومة الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط و إنشاء مصفاة لتكرير النفط.

3. تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة التجارة الدولية مع الصين استنادا القاعدة ان التجارة تمنع الحرب
4. تطويق الصين باعتبارها دولة معادية و إقامة سلسلة من التحالفات و القواعد العسكرية حول الصين .

كما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين المساعدات و التحول الديمقراطي بما يسمى بالمشروطة السياسية و الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم تخفيض

المعونات للنظم غير الديمقراطية (نظام سياد بري في الصومال ، و موبوتو في زائير)، و إعطاء الأولوية للدول الإفريقية في الدخول للسوق الأمريكية شريطة حدوث تقدم في النهج الديمقراطي و اقتصاد السوق .[11]

ولكي تقف الولايات المتحدة الامريكية بوجه التوجه الصيني فانها فسحت المجال امام الصناعات الافريقية من خلال(قانون النمو و الفرص الافريقي) و الذي أعطى الدول الافريقية حقا غير محددا للوصول الى الاسواق الامريكية ، خاصة (ليسوتو، غانا ، اوغندا ، كينيا)، فما ترغب القيام به الولايات المتحدة الامريكية من توجهها بشكل رئيس هو احتواء النفوذ الصيني والذي بدأ يتزايد في افريقيا ، و قد كان الهدف من قانون النمو و الفرص و الذي اصدرته الولايات المتحدة عام 2000 الى تخفيض الحواجز التجارية امام السلع المصدرة من البلدان الافريقية في 2015 ، شريطة ان يكون ذلك مرتبطا باحراز تقدم نحو اقتصاد السوق و تعزيز سيادة القانون و تخفيض الحواجز امام التجارة و الاستثمارات الامريكية.

ثانيا : المحدد الافريقي :ان التوجه الصيني ياتي على النقيض من التوجه الافريقي، فالمشاركة الافريقية في التجارة مع الصين ضعيفة ، اذ لم يتجاوز 2% حتى عام 2004 ، لكن التجارة الصينية مع افريقيا اخذت تتزايد بشكل واسع و التي كان يتوقع لها ان تتجاوز 100 مليار دولار بحلول 2010 فهناك عدم التوازن في تجارة كلا الطرفين اهمها :

- ان نسبة التجارة الثنائية بين الطرفين تبقى محدودة قياسا على الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية .

[11] محمد حسين هادي برهم،**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 2010/1991**،عمان الاردن:الزهران للنشر،ص121

- هناك نوع من أوجه التشابه في القطاعات الاقتصادية لكل من الصين و افريقيا و بالتالي يعني وجود تنافس اقتصادي بينهما فعلى سبيل المثال فان صناعة الملابس و المنسوجات أصبحت تثير جدلا لأنها بدأت تطغى على الصناعات الإفريقية .

في الوقت نفسه فان هنالك العديد من المعوقات و التي قد تقف حائلا امام الطموح الصيني في القارة الافريقية و منها على الخصوص :

1.ان الروابط الثقافية و الفكرية ضعيفة بين الطرفين و بشكل خاص اللغة الصينية، فهي عديمة الانتشار في القارة الافريقية على عكس اللغتين الانجليزية و الفرنسية .

2.إن الصين تعتمد بشكل كبير على المراكز المعلوماتية و البحثية الغربية لأجل اعتمادها في إحصاءاتها حول إفريقيا .

3.أن الصين لم تمنع نفسها من التدخل في الشؤون الداخلية الأفريقية و على الأخص قضية دارفور .

4.تركيز السياسة الصينية فقط على كيفية الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة و جعل الأسواق الإفريقية مكانا رابحا لمنتجاتها و الذي بدا يوضح إثارة السلبية على الصناعات الإفريقية.

فبضوء المحددين السابقين الأمريكي و الإفريقي و اللذان قد يعيقان التحرك الصيني في القارة ، فإن الصين قد بدأت بالتحرك باتجاه تفنيد العديد من الاتهامات التي وجهت ضدها و كذلك اتخاذها العديد من الإجراءات ، فقد بررت الصين بأن دعمها للدول الإفريقية يأتي من باب تبنيها منهج الاستدامة في مجال التعاون الاقتصادي و في علاقاتها التجارية حيث أنها لا تضع شروطا تجارية لتعاونها مع هذه الدول الإفريقية . و بالمقابل فان الدول الإفريقية أخذت تساند و جهة النظر

الصينية من خلال تأكدها بان الصين تقدم أسعارا على مقابل الحصول على الموارد الطبيعية كما أنها لا تجبر هذه الدول على خفض رسومها الجمركية أمام منتجاتها كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوروبي ،[12] وفي عام 2001 قامت الحكومة الصينية في إستيراتيجيتها على تشجيع قطاع الشركات في التحول إلى شركات متعددة الجنسيات و الاستثمار في الخارج ،وبالتالي إكسابها الخبرة في توسيع الاستثمارات الخارجية و تصبح أكثر قدرة على المنافسة في الصعيد العالمي.[13]

المبحث الثاني : تطور العلاقات الصينية- الإفريقية :

ترجع أغلب الكتابات الى أن العلاقات بين الصين و الدول الافريقية تعود الى اكثر من نصف قرن وان اختلفت توجهات الطرفين من بناء تلك العلاقات ، و هنا لابد من التطرق و لو قليلا لتاريخ تلك العلاقات و التي تعود الى عقد الخمسينيات من القرن المنصرم و ازدادت بعد سيادة أجواء الحرب الباردة بداية عقد الستينيات من القرن الماضي .

فقد حرصت الصين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين ، على توثيق علاقاتها مع الدول الافريقية للاستفادة من الكم العددي لهذه الدول في دعم جهودها بإزاحة تايوان عن مقعدها في منظمة الأمم المتحدة و مجلس الأمن[14] .

لدى الصين خبرة تاريخية و نموذجا في التنمية يمكن ان يكون مدخلا للتعاون الاستيراتيجي مع الشركاء في العديد من دول القارة الافريقية ، ففي بداية التوجه الصيني حاول صانع القرار السياسي دعم هذه الدول و خاصة التي وجدت فيها

[12] خلود محمد خميس ، **مرجع سبق ذكره**،ص1060

[13] محمد حسين هادي برهم،مرجع سبق ذكره،ص125

[14] بشير هادي،مرجع سبق ذكره، ص261.

حركات قومية مناهضة للقوى الاستعمارية لاسيما ذات التوجه اليساري و كان التوجه اليساري و كان التوجه الصيني يصب في اطار سياسة الصين لنشر الماوية،الا ان الصين حرصت في الوقت نفسه على التزام الشكل الرسمي في دعمها و علاقاتها بهذه الدول النامية على الرغم من ادراكها و علم القادة الصينين بوجود قوى وأحزابا سياسية و جماعات مصالح ، لكن الصين أصرت على عدم التعاون و التعامل مع هذه الجماعات فاقتصر تعاملها مع مؤسسات جهاز الدولة نفسها ، فبحسب وجهة النظر الصينية أن التعامل مع تلك الجماعات سيؤدي الى بحثها لإقامة علاقات مع نظيراتها في الصين وبالتالي سينتج عنه إختراق السياسات الرسمية الصينية .[15]

المطلب الأول :مراحل العلاقات الصينية- الإفريقية :

ارتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي – الفرنسي بشكل أساسي ، غير أن السنوات الأخيرة ، شهدت دخول الصين كلاعب جديد قوي، و أصبحت المنافس و الشريك لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا على إفريقيا ، و ذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية و اقتدار .

إن استياء الأفارقة من سياسة و صراع الأمريكيين و الفرنسيين ، ساعد في وجود الصين بقوة في الفضاء الإفريقي ، خاصة عندما وجدوا فيها مايلي طموحاتهم الذاتية مثل : عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، و عدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة ، و عدم بث أي أيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمركة و الفرنسة .

[15] خلود محمد خميس،مرجع سبق ذكره،ص1049

و بذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة ، حيث فتحو لها الباب الإفريقي على مصراعيه ، و ذلك لاعتبارات كثيرة منها : أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ، و أنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة ، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الإفريقية ، و بدلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من خلال الاستثمارات في مجالات النفط و التجارة .

غير أن هذا الدور الصيني الصاعد ، لن يستمر دون احتمال حدوث تصادم و تضارب في المصالح مع الولايات المتحدة و استراتيجياتها العالمية للهيمنة ، و التي امتد نفوذها في أكثر المناطق أهمية اقتصاديا و أمنيا في إفريقيا .

وتعتبر الصين من أكبر الدول الداعمة للدول الإفريقية في العالم (بعد الولايات المتحدة و اليابان)، كما تحرص على إقامة صداقات مع العديد من الدول الإفريقية، حيث تمثل الصداقة الصينية إحدى وسائلها الدبلوماسية للدخول في علاقات سياسية و اقتصادية مع دول العالم ، لاسيما الدول الإفريقية .

- **مرت العلاقات الصينية –الإفريقية بثلاث مراحل رئيسية :**

الأولى : منذ عقد الخمسينات و حتى عقد السبعينات ،حيث برز دور الايدولوجيا ، والحديث عن إعادة تحقيق المنافع السياسية

الثانية : (منذ عقد الثمانينيات و حتى عقد التسعينيات) ، و عرفت إضعاف الايدولوجيا و تقييم العائد الاقتصادي ،و أهمية الفوائد السياسية و الاقتصادية و ربطها بعلاقات التنمية الثنائية بطريقة شاملة .

الثالثة : (منذ عام 2000 و حتى الآن) و تم ترجمتها "بتدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي " عام 2000، و قد تأسس المنتدى رسميا عقب عقد المؤتمر

الوزاري الأول للتعاون بين الصين و الدول الإفريقية بالعاصمة الصينية بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000 ، و حضر حينها الرئيس الصيني في ذلك الوقت جيانغ زمينغ ، و نائبه هو جنتاو و رئيس الوزراء زو رونغجي ، بالإضافة الى رؤساء أربع دول أفريقية ، وهي الجزائر و توجو و زامبيا و تنزانيا ، و الأمين العام لمنظمة الاتحاد الإفريقي ، إلى جانب 80 وزيرا للشؤون الخارجية و التجارة يمثلون الصين و 44 بلدا إفريقيا و ممثلين عن 17 منظمة دولية و إقليمية افريقية، كما حضره أيضا رجال أعمال صينيون و أفارقة . 1 تهميش حزام واحد طريق واحد تواصل جديد للعلاقات الصينية الافريقية في التنمية المستقبلية أ.د/ وين بينج عميد معهد دراسات عرب اسيا و افريقيا الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

- "مبادرة حزام واحد طريق واحد " لتطوير و تنمية العلاقات الصينية الافريقية :

تعود الأصول الفكرية للمبادرة إلى "طريق الحرير القديم " م ألفي عام مضت، حين قامت شعوب اوروبا و آسيا بافتتاح عدة طرق تجارية و قاموا ا بعمليات التبادل الثقافي التي ربطت الحضارات الرئيسية الهامة لأسيا ، و أوروبا و افريقيا و التي أطلقت عليها الاجيال التالية عبارة "طريق الحرير" .و منذ عام 2013،وضعت أهداف من اجل التكامل بين دول أوروبا و أسيا في مجال التنمية الإقتصادية و شمل ذلك أيضا التعاون مع افريقيا ، ومن الناحية الجغرافية ، تقدم المبادرة كيف تريد الصين ان تتفاعل و تتكامل بشكل اكثر داخل الاقتصاد العالمي، وتقوي نفوذها في تلك المناطق من خلال :

- خريطة طريق طويلة المدى
- الانفتاح من اجل التعاون
- التنسيق بصورة شاملة
- السعي من اجل الفائدة المشتركة
- إقامة مؤسسات مالية جديدة لدعم المشروعات ..(بنك الاستثمار و البنية التحتية في آسيا ALLB – بنك بريكس BRICS)
- توفير الاعتماد المالي لطريق الحرير بنحو 40 مليار أمريكي .
- الحزام والطريق بافريقيا :

هناك وصلتان رابطتان : إحداهما الربط بين تعديلات الهيكل الصناعي في الصين و التنمية الصناعية في إفريقيا ، و الرابط الثاني هو الربط بين مبادرة "حزام واحد طريق واحد " الصيني و بين استيراتيجية إعادة الاحياء و الإنعاش والتنمية في إفريقيا ، بما يمكن أن يمهد الطريق للرابطتين و المزيد من التداخل و التفاعل بين إفريقيا و الصين .

هناك ستة مشروعات في مجال:الصناعة ، المال ، تخفيض الفقر ، حماية البيئة و المشروعات الايكولوجية المرتبطة بالبيئة ، و التبادل الثقافي و المعاملات بين الشعوب بعضها البعض ، و السلام و الأمن .

يوجد ثلاث شبكات : خط سكك حديد فائق السرعة ، خطوط طيران دولية و إقليمية .

أكثر من نصف المساعدات الأجنبية التي تقدمها الصين ، سيتم توجيها إلى إفريقيا كما سيتم زيادة الأقراص بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي ، حيث سيصل

إجمالي القروض المقدمة من الصين إلى 30 مليار دولار أمريكي ، ثم تقديم 2 مليار أمريكي لصندوق تنمية الصين-أفريقيا .

زيادة حجم التجارة الثنائية إلى الضعف لتصل إلى ماقيمته 400 مليار دولار أمريكي و رفع الاستثمارات الصينية الإجمالية المباشرة في أفريقيا من 25 مليار دولار أمريكي إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020 ، كما تم تدشين عشر "خطط للتعاون " ثم وضعها خلال قمة جوهانسبرج بين الصين و إفريقيا من(4-5 ديسمبر 2015):

1- المشاركة في مجال الصناعة و التعاون في إطار القدرات الصناعية.
2- الأمن الزراعي و الغذائي .
3- التعاون غي مجال تنمية البنية التحتية .
4- التعاون المالي .
5- التعاون في مجال البيئة و التنمية الزراعية .
6- التعاون لتطوير التجارة و الاستثمار .
7- التعاون في مجال تقليل الفقر و تطوير سبل معيشة الشعوب.
8- التعاون في مجال الرعاية الطبية و الصحة العامة .
9- التعاون الثقافي و التبادل بين الشعوب بعضها البعض.
10-التعاون في مجال السلام و الأمن

في 28 يناير 2015 و قعت الصين و الاتحاد الافريقي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات اتلبنية التحتية الرئيسية و عمليات التصنيع ، و في الاطار الاستيراتيجي لأجندة 2063 سوف تقوم الصين بزيادة و دعم تعاونها مع الدول الافريقية في مجالات السكك الحديدية ، و الطرق السريعة ، و الطيران الاقليمي و التصنيع ، و سوف تساعد في تطوير عملية التكامل الافريقي .

و بالنظر إلى التزامات الصين المالية تجاه افريقيا ، يلاحظ تزايدها بصورة هائلة من مليار دولار 2001 -2003 الى 4.5 مليار دولار عام 2007 و هي السنة التي قدمت فيها الصين تمويلا يعادل في قيمته ما قدمته مجموعة الدول الثماني جميعها مجتمعة لتطوير البنية التحتية في افريقيا ،و تبلغ قيمة هذا الاسهام الان ما يعادل 30 مليار دولار كرصيد ستم ضخه في إفريقيا .[16]

عوامل الوجود الصيني في إفريقيا :

هناك عدة عوامل ساعدت على الوجود الصيني في إفرقيا ، كما أن هناك عددا من المحفزات التي وضعتها الصين للدخول في الفضاء الافريقي أهمها :

-**الشركات الصينية في إفريقيا** : لقد أنشأت الصين في إفريقيا ، أكثر من 600 شركة باموال صينية خلال الفترة من 1995-2005 ، و قد قبلت هذه الشركات بالمخاطرة و العمل في إفريقيا ، في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة الاخرى بسبب هذه المخاطر. و قد قامت الصين باعفاء البضائع الافريقية من الرسوم ، مع مزيد من الاستثمارات الضينية مدعومة بقروض تفضيلية ، و مداينات تجارية خاصة من أجل تكريس وجودها في إفريقيا .

-**امتيازات النفط الافريقي** :

تمتاز القارة الافريقية باستحواذها على احتياطي نفطي كبير ، يشجع الاستثمار الصيني على المدى الطويل ، وقد أكدت الدراسات بان إفرقيا تختزن بداخل أراضيها ، كميات كبيرة من النفط الجيد في كثير من بلدانها .

[16] نفس المرجع السابق،1051

و في عام 1999 ،مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كم2،الى ميناء بشائر على البحر الأحمر ،و الذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقا و لم ينفذوه .

لقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية ،بعد خروج شركة شيفرون النفطية الامريكية ،مما أدى الى تحسن الدخل القومي السوداني ، خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006.

لفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة و الصين، إلى أن استيراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق ، لوكالة أمن الطاقة الأمريكية ، وذلك نظرا لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط و مصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى ، مباشرة من مصادرها عوضا عن الاستثمار و إتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية .[17]

من ناحية الأخرى فان النفط الإفريقي يلعب دور مهم في توثيق علاقات الصين بإفريقيا على أساس إن المتطلبات النفطية الصينية تتزايد بوتيرة عالية و قد ساعد ذلك على دفع حركة التجارة الصينية الإفريقية في السنوات الأخيرة و تجدر الإشارة إلى انه في عام 1993 أصبحت الصين المستورد رئيسي للنفط تعادل نسبة 45 بالمائة من استخدامها بحلول 2020 و نتيجة لذلك تحرص الصين على تطوير علاقات وثيقة مع البلدان الغنية بالنفط مثل (انجولا و نيجيريا و السودان).[18]

تعلق الأمر برؤية الصين لمصالحها ، فقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة في رؤيتها للتطورات العالمية استنادا إلى تحليل

[17] شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة- التنافس في السودان نموذجا-"**دفاتر السياسة والقانون** الصادرة بكلية الحقوق جامعة باتنة،العدد العاشر،جانفي 2014،ص19

[18]http://democaticac.de/?p=35916,10/05/2015,10/04/2018,09:00.

موضوعي لحقائق الواقع السياسي الإقليمي و العالمي ، و رؤية الصين لذاتها و دورها في إطار هذا الواقع ، الأمر الذي كان له تأثيره الواضح في حركة السياسة الخارجية الصينية .[19]

جاء الترحيب الافريقي بالشراكة الاقتصادية مع الصين نتيجة لبحث عن شريك اقتصادي و سياسي يحترم لهم خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية بعد ان عاش الافارقة ردحا من الزمن و هم يعانون خيبة امل جزاء الضربات الموجعة التي تلقوها من الاستعمار الغربي الذي حرم بلادهم حتى بعد الاستقلال من شراكة ثنائية ومن استغلال لموارد قارتهم.[20]

- **بعد الحرب الباردة** : تطورت الاهتمامات الصينية الى مساع ذات صبغة براغماتية كالتجارة و الاستثمار و الطاقة و في السنوات الاخيرة اخذت بكين تنظر الى القارة الافريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية و استيراتيجية كبيرة.[21]

المطلب الثاني: مبادئ العلاقات الصينية الافريقية

شهدت إفريقيا في العقد الاخير دخول الصين كفاعل بمنطق جديد . قائم على فلسفة براغماتية ' و تفعيل الأدوات الاقتصادية و التكنولوجية و الدبلوماسية والتي تختلف عن نمط العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين ابان الحرب الباردة إلى غاية سنة 1978 . و المتمركزة حول الخطاب الايديولوجي و الادوات الرمزية التي اعتمدت عليها بكين في تمتين علاقاتها بافريقيا و ذلك من خلال مناداتها باستقلال هده الدول و تقرير مصيريها و دعم حركات تحريريها .

[19]سليم كاطع علي، م إنعام عبد الرضا سلطان، **العلاقات الأمريكية – الصينية: الواقع و الآفاق**، مجلة قضايا سياسية، ص-

[20]حبيب الباي،"الاستثمارات الصينية بإفريقيا:كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟" مركز الجزيرة للاستثمارات الصادرة ب قطر،30أفريل2014،ص6

[21]نفس المرجع،ص7

العلاقات بين الصين و القارة الإفريقية ليست جديدة أو وليدة إفرازات الحرب الباردة و بعدها فقط فهناك دلائل عديدة انه مند مئات السنين قامت علاقات تجارية بين الطرفين خاصة مع مناطق شرق إفريقيا حيث كانت السفن الصينية تحمل الأقمشة و البضائع و الأواني بشكل خاص وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية .

لكن العلاقات الحقيقية بدأت إبان الحرب الباردة و تحديدا سنة 1949 أي بتولي ماوتسي تونغ زمام السلطة في الصين و قيام الجمهورية بهده الأخيرة فقد عملت الصين غلى تقديم نفسها كواحدة من دول العالم النامي خاصة انه لم يكن لها ماض أو خبرة استعمارية واعتمدت بكين على الخطاب الإيديولوجي و الأدوات الرمزية في علاقاتها مع إفريقيا (و عموما فان الخطاب الإيديولوجي هو الذي كان سائدا في السياسة الدولية طيلة الحرب الباردة) , فمند قيام الصين لعبت الايديولوجيا دورا مهما و حاسما في تحديد ادوار و توجهات سياستها الخارجية بدءا بالايديولوجية الكونفوشيوسية اخلاقيا و فلسفيا مرورا بالايديولوجية الاشتراكية وانتهاءا بالايديولوجية البراغماتية مند سنة 1978 أي بعد الإصلاح و الانفتاح .

و بعد التنافس الذي شهدته الصين و الاتحاد السوفيتي , سنوات السبيعبنات و الثمنينات انتقلت بعض أوجه هدا الصراع إلى إفريقيا من خلال دعم الاتحاد السوفيتي لحركات تحرير معينة و دعم الصين لحركات تحرير أخرى .

لكن و مع بداية الثمانينات , توقفت بكين عن العمل على هدا المستوى (دعم حركات التحرير) من خلال إعلانها الالتزام بمبدأ التعايش السلمي على انه هو أساس السياسة الخارجية الصينية ، ومن أهم المبادئ العامة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا :

- احترام خيار الدول الأفريقية المستقلة.
- المنفعة المتبادلة و التعاون المشترك.
- التأييد المتبادل و التنسيق الوثيق.
-الاستفادة من التجارب الثنائية و السعي وراء التنمية المشتركة

كما تهدف الصين من وراء سياستها الاقتصادية في أفريقيا لتحقيق مايلي :

أ - الاستجابة لحاجاتها المتزايدة من موارد الطاقة ، و كذلك الموارد الولية الضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي ، فالعامل الاقتصادي هو محور سياسة الصين الخارجية في افريقيا و سر وجودها هناك .

ب - تعزيز موقعها العالمي ، إذ ترى الصين في الدول النامية ميدانا حيويا لتحقيق طموحها الاستيراتيجي في الصعود السلمي كقوة عالمية . مما يعني أن جانبا من اهتمام الصين المتميز بتجربتها الاقتصادية في افريقيا تحدوه دوافع سياسية .

ت - الحصول على مساندة الدول الافريقية ، في المنظمات الدولية .

المبحث الثالث : أسباب تحول السياسة الخارجية تجاه افريقيا :

اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون من غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر لذلك اعتقدوا أساسا في رؤيتهم التجارية و التسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص يما في المتناول و هو ماتحقق بالفعل أدى الى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة الى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة و أصبح هناك توقع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب .

تطورت الاهتمامات الصينية الى مساعدات صبغة براغماتية كالتجارة و الاستثمار و الطاقة ، وفي السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر الى القارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات اهمية اقتصادية و استيراتيجية كبيرة .[22]

هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ارتبط باعتبارات عديدة كما طرح تحديات و رهانات جدية خاصة مع عودة بروز افريقيا على الساحة العالمية كحلبة تنافس بين عدة فواعل بمنطق استباقي حتم على الصين تبني أجندة جديدة تجاه القارة تحقق لها اهدافها و تطلعاتها و ذلك بالتزامن مع صعودها كقوة عالمية وسعيها لان تكون قطبا فاعلا في النظام الدولي مدفوعة بامكانياتها و قدراتها الاستيراتجية الجبارة لا سيما الاقتصادية منها .

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

الصين من الدول الكبرى التي تتسم بمبادئ و أهداف تلتزم بها في سياستها و تبادل علاقاتها مع أكثر من مائة دولة ، فأهداف السياسة الصينية هي أهداف حيادية لا تسعى للتدخل في الشؤون الخارجية لأي دولة و إنما فقط تسعى لتعظيم المنفعة المشتركة بينها و بين الدول التي تقيم معها علاقات.[23]

تجسدت الأهداف السياسية للصين اتجاه إفريقيا في أهداف اقتصادية خالصة ، غايتها الوصول الى المواد الأولية و المنتجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها . و لذلك فهي تعمد هنا ،ما الى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد ، أو تستخلص رخصا لاستغلال الأراضي و الغابات ، مع العمل على

[22] نفس المرجع،ص8

[23] http://democaticac.de/?p=35916,10/05/2015,10/04/2018,09:00.

ضمان تغطية تكاليف هذه الموارد، ببيع افريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة او السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة للغاية .[24]

لذلك تقوم سياسة الصين حيال إفريقيا ، على تعزيز التعاون و التضامن مع الدول الإفريقية على نطاق واسع و هذا يعد موقف أساسي لسياسة الصين الخارجية لذلك نجد إن العلاقة التقليدية مع إفريقيا تطورت بثبات ، و طورت الصين نمطا جديدا من الشراكة الاستيراتيجية مع إفريقيا على المساواة السياسية و الثقة المتبادلة و المنفعة الاقتصادية المشتركة .[25]

بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الافريقي ، لدعم الدول الافريقية في جهودها لتقوية نفسها من خلال الوحدة و دعم عملية التكامل الافريقي.

يمكن للدول الافريقية إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسية ، كما تحرص الصين على الحصول على دعم الدول الافريقية في المحافل الدولية فيما يتعلق بوضع تايوان و بمسالة حقوق الانسان في الصين .[26]

فصانع القرار السياسي الصيني كان قد وضع ضمن أهداف سياسته الخارجية حينما بدأ التحرك باتجاه إفريقيا العديد من الركائز لتنفيذ تلك الأهداف الصينية و التي كان من أهمها:

1.تركيز الصين على أنها دولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية .

2.أنها مؤهلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدولية .

3.تركيزها على الدول الإفريقية المنبوذة و المعزولة عالميا مثل زيمبابوي و انجولا.

4.إعلانها المستمر بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

[24]نفس المرجع السابق

[25]www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00

[26]http ://democraicac.de/ ?p=35916,19/08/2016,15/02/2018,12.00

5.تأكيدها بأن هدفها من إقامة و توطيد العلاقات الصينية – الإفريقية هو لتحقيق الربح و المنفعة لطرفي المعادلة.[27] صحيح أن الصين تعمد لبلوغ هذه الاهداف ، الى إيلاء الاولوية للبلدان الافريقية ذات النفوذ الجهوي المتميز ، أو الغنية بالموارد الاولية والطبيعية ، كجمهورية جنوب افريقيا و نيجيريا و اثيوبيا و مصر بالصنف الاول ، ثم السودان (جمهورية جنوب السودان تحديدا ، حيث 80%من مخزون السودان النفطي) و الكونغو و النيجر و الجزائر بالصنف الثاني .كما توضح فان الصين وجدت في القاره الافريقية ما يعزز مصالحها فلم تتردد للحظة في إقامة علاقات مع هذه الدول سواء من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية او الاستثمارات في البنى التحتية. [28]

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

لقد اقدمت الصين على تحقيق اهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الافريقية من خلال العديد من الوسائل و الادوات التي استعملتها لكسب دول هذه القارة وكان أهم هذه الوسائل : الدبلوماسية ، الاقتصادية ،العسكرية و الاجتماعية .

الأداة الديبلوماسية :

تميز الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية في تنفيذ الدبلوماسية الصينية بالبراعة و الفطنة و هو ما اثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاما مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة او أكثر من اللغات الأجنبية و الحاصلين على درجات و شهادات علمية من جامعات أوروبا و أمريكا . و من أجل توضيح صورة سياساتها الخارجية قامت

[27] خلود محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص1060

[28] www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00

بكين باستخدام الانترنت كإحدى وسائل الاتصال بالعالم الخارجي على صفحات موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة كما تقدم وزارة الشئون الخارجية نخبة من أقيم المعلومات على موقعها بما تضمنه من وصف تفصيلي لموفقها حيال القضايا الإقليمية و عرض تفصيلي للمؤتمرات الصحفية و المحادثات الهامة و تعتبر تلك الوثائق الى الفكر مدخلا للوصول السياسي الصيني [29].

تعتمد الصين على سياسة "التغيير الناعم"للتغلغل في إفريقيا ضمن مسلسل "التداعي على افريقيا" من قبل قوى دولية كثيرة على حقيقة أنها لم تكن يوما دولة إحتلال لإفريقيا،بعكس الغرب الذي ينظر له الافارقة بوصفه محتلا،ووجوده في إفريقيا يستهدف سلب ثرواتها.[30]

الاداة الاقتصادية:

سعت الصين الى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها (الدبلوماسية الاقتصادية) حساسة لتقلبات الأسواق و لتطورات العولمة .

عززت الصين علاقاتها الخارجية تدريجيا مع الدول النامية و اقل نمو بهدف تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد ، حيث وقعت الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي و التجاري خلال زيارات القادة الصينيين لهذه الدول ، كما زاد حجم التبادلات التجارية و التعاون الاقتصادي المشترك بين الصين و الدول النامية مما يعود على الصين بمكاسب عديدة .[31]

[29] IDEM

[30] https://www.qiraatafrican.com/home/new,02/12//2015/,09/05/2018,11:42

[31] IDEM

لقد كان للنهضة الصينية دورا مهما لتوجه الصين نحو إفريقيا لغرض الحصول على الموارد الطبيعية و أهمها النفط ،إذ تشير العديد من التحليلات الإقتصادية إلى حقيقة ما تمتلكه إفريقيا من كميات نفطية و التي تصل إلى 8% من إجمالي الاحتياطي العالمي ، إما إنتاجها فيصل إلى 11 % من الإنتاج العالمي . و الذي كان سببا مباشرا في ازدياد الشهية الصينية نحو النفط الإفريقي هو ما طرح من توقعات حول إنتاج النفط و الذي قدر له أن يصل إلى سبعة ملايين برميل حتى عام 2007 و كان مؤمل وصوله إلى 8 ملايين برميل يوميا عام 2010.

لقد اعتمد صانع القرار السياسي الصيني وسائل عدة لتنفيذ أهدافه كان أهمها:

1 – **المساعدات الاقتصادية**:لقد ربطت الصين بين هدفها الاقتصادي الا وهو الحصول على النفط و بين توطيد اوجه علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية ، فلم تكن الصين بالطبع ترغب بالحصول على النفط فقط بل موارد اخرى هي بحاجة ماسة لها في صناعاتها المختلفة ك (النحاس ،اليورانيوم ، المنغنيز و خام الحديد)، كما انها ربطت هذا الهدف بطريقة الحصول عليه من خلال إغرائها للدول الافريقية والتي هي بحاجة للمساعدات ، حيث تشير احدى المصادر (بان مجموع المساعدات الصينية لافريقيا بين عامي 1970 -1977 وصلت الى 1.9 مليار دولار ، حيث استفادت منها 29 دولة افريقية حينها .

2- **الاستثمار:** لقد سعت الصين لاستخدام وسيلة الاستثمار كأحد أهم الوسائل الاقتصادية للتعامل مع الدول الافريقية ، و تجلى الاسنثمار في مجال النفط على الخصوص ، فهناك دول معنية ذات اهمية استيراتيجية للاستثمار الصيني وخاصة السودان فقد بدأت مؤسسة البترول الوطنية الصينية العمل في السودان منذعام 1995 وساهمت في رفع انتاج السودان. وقد أصبحت شركة النفط الوطنية الصينية من أهم و أكبر المستثمرين في السودان حيث تستحوذ على 40% من

قيمة الاسهم لشركة بترول النيل الأعظم السودانية . و لم يقتصر الاستثمار الصيني على السودان فقط بل أن الصين وسعت هذا المجال انجولا و كينيا و الكونغو (برازافيل) ، و أعمال التنقيب عن النفط غرب اثيوبيا ،كما قامت الشركات الصينية بالإشراف على انشاء سد (تيكيزي) في أثيوبيا و الذي استغرق بناءه بحدود 7 سنوات بارتفاع 188 مترا وبتكلفة 350 مليون دولار امريكي.

3- **عقد المنتديات و المؤتمرات :**إن التوجه الصيني كان يستند في الأساس الى الرغبة في مركز الصين كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستيراتيجي للتعاون مع الدول الجنوب ، و هذه الرغبة او مايمكن ان نطلق عليه الهدف الجوهري للتوجه دعمته الصين من خلال اقدامها لعقد منتديات الحوار و التعاون مع الدول الافريقية و الذي بدا عام 2000 و المنتدى الثاني غقد عام 2003 في العاصمة الأثيوبية (اديسا ابابا)، حيث اعلنت الصين عن طريق هذا المنتدى بأن مساعداتها للدول الافريقية لا تخضع لاية شروط سياسية ، فجاءت النتائج ايجابية بالنسبة لمعظم الدول الافريقية ، فقد خفضت الصين ديون هذه الدول بحدود 1.27 مليار دولار ، كما حدد المؤتمر اطر التعاون الصيني الافريقي في جميع المجالات.

اما المؤتمر الثالث 2006 و الذي جاء متزامنا مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء العلاقات الدبلوماسية الصينية الافريقية ، فشارك في هذا المؤتمر بحدود 48 دولة . و من خلال هذا المؤتمر اعلنت الصين وثيقتين و هما :

الوثيقة الاولى : اعلان قمة بكين لتعزيز التشاور السياسي بين الطرفين في القضايا العالمية

الوثيقة الثانية : خطة بكين 2009/2007 لتعزيز التعاون و العلاقات الاقتصادية و التجارية و الاعلامية بينهما .

و قد كانت هذه القمة فرصة جيدة للصين لتطرح خططها لاجل تنفيذ شراكتها الجديدة من اجل التنمية في افريقيا.

المساعدات العسكرية : لقد وجدت الصين فى الدول النامية و لاسيما الافريقية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستيراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للامن و الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية و يمنحها الصك الشرعية من المجتمع الدولي ، فقد استغلت الصين الظروف التي مرت بها و ماتزال العديد من الدول الافريقية لتطرح مبررها في التدخل من حيث أن هنالك صراعات سياسية و قبلية في العديد من الدول الافريقية تستطيع الصين ان تتدخل لتهدئة و تسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية ، فشاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في افريقيا عام 1990 ، فوصل عدد ما شاركت به الصين بحدود 12 عملية حفظ سلام منها في 2003 في الكونغو الديمقراطية وأيضا في ليبيريا و السودان في دارفور و ساحل العاج و الصومال . و جاءت تلك المشاركات تحت مبرر أن مبعوثيها المرسلين لمناطق الأزمات يحملون حلولا و طروحات جدية لتحقيق السلام و الاستقرار في هذه الدول ، لكن الصين أوردت كميات كبيرة من الأسلحة الى الدول الإفريقية منذ 1996 حتى 2003 و بأسعار اقل من المنافسين الآخرين ، فباعت الصين الى كل من إثيوبيا و اريتريا خلال حرب 1998 ، كما أمدت الحكومة السودانية بأسلحة ومعدات حربية و سلمت لزيمبابوي في عام 2000 صفقة من الأسلحة الخفيفة مقابل 8 أطنان من العاج و اشترت زيمبابوي من الصين في عام 2004 (12) مقاتلة حربية و (100) عربة عسكرية . و قد استغلت الصين سياسة العزلة التي فرضها الغرب على زيمبابوي لتوظيف القصية باتجاه توطيد العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و زيمبابوي .

المساعدات الاجتماعية : لم تقف الصين عند حد تقديم المساعدات و القروض للدول الإفريقية بل إنها اتسعت سياستها الخارجية لكسب ود عموم الشعوب الإفريقية من خلال دعمهم إنسانيا ، خاصة في ضوء انتشار العديد من الأمراض على الساحة الإفريقية ، وهذا السلوك انتهجته منذ عام 1964 عندما قامت بإرسال أول وفد طبي إلى الجزائر ، كما ساهمت الصين في معالجة (17) مليون إفريقي على يد أطباء صينيين و الذين كانوا يوفدون إلى مختلف الدول الإفريقية حتى إن عددهم وصل إلى (15) ألف طبيب وعامل في مجال الصحة، كما أقدمت الصين إفساح المجال للطلاب الأفارقة لتلقي تعليمهم الطبي في الجامعات الصينية على أيدي أطباء صينيين ، وليس ذلك فحسب بل عرضت الصين أمام الدول الإفريقية ما يزيد عن (18) ألف منحة حكومية .[32]

[32] خلود محمد خميس،نفس المرجع،ص1060

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية النيجيرية

تمهيد

في هذا الجزء من دراستنا سنحاول تحديد نوع العلاقة بين الصين و نيجيريا كدراسة حالة رغم نقص المراجع التي تتكلم على العلاقة التاريخية و الاقتصادية بين البلدين ، بما ان دراستنا حول البعد الاقتصادي فسوف نسلط الضوء على هذا الجانب ومن هذا نتطرق إلى الحديث عن هذه العلاقة من خلال هذا الفصل موزع كالتالي :

المبحث الاول : دراسة تاريخية للعلاقات الصينية –النيجيرية .

المطلب الأول : العلاقات السياسية .

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه نيجيريا.

المبحث الثاني : البعد الاقتصادي لسياسة الصين و نيجيريا .

المطلب الاول :الاستثمارات الصينية في نيجيريا .

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية و التجارية الصينية النيجيرية .

المبحث الاول : دراسة تاريخية للعلاقات الصينية –النيجيرية :

تبنت الصين مقاربة أكثر مرونة بشأن سياستها الإفريقية فهي لاتدعم التدخل في إفريقيا بل تقوم بالوساطة المحايدة في الصراعات الإفريقية ، كما فعلت في دارفور بالسودان سنة 2007 ، و توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان و جنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول في أغسطس /آب 2012 ، و توسطت لحل الصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و رواندا بشأن دعم الأخيرة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب . كل هذه المحاولات و غيرها توصف بأنها "تأثيرية "أكثر منها "تدخلية ،كما أنه ليس صحيحا أنه يسمح للصين و الشركات الصينية بارتكاب أعمال غير مشروعة في إفريقيا كما تدعي وسائل الأعلام الغربية ، لان الصين تنظر الى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين و تطويره على المدى البعيد . و بحسب بنك الصين ، فان افريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام، إذ إن إفريقيا لديها واحد من أضخم احتياطيات المواد الخام ، كما أنها المصدر الرئيسي للموارد الطبيعية الخام .

المطلب الأول : العلاقات السياسية :

إن الاستثمارات الصينية في أفريقيا تسير على الاتجاه التصاعدي حاليا ، ما يساعد على تعميق العلاقات الثنائية بين الصين و أفريقيا ، في حين أن التعاون بين الجانبين يتطور من مشروع المقاولات الأحادي إلى مشروع المقاولات و الاستثمار في الأسهم معا .وإن نمو الاستثمارات الصينية في افريقيا لا يخلق العمل و تحسين المنشات الأساسية المحلية فحسب ، بل يجلب التكنولوجيا و الأفكار المتقدمة لإفريقيا .[1] تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية

[1] www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00

كالتجارة و الاستثمار و الطاقة ، و في السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر للقارة الإفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية و استيراتيجية كبيرة .[2]

قال الرئيس الصيني إنه يتعين على الصين ونيجيريا الاستفادة المثلى من صداقتهما التقليدية والتكامل الصناعي بينهما، وذلك من أجل تعزيز الثقة السياسية وزيادة التبادلات الودية في كافة المجال وعلى جميع المستويات. وأوضح شي أن الصين تولي أهمية كبيرة إزاء تطوير العلاقات مع نيجيريا، وعلى استعداد للعمل مع هذه الدولة الأفريقية لوضع مخطط للتعاون متبادل المنفعة بين البلدين، وذلك من أجل تسريع عملية التنمية الشاملة للعلاقات الثنائية. كما اقترح الزعيم الصيني أن يقوم الجانبان بزيادة التعاون في المسائل الأمنية والشؤون الدولية، والحفاظ على الاتصالات والتنسيق حول القضايا العالمية والإقليمية الكبرى، في مسعى للحفاظ معا على المصالح المشتركة للدول النامية مثل الصين والبلدان الأفريقية. من جانبه، قال بخاري إنه من المهم جدا لكل من نيجيريا والصين الحفاظ على التبادلات الوثيقة رفيعة المستوى الخاصة بهما. [3]

إن التعاون الصيني الإفريقي يتجه في كل المسارات منها السياسي بالتبادل الدبلوماسي الرفيع المستوي ، و التبادل بين الأجهزة و الهيئات التشريعية للجانبين، و التبادل بين الأحزاب ، و آلية التشاور بين الصين و الدول الإفريقية تكون من لجان ثنائية ، و التعاون في الشؤون الدولية ،و إقامة علاقات توأمة.[4]

يؤكد الجانبان على أهمية تعزيز التعاون الثنائي بطريقة شاملة ، وتعرب الصين عن تقديرها البالغ للشراكة الاستيراتيجية الصينية النيجيرية ، و التي حددت هدفا و اتجاها جديدين لمستقبل العلاقات الثنائية .بين البلدين تواصل نموها بقوة دفع جديدة، و حققت الكثير من التقدم و انه منذ إقامة الروابط الدبلوماسية 1971 .

[2] حبيب الباي،مرجع سبق ذكره،ص8

[3] http://www.panapress.com/pana-lang4-index

[4] www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00

شهد البلدان علاقات ثنائية سريعة النمو ، و آتى التعاون الثنائي ثماره في العديد من المجالات .وركز الجانبان بشكل كبير على مواصلة دفع الشراكة الاستيراتيجية الصينية – النيجيرية إلى الأمام .و ثم اقتراح أربع نقاط لزيادة تدعيم الروابط الثنائية بين البلدين :[5] تعزيز العلاقات السياسية الثنائية : اذ يتعين على البلدين الحفاظ على تكرار التبادلات عالية المستوى ،و تدعيم المشاورات السياسية الثنائية، و بدء حوار استراتيجي ' و تبادل و جهات النظر و التنسيق في العلاقات الثنائية ، و القضايا الهامة الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

- زيادة توسيع التعاون التجاري و التكنولوجي ، و تعزيز التعاون في التجارة و الطاقة و الزراعة و البنية التحتية و التكنولوجيا الفائقة و غيرها من المجالات ، لتحقيق الفائدة المتبادلة ، و النمو معا .
- توسيع التبادلات الثقافية في ساحة أوسع، و العمل بنشاط على تعزيز التبادلات في مجالات الثقافة و التعليم و الأخبار و التكنولوجيا و المجالات الأخرى.
- تدعيم التنسيق و التعاون متعددي الأطراف.

وتشترك الصين و نيجيريا في وجهات نظر متماثلة أو متشابهة إزاء القضايا الدولية و الإقليمية الرئيسية ، و كذا في مصالح واسعة ، و ترغب الصين في التشاور و التعاون مع نيجيريا في إطار الأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية و منتدى التعاون الصيني الإفريقي ، و غيرها من المنتديات ، و كذا في القضايا الدولية الساخنة مثل تغيير المناخ ، و تنظيم التجارة الدولية ، و بعض القضايا الإقليمية الساخنة و تعهد الرئيس النيجيري "جودلك جوناتان"بتاريخ 2012/11/17 بالعمل بشكل وثيق مع الزعيم الصيني الجديد "شي جين بينغ "

[5] IDEM

لتعزيز العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدولتين . و انه يتطلع الى العمل بشكل وثيق مع الزعيم الصيني الجديد لتعزيز العلاقات الثنائية .3 تهميش نفس المرجع السابق.

وفيما يتعلق الأمر بالعلاقات السياسية بين البلدين ،فإنها توجت بزيارة الرئيس النيجيري " جودلاك جوناثان " الى الصين في تموز 2013 ،إذ التقى خلالها الرئيس الصيني "شي جي بينغ"،اذ قال هذا الأخير إن العلاقات الصينية النيجيرية تطورت بشكل شامل و سليم في السنوات الأخيرة ’و الصين على استعداد للعمل مع الجانب النيجيري على زيادة إثراء محتويات الشراكة الاستيراتيجية الصينية النيجيرية و كذلك توطيد الصداقة التقليدية و تعميق المنفعة المتبادلة و التعاون الثنائي مما يصب في مصلحة شعبي البلدين ، كما طرح "شي " اقتراحات حول زيادة تنمية الشراكة الاستيراتيجية الصينية / النيجيرية ، بما في ذلك تعزيز التبادل الرفيع المستوى و تعميق الثقة السياسية المتبادلة و التعاون ، ودفع التعاون العملي لتحقيق المزايا التكميلية و التنمية المشتركة ، و توسيع التبادلات بين الشعبين لتقوية أساس نواياهما الطيبة , إضافة إلى تعزيز التعاون في الشؤون الدولية ة الإقليمية لحماية المصالح المشتركة . ومن جانبه ، أعرب جوناثان عن موافقته الكاملة على اقتراحات الرئيس الصيني حول زيادة تطوير العلاقات النيجيرية الصينية قائلا : إن البلدين أجريا تعاونا جيدا في المجالات المختلفة و أن الجانب النيجيري على استعداد للعمل مع الصين لدفع تحقيق النتائج الجديدة خلال التعاون الإفريقي الصيني. و بعد المحادثات ، تم توقيع على اتفاقات التعاون الثنائي التي تشمل المجالات الاقتصادية و المالية و الثقافية إلخ..[6]

رغم أن نيجيريا دولة غنية بمواردها إذ أن الغاز والنفط هما اللذان يسيطران على حركة الاقتصاد حيث يشكل الغاز و النفط 40 أو 50% من إجمالي الدخل القومي

[6]IDEM

للبلاد ، كما أنهما يمثلان 90%من صادرات الدولة و كانت الصين و نيجيريا قد بدأتا العلاقات الدبلوماسية في عام 1972

لكن العقد الماضي شهد نمو غير مسبوق في الاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلدين، و ارتفع حجم التجارة بين البلدين من 2.8 دولار عام 2005 إلى 14.9 مليار دولار عام 2015 .

وحلال زيارة الرئيس محمد بخاري قام البنك التجاري و الصناعي الصيني الذي يعتبر أكبر مقرض في العالم بعقد إتفاقية مع البنك المركزي النيجيري بالعملة الصينية (يوان)، وقال المدير العام للإدارة الشؤون الافريقية في وزارة الخارجية الصينية "لين سونغيان"(هذا يعني أن اليوان الصيني سيكون حر التنقل بين البنوك في نيجيريا كما انه سيكون ضمن العملة الصعبة المعتمدة).7

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه نيجيريا:

يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في إفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوساسية، تعد الدول الإفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسية "الصين الواحدة"؛ وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لصالحها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة "البركس" (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسة؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيدًا من العدل والمساواة ، وطبقًا لسياسة الصين في نيجيريا فإن مبادئ و أهداف الصين هناك تمثلت في التالي :

[7]حبيب الباي،مرجع سبق ذكره،ص9

- الإخلاص والصداقة والمساواة .
- المنافع المشتركة التبادلية، والازدهار المشترك.
- الدعم المتبادل والتنسيق الوثيق والتعاون مع البلدين .
- التعلم من بعضهم البعض، والحرص على التنمية المشتركة .
- مبدأ الصين الواحدة.

أدى التزام الصين بمساعدة نيجيريا على تحقيق النمو الاقتصاد، حيث قال السفير الصيني خلال لقائه مع مجموعة من شباب الدبلوماسيين بمقر السفارة الصينية فى أبوجا " إن الصين تعتقد أن علاقاتها مع نيجيريا تمضى في طريق استراتيجي،وإن حجم التجارة بين البلدين خلال عام 2017 بلغت قيمته 94ر8 مليار دولار ، ولكن الصين تهتم أكثر بتحقيق استثمارات ملموسة ، وعلى الرغم من أن التجارة مهمة ، إلا أن الاستثمار فى مجال التصنيع أكثر أهمية لأنه يؤدى إلى توفير فرص عمل " وأضاف :" إن سبب اهتمام الصين بنيجريا يرجع إلى وجود كثير من أوجه التشابه بين البلدين ، ومن بينها أن الصين أكثر دولة سكانية في العالم ، ويعتبر اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد عالمي ، و فيما يتعلق بنيجيريا فإنها تعتبر أكثر دولة سكانية فى أفريقيا ويعتبر اقتصادها أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية ، ولذلك فعندما نعمل بصورة وثيقة فإن ذلك سيفيد الكثيرين " . وشرح السفير الصينى كيفية نهوض الصين وتحولها من أفقر دولة فى العالم ليصبح إقتصادها ثانى أكبر اقتصاد عالمى، قائلا إن ذلك تحقق بفضل انفتاح السوق الصينية وإبتعاد الصين عن جمود نصوص الاشتراكية فى الكتب المدرسية ، مشيرا إلى أن الخبرات التى اكتسبها الصينيون فى نيجيريا أظهرت أن الموارد الطبيعية فيها أفضل من

موارد الصين الطبيعية ، وأن ذلك سيساعد نيجيريا على تحقيق تقدم بطريقة أسهل مما حدث فى الصين .[8]

تسعى الصين من أجل تعزيز علاقاتها الثنائية مع نيجيريا، لان هذه العلاقات تدخل عهداً جديداً، حيث قال القنصل العام الصيني "إن الصين ونيجيريا لديهما الكثير من الأمور المشتركة من حيث الظروف الوطنية واستراتيجية التنمية، وإن ذلك أدى إلى تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين لتصل قيمته إلى 8.94 مليار دولار خلال شهر أغسطس الماضي"، كما أضاف: "إنني أسعى من أجل رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى مستوى جديد من أجل مصلحة مواطنينا"،ومضى قائلًا: "إن نيجيريا ستستفيد من نصف الدعم الذي تم تقديمه بالفعل من مبلغ الستين مليار دولار الذي تعهدت الصين بتقديمه لأفريقيا خلال قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي التي تم عقدها في جوهانسبرج عام 2015، وذكر القنصل العام الصيني، أن الصين ستكون في وضع أقوى خلال العهد الجديد وأنها ستشجع إقامة علاقات دولية جديدة مع أفريقيا، وأن تحقيق السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة سيكون من الأمور الأساسية في سياستها الخارجية، وأشار إلى إلتزام الصين بتعزيز الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى على أساس التعايش السلمي والإحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشئون الداخلية.[9]

يرى الصينيون أن النموذج الذي يقدمونه في علاقتهم بإفريقيا لا يحتمل إلا أن يكون الخيار الأنجح و الأفضل خصوصا بعد أن تخلت بكين عن الايدولوجيا و استبدلتها بلغة الاقتصاد و المصالح ، و بات النفط المحرك الأساسي للدبلوماسية

[8] afrigatenews.net ,12/03/2014,16/02/2018,09.00
[9] http://www.panapress.com/pana-lang4-index,15/10/2014,30/30/2018,12.00

الصينية والضمان الرئيسي لحفاظ الاقتصاد الصيني على نموه كأسرع اقتصادات العالم .[10]

المنافسة مع واشنطن :

بكين القوة التي تفرض نفوذها في الاقتصاد الافريقي لدرجة أنها أصبحت تشكل مصدر قلق للقوات الغربية ذات الصف الأول مثل الولايات المتحدة ، كرد قوي لأمريكا، تعمل الصين على فتح مدرسة للسينما بلاغوس Lagos ،على أراضي "نولييود " Nollywood قلب صناعة السينما . والتي لطالما جعلت من هوليود كمثال يحتذي به على مر السنوات، أمام هذا النفوذ المتصاعد للصين في نيجيريا لا يمكن لواشنطن أن تتجاهل وجود هذه الأخيرة بالمنطقة.

وفي المجال الديبلوماسي يتردد أن خيبة الأمل التي عاشتها واشنطن بالنسبة للسيد (Goodluck Jonatha) ودعمها لنظيره ومنافسه خلال رئاسيات 2015. يعود سببها للسياسة المنتهجة من طرف الرئيس السابق و التي كانت ترجح الكفة لصالح الوجود الصيني. ولكن مع نجاح الرئيس "محمد بوخاري " ، لم تتغير السياسة خاصة بعد رفض الغرب قرض المال لنيجيريا،وهنا أبرزت الصين وجودها و دعمها لنيجيريا رغم تخوف واشنطن من بسط نفوذ الصين في هذه المنطقة [11]

كما دعا الرئيس الأمريكي دونا لد ترامب مؤخرا نيجيريا و جنوب افريقيا الى دعم ملف الترشيح الثلاثي للولايات المتحدة الامريكية و كندا و المكسيك ، لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2026 ، رابطا هذا الدعم على مايبدو بمساعدة اقتصادية أمريكية .

[10] عزت شحرور،**العلاقات الصينية-الافريقية-الفرص والتحديات وجهة نظر صينية**،مركز الجزية للدراسات،2014،ص **5**

[11] http://www.rfi.fr/hebdo/20180112-chine-nigeria-corruption-economie-ferroviaire-lagos-cctv-cinema-buhari [Chronique] La Chine à l'assaut du Nigeria , 12-01-2018,12/03/2018,14.00

و قال ترامب في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس النيجيري محمد بخاري:"آمل ان تدعمكم جميع الدول الإفريقية و دول العالم ، وان يدعموا ترشيحنا مع كندا و المكسيك لاستضافة نهائيات كاس العالم 2026 . و أضاف "سنرى بعناية شديدة و سنقدر كل المساعدة التي يقدمونها لنا لهذا الترشيح" ويوضح أن الولايات المتحدة تأمل أن تكون الشريك الاقتصادي المختار في القارة (الإفريقية) و في العالم .[12]

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي لسياسة الصين و نيجيريا:

بدأت الصين في المجال الاقتصادي في سبيل تسهيل دخول المنتجات الإفريقية للأسواق الصينية بإلغاء الرسوم الكمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية .

إن الاستثمارات الصينية في إفريقيا تسير على الاتجاه التصاعدي ، ما يساعد على تعميق العلاقات الثنائية بين الصين و أفريقيا ، في حين أن التعاون بين الجانبين يتطور من مشروع المقاولات الأحادي إلى مشروع المقاولات و الاستثمار في الأسهم معا .وإن نمو الاستثمارات في إفريقيا لا يخلق فرص العمل و تحسين المنشاءات الأساسية المحلية فحسب، بل يجلب التكنولوجيا و الأفكار المتقدمة لإفريقيا.[13]

فقد أصبحت الصين منذ عام 2009 أكبر شريك تجاري لإفريقيا و أكبر مستثمر خارجي و تجاوز عدد الشركات الحكومية الصينية في إفريقيا أكثر من 700 شركة، وقفز حجم التبادل التجاري بين الجانبين من عشرة مليارات دولار عام

[12] http://www.rfi.fr/hebdo/20180112-chine-nigeria-corruption-economie-ferroviaire-lagos-cctv-cinema-buhari, 12-01-2018,10-03-2018,09.00

[13] www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,22:00.

2000 إلى أكثر من مائتي مليار دولار حاليا ، و بلغ حجم الاستثمارات اكثر من 21 مليار دولار .2[14]

المطلب الأول :الاستثمارات الصينية في نيجيريا

مكون الاستثمار للتفاعل الصيني الإفريقي ليس خطيًّا؛ فالشركات والحكومات الإفريقية بدأت الاستثمار في قطاعات مثل صناعات البتروكيميائيات، والتصنيع والمعالجة والبيع بالجملة والمفرّق في الصين. وبحلول عام 2012 بلغ إجمالي استثمار الدول الإفريقية في الصين 14,242 مليار دولار، مما يعني أنه زاد بنسبة 44% عن مستويات الاستثمار في عام 2009. وتعد موريشوس، وسيشيل وجنوب إفريقيا ونيجيريا من بعض أكثر البلدان الإفريقية استثمارًا في الصين[15].

ترسخت العلاقات الاقتصادية بين الصين و نيجيريا ، شهرين بعد زيارة الرئيس النيجيري " محمد بوخاري " للصين ،حيث أعلنت التعاونية النيجيرية الوطنية للبترول عن إمضاء بروتوكولات اتفاقيات في المجال البترولي مع عدد كبير من المؤسسات الصينية بمبلغ 80 مليار دولار .حيث قام نائب الأمين للدولة النيجيرية بإبرام اتفاقات مع الشركاء المحليين لتطوير الاقتصاد النيجيري و عصرنه مصانع تكرار البترول عن طريق جلب الاستثمارات . قام الرئيس النيجيري محمد بوخاري مؤخرا بزيارة للصين لإمضاء قرض تصل قيمته 6 مليار دولار أمريكي .

قررت الصين مؤخرا يعد زيارة رئيس نيجيريا محمد بوخاري لها من استفادتها بغلاف مالي يقدر بـ 40 مليار دولار ، وهذا لتمويل مشاريع الاستثمار ، قرار من شأنه أن يسعد الرئيس محمد بوخاري الذي يدعو الشركات الصينية للمشاركة في التطور الاقتصادي لنيجيريا يأتي هذا التمويل تبعا للمبلغ الضخم الذي استفادت

2 نفس المرجع السابق
1الصين في إفريقيا ... التاريخ و المصالح

منه نيجيريا من قبل والمقدر ب 45 مليار دولار إذ وجه هذا الغلاف إلى تمويل المشاريع الخاصة بمجال النقل .[16]

تشجع الاستثمار العمومي

مرت نيجيريا بسنة عصيبة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول ، لكن التعاون الصيني النيجيري مكنها من الوقوف مجددا ، والتي من شانها أن تزيد في الإنتاج البترولي والذي ينشط الإيرادات الداخلية مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار البترول، حيث شجع الرئيس محمد بوخاري الاستثمار العمومي بحيث دعا الشركات الصينية للمشاركة في التطور الاقتصادي لنيجيريا للاستفادة من الخبرة الصينية في كافة المجالات مثل البني التحتية ، مجال الطاقة الكهربائية و المجال الصناعي، بهدف بناء اقتصاد قوي ومتنوع فا لتعاونية الصينية النيجيرية من شانها أن توسع مجالات التعاون بين البلدين في مجال الزراعة الصناعة البتروكيميائية وحتى في مجال الموارد البشرية .

أصبحت الصناعة المحلية الصينية تغرق الأسواق النيجيرية أكثر من الدول الإفريقية الأخرى إلى درجة أنها تقضي على صناعة النسيج التي وظفت في سنة 1990 أكثر من 100.000 ألف شخص في الشمال لاسيما في (كانو)، فالصينيون يجدون أنفسهم في نيجيريا عكس الدول الأخرى والتي أعطتهم الإحساس بالعزلة والتهميش مثل(الجزائر و جوهان سبورغ) .كما أن الصينيون فتحوا مطاعم و فنادق في قلب نيجيريا بالجنوب الغربي.[17]

و من الآن فصاعدا ، سوف نرى خليطا صينيا نيجيريا في كل مكان ، بحيث أنهم يندمجون بشكل جيد في المجتمع النيجيري .

[16] http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/01/des-investissements-chinois-de-80-milliards-de-dollars-pour-le-petrole-nigerian_4962178_3212.html,01/07/2016.11/03/2018,12:00.

[17] http://www.jeuneafrique.com/mag/474907/politique/comment-le-nigeria-est-devenu-le-nouvel-eldorado-de-la-chine/,10/10/2011,10,01,11:00.

الصين تبحث دائما على صفقات وتطور دبلوماسيتها لاسيما من خلال المعهد "كونفيوكس" الذي يقدم في قلب جامعة (لاغوس) ، الأسماء الكبيرة في السياحة و الثقافة و الاقتصاد الذين يدعون باستمرار للصين حيث تعمل بكين إلى فتح مدرسة للسينما في لاغوس وتطوير المنتوجات النيجيرية الصينية مستقبلا .

مصانع جديدة بالمنطقة الحرة بلاغوس

عرفت نيجيريا انطلاق و تطور مشاريع في الآونة الأخيرة ، حيث تم إنشاء مصانع نيجيرية بتعاون مع الحكومة الصينية ، كما تم إمضاء مذكرة اتفاق تقضي بإنشاء (03) مصانع لتكرير البترول ، وصلت تكلفتهم ب 25 مليار دولار أمريكي،تبدو الحاجة لمثل هذه المصانع واضحة ولكن هناك عوائق سياسية بحتة،وذلك نظرا إلى أن هناك من الأشخاص في هرم السلطة يستفيدون من المراقبة المفروضة على المتوجات البترولية المستوردة .هذه المشاريع تم تمويلها من طرف شركة صينية عمومية للبناء حيث تساهم بالنسبة 80 بالمائة من تكلفة المشروع و الشركة الوطنية البترولية النيجيرية تتكفل بالباقي.

إعادة الاعتبار للسكك الحديدية:

مازالت بكين تستعطف الدولة النيجيرية ب"لاغوس"، أين الدخل الداخلي الخام يساوي مجموع مداخيل كل من السنغال، الكامرون وساحل العاج مجتمعين ، حيث تدعو بكين التخصصات الكبيرة في نيجيريا إلى التمتع بجماليات الإمبراطورية بالمنطقة (لاغوس).

فعملت الصين جاهدة على السعي و التقرب من السلطات النيجيرية من خلال الهدايا وحرصهم الشديد على الحضور في كل فعاليات ونشاطات السلطات النيجيرية، حيث أصبح هذا التصرف من طرف الصين يشكل مصدر قلق حسب تصريح وزير الدولة بنيجيريا .

تساهم الصين في إعادة معالم نيجيريا، إذ قامت بتأهيل السكك الحديدية و التي بقيت لمدة طويلة دون صيانة، كما رأى الخط "أبوجا- كادونا" النور عام 2016. وبالتالي أصبحت العاصمة الفيدرالية موصولة بأحد الرئتين الاقتصاديتين الموجودتين بشمال البلاد.

كما وعدت الصين في نفس السياق بإعادة تأهيل الخط الذي يربط "لاغوس- إيبدان" نظرا لأهميته الحيوية في ربط اثنان من أكبر المناطق بالجنوب الغربي. لاغوس التي يبلغ عدد سكانها 22 مليون نسمة، وإبدان التي وصل عددهم إلى 10 ملايين.

مشروع آخر ذو أهمية كبرى، الأمر يتعلق باستكمال الميترو الأول بنيجيريا بمنطقة أبوجا. [18]

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية و التجارية الصينية النيجيرية :

جاء الترحيب الإفريقي بالشراكة الاقتصادية مع الصين نتيجة لبحث عن شريك اقتصادي وسياسي يحترم لهم خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية بعد إن عاش الأفارقة ردحا من الزمن وهم يعانون خيبة أمل جراء الضربات الموجعة التي تلقوها من الاستعمار الغربي الذي حرم بلادهم حتى بعد الاستقلال من شراكة ثنائية و من استغلال لموارد قارتهم . [19]

بلغت قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين و نيجيريا إلى 13 مليار دولار أمريكي عام 2013، حيث أن الصادرات الصينية إلى نيجيريا تشمل الآلات وأدوات الكهرباء و السلع الإلكترونية ، أما الصادرات نيجيريا إلى الصين تتكون أساسا من المنتجات الزراعية و يرى بعض الخبراء إن مستقبل التجارة بين البلدين

[18] http://www.rfi.fr/hebdo/20180112-chine-nigeria-corruption-economie-ferroviaire-lagos-cctv-cinema-buhari, 28 septembre 2017,12/03/2018,12 :00.

[19] حبيب الباي،مرجع سبق ذكره،ص5.

سيكون جيدا خاصة بعد ارتفاع طلب الصين على النفط الخام و المعادن و المنتجات الزراعية .

ففي المجال النفطي بين البلدين فقد عرض الصينيون على نيجيريا (العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك ثامن أكبر منتج عالمي) 30 مليار دولار لشراء مالا يقل عن 6/1 احتياطياتها من النفط ، و كانت الشركة الحكومية الصينية "سينوبك" قد اشترت "أدكس "التي تنشط في نيجيريا و غرب أفريقيا بخمسة مليارات دولار . و تسعى شركة النفط "سينوك "المملوكة للحكومة الصينية لشراء حصة ضخمة من النفط النيجيري قد تمكن بكين من تأمين احتياجاتها من النفط الخام في الخارج ،أن الشركة تجري مفاوضات مع الحكومة النيجيرية لتحقيق مسعاها الطموح . و من شأن المحاولة أن تدخل الشركة الصينية في منافسة مع الشركات النفطية الغربية العملاقة ، مثل "شل و شيفرون و إكسون موبيل "، التي تتحكم أو تشغل معظم حقول النفط في نيجيريا أغنى بلد في القارة السمراء و مصدرا رئيسيا للنفط للولايات المتحدة ، أن "سينوك" و هي واحدة من ثلاث أكبر الشركات النفط صينية ، التي تسعى لشراء ستة مليارات برميل من النفط ، أي ما يعادل سدس الاحتياطي النفطي المؤكد في نيجيريا ، فان مصادر في صناعة النفط قدرت قيمة الصفقة بين 30 و 50 مليار دولار، و يعكس اندفاع الصين للحصول على موطئ قدم بارز في قطاع النفط النيجيري حجم طموحاتها لتامين مدخل إلى مصادر الطاقة عبر العالم و على المدى الطويل، بعدما كانت معظم استثماراتها تقتصر على التنقيب على النفط. وترى نيجيريا إن الشركة الصينية كانت الأفضل في العرض مقارنة مع بقية الشركات، وأنها عرضت ضعف ما تعهدت به الشركات الأخرى التي تقوم على إنتاج النفط حاليا في البلاد.يشار إلى أن تحو 20

ألف صيني يعيشون في نيجيريا حاليا، و البضائع الصينية آخذة في الانتشار بشكل ملفت في المدن النيجيرية. [20]

وأشار الأمين الدائم لوزارة الخارجية الصينية بنيجيريا، السفير بولس لولو، إلى أن الصين تعد جزءا رئيسيا من خطة التنمية الحكومية النيجيرية، حيث يرى «إذا كانت أفريقيا في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى صديق فإنها وجدته في الصين التي مدت يد الصداقة إليها ووقفت بجوار شعوبها في أزماتهم». وصرّح السفير الصيني لدى نيجيريا، قو شياو جيه، أن البلدين يتمتعان بعلاقات تعاون ودية طويلة الأمد، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل 45 عاما، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 10 ملايين دولار في عام 1971، ليتجاوز 13 مليار دولار في 2015.

وهذا ما أكدته الصين بدعمها لنيجيريا و منحها قروض لتمويل مشروعات في البنية التحتية ، حيث توصل الرئيس النيجيري محمد بوخاري خلال زيارته سنة 2016 للصين بدعوة من الرئيس الصيني تشي جين بين غالى اتفاقية قدمت الصين قرضا بقيمة ستة مليارات ، و يأتي هذا القرض في وقت تواجه فيه نيجيريا أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود . و كانت الحكومة قد تحدثت عن أن عجز الميزانية بلغ عام 2016، نحو 2.2 تريليون (نيرا) أي 1,11 مليار دولار .و أدى انخفاض أسعار النفط الى انخفاض كبير في احتياطي القطع الأجنبي ، في حين أن العملة المحلية نيرا انخفضت كثيرا أمام العملات الأخرى .[21]

[20] www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,15:00

[21] https://www.emaratalyoum.com/politics-and-translation,04/07/2016,18/02/2018,12:00.

الخـــــاتـمة

تعد الصين طرف دولي فاعل نتيجة الامكانات التي تتوافر عليها من محددات جغرافية و بشرية و ثقافية و اقتصادية و عسكرية ، فضلا عن ذلك أن نمط توزيع القوة في الصين أصبح متساوي تقريبا أي أن القوة الاقتصادية يقابلها قوة عسكرية في حالة تطور مستمر لحماية المصالح الاقتصادية .

إن التطور السريع للإقتصاد الصيني و الصعود الى مرتبة أقوى ثاني إقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية هو نجاح لظاهرة العولمة التي رفعت الحواجز الصينية الرسمية أمام تدفق رووس الأموال و الاستثمارات الأجنبية و في ذات الوقت فتح حدود الدول الأخرى أمام التدفق الهائل للبضائع الصينية ذات الوفرة و رخص الاسعار و الكفاءة، رغم أن الدول الغربية تتهم الصين بأن استثماراتها و معوناتها في القارة الافريقية تفتقر الى الشفافية خاصة أنها أصبحت المستثمر الرئيسي في دول مثل : أغولا وزيمبابوي و السودان , وهي دول يتهمها الغرب بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، لكن الصين تعتبر تلك الاتهامات ذرائع لتشويه صورتها. و تقول الصين إن الوجود الغربي في إفريقيا و الذي استمر لأكثر من أربعة قرون لم يجلب أي تطور أو تنمية لشعوب القارة بل زادها فقرا على فقر وتجزئة و انقساما و تخلفا ،بينما حمل الوجود الصيني رغم حداثة عهده الكثير من المنافع و الفوائد لدول و شعوب القارة بأسرها .

لقد استطاعت الصين أن توظف آلياتها باتجاه خدمة أهداف سياستها الخارجية الخاصة بالقارة الافريقية لأجل احتوائها و منافسة الوجود الأمريكي في القارة لأجل خدمة صادراتها الى بقية العالم .

فالصين أثبتت وجودها و تقبل الدول الإفريقية لها بسبب ما طرحته من مبادئ من خلال تعاملها مع بلدان القارة ، فالصين لم تلجأ إلى القوة العسكرية لأجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية في القارة فقد وضع صانع القرار السياسي

الصيني أمامه مدى معاناة الشعوب الإفريقية من سنوات الإستعمار الأوروبي ، مما سهل لصين تنفيذ أهداف سياسته الخارجية وفق آليات دبلوماسية و إقتصادية و الإبتعاد عن العسكرية .

كما شهدت الصين في السنوات الاخيرة السعي المتزايد لإستخدام القوة الناعمة الى جانب إستخدامها التقليدي للقوة الصلبة ، و هذا ما دفع الصين الى إعطاء أهمية متزايدة للدبلوماسية العامة عن طريق الدعاية الخارجية و شبكة العلاقات العامة ، اذ قدمت الصين الجوانب الاساسية لدبلوماسيتها عن طريق إبراز الثقافة و السياسة الصينية ، كما ان الطابع السلمي لسياستها جعل من موضوع التنمية جزء من استيراتيجية الصين الكبرى ، مما أدى بها الى دمج القوة الصلبة بالقوة الناعمة لتحقيق الصعود السلمي للصين .

المـــراجع

المراجع

1) المراجع باللغة العربية:

1-محمد حسين هادي برهم،**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 2010/1991**،عمان الاردن:الزهران للنشر.

2-وودي لي سوي،**الاقتصاد الصيني**،دار النشر الصينية عبرالقارات،2010

3-محمد حسين هادي برهم،**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 2010/1991**،عمان الاردن:الزهران للنشر.

2)المجلات:

1-بشير هادي،" سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا،الواقع وآفاق المستقبل" **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2015، الاصدار 52.

2- حبيب الباي،"الاستثمارات الصينية بإفريقيا:كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟" مركز الجزيرة للاستثمارات الصادرة ب قطر،30أفريل2014

3-خضر عباس عطوان، قحطان عدنان أحمد الجبوري، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة كركوك، 2016، المجلد 5، الاصدار 17

4- خلود محمد خميس، السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، الاصدار4، جامعة بغداد، 2013.

5-سليم كاطع علي، م إنعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الأمريكية – الصينية: الواقع و الآفاق، **مجلة قضايا سياسية**، الاصدار 43-44، جامعة النهرين، 2016

6-سليم كاطع علي،"الوجود الأمريكي في القارةالأفريقية بعد الحرب انباردة والتحذي انصيني الدستقبلي"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** الصادرة بـــ مركز الدراسات الدولية الاستراتجية-جامعة بغداد-،العدد الثاني،المجلد الثالث،2014.

المراجع

7-شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة- التنافس في السودان نموذجا-"**دفاتر السياسة والقانون الصادرة** بكلية الحقوق جامعة باتنة،العدد العاشر،جانفي 2014.

8-عدنان خلف البدلراني،أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية،**مجلة دراسات دولية**،تصدر عن مركز الدراسات الاستراتجية والدولية،جامعة بغداد،2016،الاصدار 66.

9-عزت شحرور،العلاقات الصينية-الافريقية-الفرص والتحديات وجهة نظر صينية،مركز الجزية للدراسات،2014.

10- محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2014، الاصدار 24.

11- محمد صالح حسام، التجربة التنموية للإقتصاد الصيني و آفاقها المستقبلية. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة الأنبار، 2014، المجلد 6، الاصدار 12.

12- هديل حربي،مستقبلا لصعود الكوني للصين و قيادة العالم في القرن 21،**مجلة قضايا سياسية**،جامعةالنهرين ، 2018،الاصدار 51.

13- وليد عبد الحي"التحولات البنيوية في السياسة الصينية"**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** الصادرة بالجزائر،العدد 02،1996

3)المذكـــرات :

1- بوضياف كريمة،"**استراتجية الصينية في الافريقية**"مذكرة لنيل شهادة الماستر،كليةالحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة جامعة الجزائر، دورة جوان 2001.

4)مواقع الانترنيت

1. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content,10/01/2015,20/05/2018,15.00.
2. www.alaraby.co.uk/amp//opinion,12/09/2015,13/04/2018,12:15.

المراجع

3. http ://democraicac.de/ ?p=35916,19/08/2016,15/02/2018,12.00
4. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content,10/04/2013,16/03/2018,14:00
5. https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history,15/04/2012,12/03/2018,12:12.
6. Alwaght.com/ar/news/116294,17safer1439,15/01/2018,12 :00.
7. https//www.politics-dz.com/threads/ttur-alsini,10/05/2104,15/01/2018
8. Htts://arabic.cnn.com/world,2016/09/30,20/03/2018,11.00,
9. www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21,24/12/2013,12/03/2018,16:00.
10. http://arabic.people.com.cn/n3/,10/12/2017,10/03/2018,18:30.
11. http://arabic.co.uk,15/08/2016,12/02/2018,12:30.
12. http://arabic.people.com.cn/n3/,10/12/2017,10/03/2018,15:30
13. http://rawabetcenter.com/archives/934/amp09/05/2014.10/04/2018.13.30,
14. Studies.aljazeera.net/ar/issues,10/12/2014,10/05/2018,11 :00.
15. http://democaticac.de/?p=35916,10/05/2015,10/04/2018,09:00.
16. https://www.qiraatafrican.com/home/new,02/12//2015/,09/05/2018,11:42
17. www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00
18. http://www.panapress.com/pana-lang4-index
19. www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,21.00
20. afrigatenews.net ,12/03/2014,16/02/2018,09.00
21. http://www.panapress.com/pana-lang4-index,15/10/2014,30/30/2018,12.00

المراجع

22. http://www.rfi.fr/hebdo/20180112-chine-nigeria-corruption-economie-ferroviaire-lagos-cctv-cinema-buhari [Chronique] La Chine à l'assaut du Nigeria , 12-01-2018,12/03/2018,14.00

23. http://www.rfi.fr/hebdo/20180112-chine-nigeria-corruption-economie-ferroviaire-lagos-cctv-cinema-buhari, 12-01-2018,10-03-2018,09.00

24. www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,22:00.

25. http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/01/des-investissements-chinois-de-80-milliards-de-dollars-pour-le-petrole-nigerian_4962178_3212.html,01/07/2016.11/03/2018,12:00.

26. http://www.jeuneafrique.com/mag/474907/politique/comment-le-nigeria-est-devenu-le-nouvel-eldorado-de-la-chine/,10/10/2011,10,01,11:00.

27. www.academia.edu/6003356/2014,12/04/2015,22/03/2018,15:00

28. https://www.emaratalyoum.com/politics-and-translation,04/07/2016,18/02/2018,12:00

الفـــهرس

الفهرس	الصفحات
اهداء	
تشكرات	
مقدمـــة	01
الفصل الأول:محددات السياسة الخارجية الصينية.	22
المبحث الأول:المحددات الجغرافية والبشرية.	23
المطلب الأول:المحددات الجغرافية.	24
المطلب الثاني:المحددات البشرية.	29
المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية العسكرية.	32
المطلب الأول:محددات الاقتصادية.	33
المطلب الثاني: المحددات العسكرية.	49
المبحث الثالث: المحددات المجتمعية الثقافية.	56
المطلب الأول:محدد التاريخ والتقاليد	57
المطلب الثاني:المحددات الثقافية.	59
الفصل الثاني:السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا	63
المبحث الأول:الجذور التارخية للعلاقات الصينية الافريقية	66
المطلب الأول:ميادين سياسة الصين الاقتصادية في افريقيا	68
المطلب الثاني:محددات التوجه الصيني اتجاه افريقيا	72
المبحث الثاني:تطورالعلاقات الصينية الافريقية	76
المطلب الاول:مراحل العلاقات الصينية الافريقية	77
المطلب الثاني:مبادئ العلاقات الصينية الافريقية	84
المبحث الثالث:اسباب تحول السياسة الخارجية اتجاه افريقيا	86
المطلب الاول:اهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا	87
المطلب الثاني:أدوات ووسائل السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا	89
الفصل الثالث:العلاقات الاقتصادية الصينية والنيجرية	96
المبحث الاول:دراسة تارخية للعلاقات الصينية النيجرية	97
المطلب الأول:العلاقات السياسية	97
المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الصينية اتجاه نيجيريا	101
المبحث الثاني:البعد الاقتصادي لسياسة الصين ونيجيريا	105
المطلب الاول:الاستثمارات الصينية في نيجيريا	106
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية النيجيرية	109
الخاتمة	113
قائمة المراجع	
الفهرس	